DFSA

سلطة دبي
للخدمات المالية

التقرير السنوي | ٢٠١٣

المحتويـــــات

لمحة عن عام ٢٠١٣ ٢
بيان رئيس مجلس الإدارة ٤
بيان الرئيس التنفيذي ٨

القسم الأول

من نكون

سلطة دبي للخدمات المالية ١٤
نموذج حوكمة سلطة دبي للخدمات المالية ١٩
مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية ٢٠
لجان مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية ٣٠
المسؤولون التنفيذيون لسلطة دبي للخدمات المالية ٣٤

القسم الثاني

عملنا

الهيكل التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية ٤٢
أهم مبادرات سلطة دبي للخدمات المالية ٤٤
مبادرات الأقسام لعام ٢٠١٣ ٥٠

القسم الثالث

الملاحق

الملاحق ٦٦

تقتضي المادة ١١ من القانون التنظيمي لمركز دبي المالي العالمي (DIFC) القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٤ لمركز دبي المالي العالمي، من سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA) تزويد سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، رئيس مركز دبي المالي العالمي، بتقرير خطي حول ممارسة صلاحياتها، وأداء مهامها، وأنشطتها المالية. وتوجب تلك المادة إعداد التقرير بأسرع وقت ممكن بشكل معقول في كل سنة مالية بحيث يكون التقرير مرتبطاً بالسنة المالية السابقة. هذا هو التقرير السنوي العاشر لسلطة دبي للخدمات المالية والذي يغطي السنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.

لمزيد من المعلومات حول سلطة دبي للخدمات المالية، يرجى زيارة الموقع الالكتروني www.dfsa.ae

لمحة عن عام ٢٠١٣

تلخص المعلومات التالية النشاطات التي تمت خلال عام ٢٠١٣ وتدرج بعض الإحصائيات.

الرقابة

- ٥٥ هو عدد الشركات المرخصة في ٢٠١٣
- ٣٢٥ هو مجمل عدد الشركات المرخصة
- ٥١٦ هو عدد الأفراد المرخصين في ٢٠١٣
- ١٥٠٣ هو مجمل عدد الأفراد المرخصين
- ٥ هو عدد الأعمال والمهن غير المالية المحددة (DNFBPs) المسجلة في ٢٠١٣
- ٨٨ هو مجمل عدد الأعمال والمهن غير المالية المحددة المسجلة (DNFBPs)
- ١ هو عدد مدققي الحسابات المسجلين في ٢٠١٣
- ١٧ هو مجمل عدد مدققي الحسابات المسجلين
- ٨٢ هو عدد تقييمات المخاطر التي تم إجراؤها على الشركات المرخصة في ٢٠١٣
- ١٥ هو عدد تقييمات المخاطر التي تم إجراؤها على الأعمال والمهن غير المالية المحددة في ٢٠١٣
- ١٤ هو عدد تقييمات المخاطر التي تم إجراؤها على مدققي الحسابات المسجلين في ٢٠١٣
- ٢٠ هو عدد التعديلات التي تم منحها لتراخيص في ٢٠١٣
- ٦٢ هو عدد الطلبات التي تم استلامها في ٢٠١٣
- ٧٧ هو متوسط عدد الأيام اللازمة لاتخاذ قرار حول الطلبات في ٢٠١٣

السياسات والخدمات القانونية

- ١ هو عدد القوانين التي تم إصدارها في ٢٠١٣
- ١٢ هو عدد وثائق آليات وضع القواعد التي تم تحريرها في ٢٠١٣
- ٤٦ هو عدد التنازلات والتعديلات التي تم منحها في ٢٠١٣

التنفيذ

- ١٦٩ هو عدد الشكاوى المستلمة في ٢٠١٣
- ١٦٦ هو عدد الشكاوى التي تم حلها في ٢٠١٣
- ١٠ هو عدد التحقيقات التي تمت مباشرتها في ٢٠١٣
- ٧ هو عدد التحقيقات المستمرة من سنوات سابقة حتى عام ٢٠١٣
- ٨ هو عدد التحقيقات التي تم إنهاؤها في ٢٠١٣
- ٩ هو عدد التحقيقات التي ما زالت مستمرة حتى عام ٢٠١٤
- ٦ هو عدد الإجراءات التنفيذية التي تم اتخاذها (٣ تعهدات جبرية، غرامة إدارية واحدة، إشعار تقييد واحد وسحب ترخيص واحد)

الأسواق

- ٧ هو عدد الطلبات المقدمة من أعضاء معترف بهم التي تمت مراجعتها في ٢٠١٣
- ٤ هو عدد الطلبات المقدمة من أعضاء معترف بهم التي تمت الموافقة عليها في ٢٠١٣
- ٥٩ هو مجمل عدد الأعضاء المعترف بهم
- ٦٧٦ هو عدد إشعارات الإفصاح المتعلقة بشركات مدرجة التي تم توجيهها في ٢٠١٣
- ١٤ هو عدد المصدرين الذين تم إدراجهم في قائمة الأوراق المالية الرسمية في ٢٠١٣

العلاقات الدولية

- ٣٢ هو عدد مذكرات التفاهم الثنائية التي تم توقيعها في ٢٠١٣
- ٩١ هو مجمل عدد مذكرات التفاهم الثنائية التي تم توقيعها
- ٥٦ هو عدد الطلبات التنظيمية التي أرسلتها سلطة دبي للخدمات المالية إلى الهيئات التنظيمية الزميلة في ٢٠١٣
- ٨٨ هو عدد الطلبات التنظيمية التي استلمتها سلطة دبي للخدمات المالية من الهيئات التنظيمية الزميلة في ٢٠١٣
- ٢٦ هو عدد الوفود المحلية والدولية التي استقبلتها سلطة دبي للخدمات المالية في ٢٠١٣

الموارد البشرية

- ١٢٧ هو عدد الموظفين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣
- ٧٧ هو عدد الموظفين العاملين في التنظيم (٣٤٪ منهم مواطنون إماراتيون)
- ٥٫٨ هو متوسط عدد أيام التدريب أثناء العمل لكل موظف في ٢٠١٣
- ٢٢ هو عدد الموظفين الذين أكملوا دراسات تعليمية أخرى في ٢٠١٣
- ١٢٫٦٪ هي نسبة استبدال الموظفين في ٢٠١٣
- ٢١ هو عدد الموظفين الإماراتيين الذين تخرجوا من برنامج «قادة الغد التنظيميون» منذ بدايته في ٢٠٠٦

الشؤون المؤسسية

- ١٠ هو عدد المنشورات التي تم إصدارها في ٢٠١٣
- ٦ هو عدد الأوراق الاستشارية التي تم إصدارها في ٢٠١٣
- ١٥ هو عدد التنبيهات للمستهلكين التي تم إصدارها في ٢٠١٣
- ٣ هو عدد الوحدات التي خضعت لتحسينات في إجراءاتها في ٢٠١٣
- ٤ هو عدد عمليات التدقيق الداخلي التي تم إجراؤها، إثنان منها عبر مدققين مستقلين، واثنان عبر قسم المشاريع والتخطيط في ٢٠١٣

بيان رئيس مجلس الإدارة

صائب أيغنر

رئيس مجلس الإدارة

تأسست سلطة دبي للخدمات المالية في عام ٢٠٠٤ من قبل الرئيس المؤسس لمركز دبي المالي العالمي، صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم إمارة دبي. خلال السنوات العشرة التي مرت منذ تأسيسه، تطور مركز دبي المالي العالمي ليصبح أحد المراكز المالية العالمية الرائدة على مستوى العالم.

وسيكون احتفالنا بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيس المركز في عام ٢٠١٤ مليئاً بمشاعر الفخر والإنجاز. تستمر الهيئات الرئيسية الثلاث في المركز بالعمل معاً بفعالية تحت إشراف رئيس مركز دبي المالي العالمي، سمو الشيخ مكتوم بن محمد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، في تنسيق الاستراتيجيات على مستوى عالٍ وتنسيق الأهداف طويلة الأجل.

تتزامن كلمتي لهذا التقرير السنوي مع صدور واحدٍ من أهم إعلانات السنة التي حققتها دبي بفضل المثابرة الدؤوبة والعزم والالتزام؛ لقد تم الإعلان عن فوز دبي باستضافة معرض اكسبو العالمي ٢٠٢٠ في الجمعية العمومية رقم ١٥٤ للمكتب الدولي للمعارض في باريس. إننا بغاية الفخر لأننا كنا جزءاً من النجاح الذي حققته دبي ونهنئ بكل صدقٍ وإخلاصٍ قيادة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومتها وشعبها على هذا الإنجاز الهائل. توجه دولة الإمارات العربية المتحدة سياساتها وتبذل جهوداً مكثفةً لتصبح بحلول عام ٢٠٢١ إحدى الدول البارزة للعيش والعمل والاستثمار في العالم. وسيعزز هذا الحدث القوة الدافعة الإيجابية لتحقيق ذلك.

في استضافتها لمعرض اكسبو ٢٠٢٠، ستعتمد دبي على رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم وذلك بتوحيد موقفها على الساحة العالمية كجسر يربط بين الثقافات والشعوب من كافة الأجناس من أرجاء العالم؛ لتكون مكاناً يحترم ماضيه ويحتفل بالحاضر ويتطلع للمستقبل بثقة وطموح.

مع العديد من المنافع التي ستعود على دولة الإمارات العربية المتحدة والاقتصاد الإقليمي خلال الفترة التي تسبق معرض اكسبو ٢٠٢٠ وحتى انعقاد المعرض في عام ٢٠٢٠، سيترك الحدث أيضاً أثراً قيماً على المدى الأطول. على سبيل المثال، من المتوقع أن تشهد شركات الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي زيادة في التمويل التجاري وتمويل البنية التحتية وكذلك في ائتمانات الاستثمار العقاري. وسيضيف استثمار دولة الإمارات العربية المتحدة ملياراتٍ من الدولارات في مشاريع البنية التحتية الجديدة استعداداً لاستقبال الزوار المتوقع توافدهم على الدولة والذين يقدر عددهم بـ ٢٥ مليون زائر زيادةً بنسبة اثنين بالمائة من إجمالي الناتج المحلي لدبي ويوفر حوالي ٣٠٠,٠٠٠ وظيفةٍ جديدةٍ، وذلك حسب الأرقام الصادرة عن الحكومة.

دعم مبادرة "دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي"

فتحت الجهود الدولية المبذولة لمنع تكرار الأزمة المالية العالمية المجال لإدخال تحسيناتٍ على التنظيم التقليدي ووضع المعايير، بل ومنحت الفرصة أيضاً للتمويل الإسلامي حيث تقدّر القيمة المحتملة للاقتصاد الإسلامي بمبلغ ٧ تريليون دولار أمريكي (حسب المركز الإسلامي للتنمية الاقتصادية بدبي) وهو أحد أكبر تركيزات القوة الاقتصادية في العالم.

أعلن سمو الحاكم عن مبادرة «دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي» في عام ٢٠١٣ ويتم حالياً إنجاز الخطط المتعلقة بها بوجود التشريعات المناسبة لوضع إطار العمل لتلك المبادرة التي يشكل تطوير التمويل الإسلامي بشكل أكبر جزءاً مهماً منها. تتمتع سلطة دبي للخدمات المالية بنظام تنظيمي ممتاز للتمويل الإسلامي ونحن نتعاون مع هيئات دبي حرصاً منا على أن يكون مركز دبي المالي العالمي جزءاً رئيسياً من هذه المبادرة. لقد شهدنا سابقاً في عام ٢٠١٣ إصدارات صكوك ناجحة بقيمة ٦ مليار دولار أمريكي في ناسداك دبي، البورصة في مركز دبي المالي العالمي (بزيادة كبيرة عن مثيلتها عام ٢٠١٢ التي لم تبلغ ١ مليار دولار أمريكي).

إن كلاً من مركز دبي المالي العالمي وسلطة دبي للخدمات المالية مجهّز للمساعدة في تحقيق هذه المبادرة. توفر بيئة العمل والبنية التحتية الفعالة والحديثة لمركز دبي المالي العالمي، جنباً إلى جنب مع أسلوب التنظيم المبني على «أنظمة الشريعة الإسلامية» الذي تقدمه سلطة دبي للخدمات المالية، المرونة للشركات التي تسعى لعرض منتجاتها من خلال النافذة الإسلامية أو للعمل كمؤسسات إسلامية. إن التزام سلطة دبي للخدمات المالية بالتمويل الإسلامي واضح من خلال مشاركتنا في مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، ويدعمه عددٌ جيدٌ من الموظفين الذين يتمتعون بالمؤهلات العالية في مجال التمويل الإسلامي.

استمرار برنامج الريادة بدعم المواهب في دولة الإمارات العربية المتحدة

منذ إطلاق برنامج قادة الغد التنظيميين في عام ٢٠٠٦، تم منح حوالي ٤٠ مواطن إماراتي الفرصة للبدء بمهنةٍ في تنظيم القطاع المالي. يشكل الموظفون من دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً حوالي ٣٤٪ من الموظفين التنظيميين لدى سلطة دبي للخدمات المالية. البرنامج هو مزيج فريد من التدريب الرسمي وتجربة العمل ويهدف إلى تقديم منافع مستدامةٍ للمواطنين الإماراتيين ليس فقط بتوفير العمل لهم بل بإعدادهم لتطوير الحياة المهنية على المدى الطويل.

امتاز العام الماضي بعددٍ من الإنجازات المتعلقة بالبرنامج إذ أصبحت سلطة دبي للخدمات المالية صاحب عملٍ مرخصٍ للتدريب لدى معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز (ICAEW) وأحد الشركاء في برنامج المنح الدراسية للإماراتيين لمعهد المحاسبين القانونيين والذي يعمل على تطوير المهارات المحلية في مهنة المحاسبة والتدقيق.

> وخلال هذا العام، واصلت سلطة دبي للخدمات المالية التزامها بدعم المواطنين الإماراتيين الحاصلين على درجة الماجستير والشهادات المهنية في العديد من المجالات مثل الالتزام بالقوانين ومكافحة غسل الأموال (AML) والتمويل والأعمال المصرفية وإدارة المخاطر.

توظف سلطة دبي للخدمات المالية، كنهج دبي ككل، مختلف الجنسيات من جميع أنحاء العالم. كان هناك في نهاية العام موظفون يمثلون ٢٢ دولة. إن سلطة دبي للخدمات المالية هي مؤسسة متكاملة وعالمية بحق ونحن نفتخر بهذا التنوع. ويشعر الجميع بالسعادة لأداء دورهم في قصة نجاح دبي بالاحتفال بتعدد الثقافات، وذلك تماشياً مع رؤية دبي.

اجتماعات مجلس الإدارة وأصحاب المصالح في أوروبا

يقوم مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية بعقد أحد اجتماعاته سنوياً خارج دبي مما يمنح الفرصة للمجلس ولأعضاء فريق الإدارة العليا لسلطة دبي للخدمات المالية للتفاعل مع نظرائهم من مناطق اختصاص أخرى.

في شهر أكتوبر، استضاف المجلس حفلي غداء وعشاء في لندن وباريس تضمنا رؤساء الهيئات التنظيمية المالية من أوروبا والمملكة المتحدة (UK) بما في ذلك هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية (ESMA)، وهيئة تنظيم الأسواق المالية الفرنسية (AMF)، وهيئة الرقابة التحوطية الفرنسية (ACP)، وهيئة مراقبة السلوكيات المالية للمملكة المتحدة (FCA)، وبنك انجلترا، وهيئة التنظيم التحوطي، والهيئة المصرفية الأوروبية، وبورصة لندن. كما تم عقد حفل غداء في لندن لكبار ممثلي الشركات الخاضعة للتنظيم من قبلنا.

الترحيب بمحافظ مركز دبي المالي العالمي الجديد وشكر معالي عبد الله صالح؛ تغييرات في مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

أصبح سعادة عيسى كاظم محافظ مركز دبي المالي العالمي بدءاً من شهر يناير ٢٠١٤. وهو يتولى منصب رئيس مجلس إدارة سوق دبي المالي، كما أنه رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبورصة دبي المحدودة وعضو المجلس الأعلى لمركز دبي المالي العالمي. أتقدم بأحر التهاني نيابة عن سلطة دبي للخدمات المالية لمعالي عيسى كاظم وأؤكد له دعمنا والتزامنا التامين.

كما أتوجه بخالص الشكر نيابةً عن مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية ولجانه وموظفيه للمحافظ الذي انتهت مدة خدمته، معالي عبد الله صالح، والذي تولى رئاسة مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١١، والذي يستمر كأحد أعضاء المجلس الأعلى لمركز دبي المالي العالمي، على دعمه وإرشاده المستمر والقيّم.

كما تتوجه سلطة دبي للخدمات المالية بجزيل الشكر لاثنين من أعضاء مجلس الإدارة اللذين انتهت مدة خدمتهما وهما: السيد مايكل بلير كيو سي والسيد جورج ويتيش. تولى السيد بلير منصب عضو مجلس إدارة من عام ٢٠٠٤ وكان له، بصفته رئيس اللجنة التشريعية لمجلس الإدارة، دورٌ فعالٌ في تشكيل النظام التنظيمي والقانوني لمركز دبي المالي العالمي.

التحق السيد ويتيش بمجلس الإدارة أيضاً في عام ٢٠٠٤ وعمل كرئيسٍ للجنة الطعون التنظيمية (RAC) من عام ٢٠١٢. نشكر كلاً من السيد بلير والسيد ويتيش على مساهمتهما الكبيرة في تطوير سلطة دبي للخدمات المالية: إذ نشكر السيد بلير على التطويرات الهائلة التي تحققت على إطار العمل القانوني والتشريعي ونشكر السيد ويتيش على معرفته الوافية بالأنظمة الرقابية الأوروبية.

كما نرحب بخلف السيد بلير كرئيسٍ للجنة التشريعية، السيد تشارلز فلينت كيو سي، وهو محامٍ رائد في المحاكم العليا متخصصٌ في مجال تنظيم الخدمات المالية، وغيرها من المجالات. لدى سلطة دبي للخدمات المالية العديد من الخبرات التنظيمية الدولية العالية كأعضاءٍ في مجلس إدارتها وفريقها التنفيذي والذين لولاهم لم يكن من الممكن تحقيق إنجازاتنا في عام ٢٠١٣، وأنا أفتخر بعملهم الدؤوب وتفانيهم وزمالتهم.

نحن محظوظون للغاية بالدعم والتشجيع من قيادة دبي والدوائر الحكومية التابعة لإمارة دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة واللذين لولاهما ما كان من الممكن تحقيق أي من الإنجازات التي حققناها. لقد حصلنا دوماً على الدعم بخصوص استقلاليتنا التشغيلية التي تشكل عنصراً أساسياً لأية هيئة تنظيمية دولية مثل سلطة دبي للخدمات المالية وتمنح الثقة للشركات التي تعمل ضمن مجتمع مركز دبي المالي العالمي أو تفكر بالالتحاق به.

مهمتنا هي حماية وتعزيز سمعة مركز دبي المالي العالمي وبالتالي سمعة دبي والإمارات العربية المتحدة. إن معظم ما نقوم به يقع «تحت الرادار»، ونقوم به بحرفية وفعالية. نحن نقترب من الذكرى السنوية العاشرة لنا ولا نزال واثقين من مستقبل مركز دبي المالي العالمي ونتطلع للعام المقبل بكثيرٍ من الحماس والطاقة.

صائب أيغنر

رئيس مجلس الإدارة

بيان الرئيس التنفيذي

إيان جونستون

الرئيس التنفيذي

كان عام ٢٠١٣ عاماً حققت فيه سلطة دبي للخدمات المالية إنجازات كبيرة. لقد أشرت في التقرير السنوي لعام ٢٠١٢ إلى أنه على الرغم من أننا سنستمر بتطبيق المعايير الدولية في مركز دبي المالي العالمي إلّا أننا سنقوم بخلاف ذلك بإبطاء وتيرة التغييرات في كتيب القواعد.

وذلك يعود إلى سببين؛ أولهما أن تشريعات وكتيب القواعد لسلطة دبي للخدمات المالية بلغا مرحلة النضوج، الأمر الذي يسمح لنا بإجراء تغييرات أقل؛ حيث أن وتيرة التغيير في السنوات الأخيرة، مع تنفيذ عمليات إصلاح على نطاق كبير استجابةً للأزمة المالية العالمية، كانت شديدة الاهتياج، وبالتالي كان مجرد إجراء تلك التغييرات الضرورية أو المرغوب بها بشدة مفيداً للشركات المنظّمة من قبلنا.

وعلى الرغم من ذلك، قمنا بإجراء بعض التغييرات الهامة على نظامنا في عام ٢٠١٣ استجابةً لجدول الأعمال الدولي ولتطوير البيئة في مركز دبي المالي العالمي. وقد تم بيان هذه التغييرات بالتفصيل في موقع آخر من هذا التقرير.

واحدٌ من المواضيع الرئيسية التي تم تحديدها في خطة عملنا لعام ٢٠١٣ كان المشاركة الدولية. وهذا أمرٌ يمكنكم توقعه في أي مركز دولي. ولهذا الغرض، قمنا بتطوير العلاقات بشكل أكبر مع نظيراتنا من الجهات التنظيمية في مناطق اختصاص أخرى.

من أهم الاتفاقيات التي أبرمت الاتفاقية مع هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية (ESMA)، وهي هيئةٌ مستقلةٌ تابعةٌ للاتحاد الأوروبي تأسست لحماية المستثمرين وتطوير أسواق مالية مستقرة وتعمل بشكل جيد في الاتحاد الأوروبي. تشمل مسؤوليات تلك الهيئة الإشراف على وكالات التصنيف الائتماني (CRAs).

إن وكالات التصنيف الائتماني في مركز دبي المالي العالمي مرخصةٌ من سلطة دبي للخدمات المالية وتخضع لإشرافها ونظراً إلى أن ثلاث وكالاتٍ منها تخضع أيضاً لإشراف هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية، فقد دعت الحاجة لإبرام مذكرة تفاهم (MoU) عملت على تسهيل التعاون الإشرافي والمتعلق بالتنفيذ في ضوء نشاطات وكالات التصنيف الائتماني على المستوى الدولي.

في شهر أغسطس، قمنا أيضاً بإبرام ٢٨ اتفاقية رقابة مع الاتحاد الأوروبي وهيئات تنظيم الأوراق المالية في المنطقة الاقتصادية الأوروبية. سيتمكن مدراء الصناديق، بموجب هذه الاتفاقيات، من الوصول إلى تجمعٍ أكبر من المستثمرين وذلك بإدارة وتسويق بعض الصناديق إلى أوروبا.

بالإضافة إلى ذلك، منحت المفوضية الأوروبية، في شهر أغسطس، نظام رقابة التدقيق لدى سلطة دبي للخدمات المالية مرتبة "معادلة"، وذلك بعد تقييم النظام الرقابي لمدققي الحسابات في مركز دبي المالي العالمي. ويعني هذا القرار أنه بإمكان منظمي التدقيق في الاتحاد الأوروبي إبرام اتفاقيات تعاونية معنا بهدف اعتماد كل منا على عمل الآخر بخصوص الإشراف على مدققي الحسابات وشركات التدقيق. وهناك مذكرة تفاهم مبرمة مع منظِم رقابة التدقيق في الولايات المتحدة.

في شهر سبتمبر، أضفنا مصرف لبنان المركزي وفي شهر ديسمبر، أضفنا بنك إيطاليا وهيئة الأوراق المالية والبورصة الإيطالية إلى قائمتنا المتواصلة النمو من مذكرات التفاهم. يسرني إلقاء الضوء على هذه الاتفاقيات ليس فقط لأنها تساعد في تحديد مركز دبي المالي العالمي كوجهة اختيار للخدمات المالية بل لأنها تعمل أيضاً على تعزيز علاقاتنا التنظيمية في المنطقة وفي الخارج.

تستمر سلطة دبي للخدمات المالية بإدارة نظام تنظيمي يتفق مع المعايير الدولية، مما يوفر للشركات العالمية بيئة عمل مألوفة.

لقد شهد عملنا مع هيئات وضع المعايير الدولية الرئيسية مستوىً مستمراً من المشاركة في عام ٢٠١٣. نحن عضو مراقب في لجنة بازل؛ وهي أحد أعضاء اللجنة الفنية للرابطة الدولية لمراقبي التأمين (IAIS)؛ وأحد أعضاء اللجنة الفنية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB). في شهر نوفمبر، تم اختياري لمجموعة التوجيه للجنة النمو والأسواق الناشئة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO). وفي هذا العام، خصصنا قسماً منفصلاً في هذا التقرير لإلقاء الضوء على العمل الذي قامت به سلطة دبي للخدمات المالية بهذا الخصوص. يرجى الاطلاع على الصفحتين ٤٤ و ٤٥.

تناولت خطة عملنا لعام ٢٠١٣ قيامنا بإجراء عددٍ من المراجعات الموضوعية. ركزت إحدى عمليات المراجعة المذكورة على الأجور والحوكمة والضوابط لدى الشركات المرخصة (وكذلك هيكل الأجور) وركزت عملية مراجعة أخرى على برنامج رقابة التدقيق لدينا.

تهدف عملية مراجعة الأجور إلى تحديد كيفية تأثير الأجور والممارسات التحفيزية على التعاملات العادلة مع العملاء (مع اختبار الالتزام بقواعد سلطة دبي للخدمات المالية) وهي تؤكد تركيزنا الأقوى على التصرف والسلوك الأخلاقي. كانت النتائج إيجابية ككل إلا أنها أظهرت أن عدداً من الشركات بحاجة لتطوير مختلف النواحي المتعلقة بسياساتها وممارساتها الخاصة بالأجور. قمنا باستضافة جلسة معلومات لبيان بعض نتائج عملية المراجعة المذكورة بالتفصيل في نوفمبر ويمكنكم الاطلاع على أهم النتائج لعمليتي المراجعة الموضوعية على الموقع الالكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية.

في عام ٢٠١٣، قمنا أيضاً بمباشرة أعمال إضافية بخصوص نظام الصناديق لدينا. ومن المتوقع أن ينتج عن ذلك إدخال فئة جديدة من الصناديق في أوائل عام ٢٠١٤ – صناديق إعفاء المستثمرين المؤهلين والتي يمكن طرحها من قبل مدراء الصناديق الذين يبحثون عن مستثمرين يستثمرون بمبلغ ١ مليون دولار أمريكي أو أكثر. سيحيط النظام التنظيمي بالخصائص المميزة لهذا النوع من المستثمرين وسيفرض متطلبات تنظيمية أقل من تلك المفروضة على أنواع الصناديق الأخرى.

مع أن دورنا الرئيسي هو حماية نزاهة مركز دبي المالي العالمي وعملاء شركات مركز دبي المالي العالمي، فإننا ندرك أهمية التنظيم المناسب في تطوير المركز. ولهذا الغرض نحن نواصل الاتصال عن كثب بسلطة مركز دبي المالي العالمي (DIFCA) ومحاكم مركز دبي المالي العالمي في بناء نزاهة وسمعة مركز دبي المالي العالمي. يسرني أيضاً تطوير علاقاتنا إلى حد أبعد مع زملائنا من الهيئات التنظيمية في الإمارات العربية المتحدة – هيئة الأوراق المالية والسلع (SCA) والمصرف المركزي وهيئة التأمين.

وفي الختام، أتوجه بخالص الشكر لرئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية ولمجلس الإدارة على نصحهم ودعمهم. وبالطبع، ما كان من الممكن تحقيق أي من نجاحات سلطة دبي للخدمات المالية لولا المعايير العالية لعمل موظفينا وتفانيهم. لدى سلطة دبي للخدمات المالية فريقٌ ممتازٌ ويتمتع بالخبرة وأنا في غاية الامتنان لجهود الجميع.

إيان جونستون

الرئيس التفيذي

DUBAI FINANCIAL

من نكون

سلطة دبي للخدمات المالية	١٤
رؤيتنا، رسالتنا، أسلوبنا التنظيمي، وقيمنا	١٥
أهداف سلطة دبي للخدمات المالية	١٦
المبادئ	١٧
القيم وأخلاقيات العمل	١٨
نموذج حوكمة سلطة دبي للخدمات المالية	١٩
مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية	٢٠
حضور أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية للاجتماعات في عام ٢٠١٣	٢٢
أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية	٢٤
لجان مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية	٣٠
المسؤولون التنفيذيون في سلطة دبي للخدمات المالية	٣٤

سلطة دبي للخدمات المالية

سلطة دبي للخدمات المالية هي الجهة المنظِمة المستقلة لكافة الخدمات المالية والخدمات المساندة التي تتم ممارستها في مركز دبي المالي العالمي أو منه، وهو منطقة حرة مالية أنشِئت لهذا الغرض في دبي، الإمارات العربية المتحدة.

يغطي التكليف التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية إدارة الأصول والخدمات المصرفية والائتمانية والأوراق المالية والصناديق الاستثمارية الجماعية وخدمات العُهد والائتمان وتداول العقود الآجلة للسلع والتمويل الإسلامي والتأمين وبورصة الأسهم العالمية وبورصة مشتقات السلع العالمية.

بالإضافة إلى تنظيم الخدمات المالية والخدمات المساعدة، تتولى سلطة دبي للخدمات المالية مسؤولية الإشراف على متطلبات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (CTF) المعمول بها في مركز دبي المالي العالمي وتنفيذها. وقد وافقت سلطة دبي للخدمات المالية كذلك على تفويض صلاحيات من مسجل الشركات في مركز دبي المالي العالمي (RoC) للتحقيق في شؤون الشركات وشركات الأعمال في مركز دبي المالي العالمي عند الاشتباه بأي إخلال جوهري بقانون الشركات لمركز دبي المالي العالمي ومباشرة سبل المعالجة التنفيذية المتوفرة لمسجل الشركات.

رؤيتنا، رسالتنا
أسلوبنا التنظيمي وقيمنا

رؤيتنا

أن نكون جهة منظِمة مرموقة دولياً ونموذجاً رائداً لتنظيم الخدمات المالية في الشرق الأوسط.

رسالتنا

تطوير وإدارة وتنفيذ تنظيم من الطراز العالمي للخدمات المالية ضمن مركز دبي المالي العالمي.

أسلوبنا التنظيمي

التقيد بالتنظيم الذي يستند إلى تقييم المخاطر وتجنب العبء التنظيمي غير الضروري.

قيمنا

توقع مستويات عالية من آداب المهنة والنزاهة من سلطة دبي للخدمات المالية ومنتسبيها.

إظهار الحرفية والاستقلالية والفاعلية والقيادة ودقة اتخاذ القرار فيما يتعلق بأداء مسؤولياتنا.

ضمان العدل الإداري والإجراء الإستشاري والانفتاح التام والحيادية والمحاسبة في أداء مهامنا.

أهداف سلطة دبي للخدمات المالية

في أداء تكليفها التنظيمي، تلتزم سلطة دبي للخدمات المالية قانوناً بالسعي لتحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز العدالة والشفافية والفعالية في الخدمات المالية والنشاطات ذات العلاقة التي تتم ممارستها في مركز دبي المالي العالمي والمحافظة عليها؛
- تعزيز الثقة في قطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي والمحافظة على تلك الثقة؛
- تعزيز الاستقرار المالي لقطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي، بما في ذلك التقليل من المخاطر النظامية، والمحافظة على ذلك الاستقرار؛
- منع السلوك الذي يسبب أو قد يسبب الضرر لسمعة مركز دبي المالي العالمي أو قطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي والكشف عنه والحد منه من خلال وسائل مناسبة، تشمل فرض العقوبات؛
- حماية المستخدِمين المباشرين وغير المباشرين والمستخدمين المتوقعين لقطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي؛ و
- تعزيز الوعي العام بتنظيم قطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي.

المبادئ

في سعيها لتكوين بيئة تعزز المبادئ الإرشادية لمركز دبي المالي العالمي التي تتمحور حول النزاهة والشفافية والكفاءة وفي جهودها الرامية للمحافظة على تلك البيئة، وضعت سلطة دبي للخدمات المالية معايير عالية لا تهاون فيها لبناء إطار تنظيمي واضح ومرن قائم على أفضل الممارسات والقوانين المطبقة لدى السلطات المالية الرائدة في العالم.

وكان نتيجة ذلك وضع تشريعات واضحة تلائم أي مركز مالي عالمي حديث.

تسعى سلطة دبي للخدمات المالية جاهدةً لاستيفاء المعايير المعمول بها للمنظمات العالمية الرائدة مثل لجنة بازل للإشراف المصرفي (BCBS) وقوة مهام الإجراءات المالية (FATF) والرابطة الدولية لمراقبي التأمين (IAIS) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO).

تشارك سلطة دبي للخدمات المالية بفعالية في المنظمات الدولية وتساهم في حواراتها في المجالات التي تتعلق بتنظيم الخدمات المالية ومكافحة غسل الأموال والالتزام بالقوانين وتنظيم التمويل الإسلامي. وهذا يمكننا من البقاء على اطلاع على أفضل المعايير الدولية وتطبيقها.

القيم وأخلاقيات العمل

تعكس قيم سلطة دبي للخدمات المالية صلب مبادىء مركز دبي المالي العالمي في النزاهة والشفافية والكفاءة، وهي حاضرة بقوة في أنظمة سلطة دبي للخدمات المالية وإجراءاتها وفي قانون القيم وأخلاقيات العمل للعاملين لدى سلطة دبي للخدمات المالية.

يحدد قانون القيم وأخلاقيات العمل معايير أفضل الممارسات الدولية ذات العلاقة فيما يتعلق باستخدام المعلومات التنظيمية وحالات تضارب المصالح وتقديم وقبول الهدايا والمزايا. وقد صمم القانون ليكون مكملاً لأحكام القانون التنظيمي بشأن تضارب المصالح والسرية.

كما يتضمن إجراءات التعامل مع تضارب المصالح الفعلي والمحتمل فيما يتعلق بالعلاقات الوثيقة ما بين الموظفين والمستشارين في سلطة دبي للخدمات المالية وغيرها من الوكالات في مركز دبي المالي العالمي.

وقد اتخذ مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية قانوناً مماثلاً للقيم وأخلاقيات العمل يناسب أعضاء مجلس الإدارة ولجانه وهيئاته، وهو متاح على موقع سلطة دبي للخدمات المالية.

نموذج حوكمة سلطة دبي للخدمات المالية

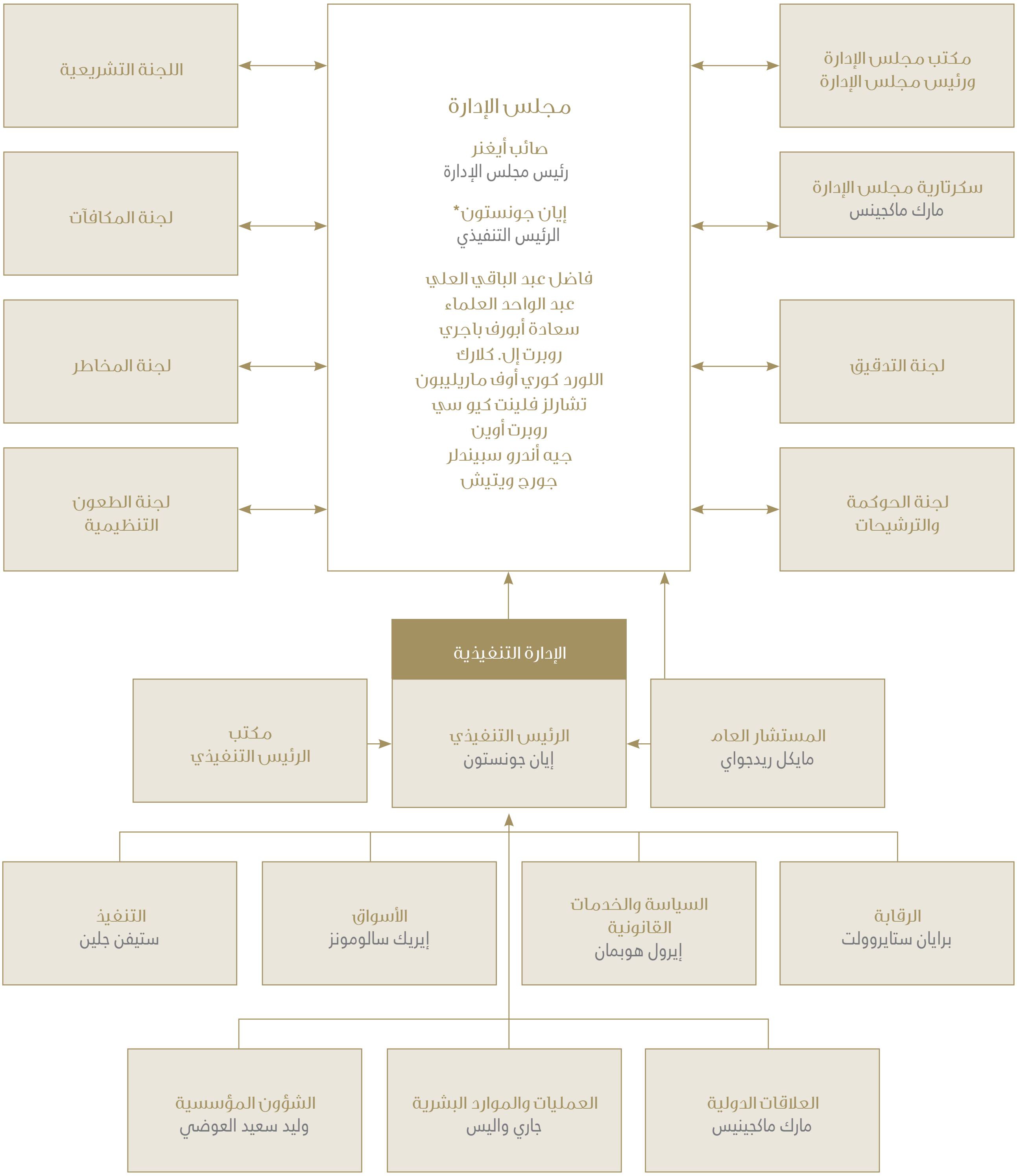

*بحكم منصبه
السنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

يشرف مجلس الإدارة المستقل على الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية والعاملين لديه، وذلك لضمان شفافية فصل الأعمال التنظيمية اليومية عن الإشراف على الأداء التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية.

صلاحيات ومهام المجلس بموجب القانون التنظيمي هي:

- ممارسة الصلاحيات التشريعية المسندة إلى سلطة دبي للخدمات المالية؛
- تعيين أعضاء لجنة الطعون التنظيمية والهيئة القانونية للأسواق المالية (FMT)، وكل منها تمارس نوعاً معيناً من مهام اتخاذ القرارات التنظيمية؛
- ضمان قيام سلطة دبي للخدمات المالية بممارسة صلاحياتها القانونية وأداء مهامها القانونية وفقاً لأهدافها؛
- وضع السياسات التي تتعلق بتنظيم الخدمات المالية والنشاطات ذات العلاقة؛
- اتخاذ الترتيبات المسبقة للأحكام الصادرة بتطبيق العقوبات فيما يتعلق بالإجراءات التأديبية والمسائل الأخرى؛
- مراجعة أداء الرئيس التنفيذي؛
- تقديم التوجيهات إلى الرئيس التنفيذي؛
- الترتيب لدخول سلطة دبي للخدمات المالية في ترتيبات تعاون مع جهات منظِمة أخرى؛
- مراجعة مسودات القوانين وتقديم التوصيات بشأنها إلى رئيس مركز دبي المالي العالمي؛
- مراجعة ووضع الأنظمة؛
- مراجعة وإصدار معايير وقواعد العمل؛ و
- تقديم المذكرات إلى الرئيس فيما يتعلق بالمسائل التشريعية خارج نطاق الصلاحيات التشريعية الخاصة بالمجلس.

يشمل دور المجلس في ممارسة إشرافه العام على العمليات في سلطة دبي للخدمات المالية ما يلي:

- اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تؤثر في العمليات المستقبلية لسلطة دبي للخدمات المالية؛
- وضع السياسات المناسبة لإدارة تقييم المخاطر التي تتعلق بعمليات سلطة دبي للخدمات المالية وتحقيق أهدافها والسعي للتحقق دورياً من إدارة تقييم المخاطر وفقاً لهذه السياسات؛
- المحافظة على نظام سليم للرقابة المالية؛ و
- توفير آلية مساءلة لقرارات لجان المجلس من خلال رفع تقارير دورية.

أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية خبراء رواد في مجال القانون والأعمال والتنظيم وقد عملوا سابقاً في أهم مناطق الاختصاص المالية العالمية.

يتم تعيين كافة أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية من قبل رئيس مركز دبي المالي العالمي وذلك لمدة تبلغ ثلاث سنوات. لقد أبرم كافة أعضاء مجلس الإدارة اتفاقية خدمة مع سلطة دبي للخدمات المالية والتي تنص على تفاصيل مدد التعيين والواجبات والمكافآت والمصروفات والسرية وتضارب المصالح والإنهاء والتعويضات.

حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، تألف المجلس من ١١ عضواً وجميعهم باستثناء الرئيس التنفيذي أعضاء مستقلون غير تنفيذيين. يساند المجلس سكرتير مجلس الإدارة والمستشار العام.

تملك سلطة دبي للخدمات المالية تغطية تأمينية شاملة على مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة والمدراء والتي يعتبرها المجلس كافية ومناسبة. يستثنى من تغطية وثيقة التأمين أي عضو مجلس إدارة يثبت أنه تصرف بسوء نية.

حسبما يقتضي القانون التنظيمي، قام المجلس بتعيين لجنة طعون تنظيمية وهيئة قانونية للأسواق المالية. إضافة إلى لجنة الطعون التنظيمية المطلوبة بموجب القانون، أنشأ المجلس خمس لجان لمساعدته في أداء مهامه. وهذه اللجان هي: اللجنة التشريعية، ولجنة الحوكمة والترشيحات، ولجنة التدقيق، ولجنة تقييم المخاطر، ولجنة المكافآت. تشكل هذه اللجان قاعدة صلبة للحوكمة الجيدة والفعالية ووضع السياسات.

تتضمن بعض اللجان أعضاءً ليسو في مجلس الإدارة ممن لديهم خبرة خاصة مفيدة لأعضاء اللجان. أما رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية فهو بحكم منصبه عضو في كافة لجان المجلس، باستثناء لجنة التدقيق ولجنة الطعون التنظيمية.

يوضح الجدول التالي حضور أعضاء مجلس الإدارة للاجتماعات خلال السنة، وذلك بالحضور (شخصياً أو بواسطة هاتف المؤتمرات) كنسبة من عدد الاجتماعات التي يكون كل من أعضاء المجلس مؤهلين لحضورها.

حضور أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية للاجتماعات في عام ٢٠١٣

	اللجان						
	مجلس الإدارة	لجنة المكافآت	اللجنة التشريعية	لجنة الحوكمة والترشيحات	لجنة التدقيق	لجنة تقييم المخاطر	فريق العمل المعني بقادة الغد التنظيميين والمواطنين الإماراتيين
صائب أيغنر	٦/٦	٣/٣	٦/٣	٣/٢		٢/١	
إيان جونستون	٦/٦	٣/٣	٦/٦	٣/٣		٢/١	
فاضل عبد الباقي العلي	٦/٦	٣/٣			٤/٤		٢/٢
عبد الواحد العلماء	٦/٦		٦/٦				٢/٢
سعادة أبورف باجري	٦/٦	٣/٣		٣/٣	٤/٤		
مايكل بلير كيو سي	٣/٣		٦/٦			١/١	
روبرت إل. كلارك	٦/٦	٣/٣	٦/٦				٢/١
تشارلز فلينت كيو سي	٤/٤		٤/٤			١/١	
لورد كوري أوف ماريليبون	٦/٦	٣/٣		٣/٣			٢/٢
روبرت أوين	٦/٥		٦/٥			٢/٢	
جيه أندرو سبندلر	٦/٦			٣/٣	٤/٤	٢/٢	٢/٢
جورج ويتيش	٦/٦		٦/٦		٤/٤		

أعضاء مجلس الإدارة
(حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٣)

صائب أيغنر

تم تعيينه رئيساً لمجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية في أغسطس ٢٠١١. وقد كان عضو مجلس إدارة منذ أكتوبر ٢٠٠٤ وعمل كنائب رئيس مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠٧.

عمل السيد أيغنر كمدير أول لدى ايه ان زد غريندليز بنك بيه ال سي في لندن، حيث ترأس قسم الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية للبنك الخاص، وتركه لتأسيس لونوورلد، وهي مجموعة استثمار خاصة، في أوائل التسعينات حيث ترأس مجلس إدارتها.

السيد أيغنر حاصل على درجة الماجستير في الإدارة من كلية لندن لإدارة الأعمال، وهو محافظ كلية لندن لإدارة الأعمال ورئيس لجنة التدقيق وتقييم المخاطر فيها.

ألف السيد أيغنر مع آخرين كتاب الإدارة ساند تو سيليكون (٢٠٠٣) وساند تو سيليكون - جوينج جلوبال (٢٠٠٩) وهو مؤلف كتاب آرت أوف ذا ميدل إيست (٢٠١٠).

وقد تقلد عدداً من المناصب العليا، ولا يزال، في مجالس الإدارة في مجالات العمل المصرفي والاستراتيجي والتعليم والتنظيم والاستثمار.

إيان جونستون

تم تعيينه كرئيس تنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية في يونيو ٢٠١٢. التحق السيد جونستون بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في نوفمبر ٢٠٠٦ كمدير تنفيذي مترأساً قسم السياسات والخدمات القانونية.

حصل السيد جونستون على ترخيصه للعمل في المجال القانوني في أستراليا في بداية الثمانينات وقضى معظم حياته المهنية في القطاع الخاص. تولى السيد جونستون عدداً من المناصب العليا في القطاع المالي وشغل منصب الرئيس التنفيذي لواحدة من كبرى شركات الائتمان في أستراليا. وخلال تلك الفترة، لعب إيان دوراً بارزاً في صناعة الائتمان وعمل في المجلس الوطني لاتحاد مؤسسات الائتمان.

وفي عام ١٩٩٩، التحق السيد جونستون بلجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية (ASIC) حيث شغل منصب المدير التنفيذي لتنظيم الخدمات المالية وقضى عدة فترات في منصب مفوض بالإنابة. وفي عام ٢٠٠٥، تولى إيان منصب مستشار خاص لدى لجنة الأوراق المالية والاستثمارات المستقبلية في هونج كونج (HK SFC).

وقد عمل السيد جونستون سابقاً كرئيس للمجلس المشترك الذي يتألف من ممثلين من أكبر واضعي المعايير التنظيمية الدوليين (المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية والرابطة الدولية لمراقبي التأمين ولجنة بازل). وفي نوفمبر ٢٠١٣، تم اختياره لمجموعة التوجيه للجنة النمو والأسواق الناشئة (GEM) للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية. وهو عضو في اللجنة الفنية للرابطة الدولية لمراقبي التأمين، وهي هيئة وضع المعايير العالمية لتنظيم قطاع التأمين، وعضو في مجلس إدارة مجلس معايير التخطيط المالي.

فاضل عبد الباقي العلي

هو الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة دبي القابضة ونائب الرئيس التنفيذي في مجموعة دبي.

السيد العلي هو عضو في اللجنة التنفيذية لشركة دبي القابضة. ويتولى منصب رئيس مجلس إدارة دبي انترناشيونال كابيتال ومنصب عضو مجلس إدارة مجموعة جميرا، وهما شركتان تابعتان لشركة دبي القابضة. وهو أيضاً عضو في مجلس إدارة كل من إعمار العقارية ش.م.ع. و «دو» (الإمارات للاتصالات المتكاملة ش.م.ع.).

يملك السيد العلي خبرة كبيرة في المجال المالي تتضمن عدة سنوات من الخبرة في سيتي بنك قبل انتقاله إلى شركة دبي القابضة.

تخرج السيد العلي من جامعة ساذرن كاليفورنيا ويحمل درجة البكالوريوس في العلوم في الهندسة الصناعية وهندسة الأنظمة. كما يحمل شهادة في العلوم المالية من الجامعة الأمريكية في الشارقة.

عبد الواحد العلماء

هو شريك مع وايت آند كيس في جلوبال ميرجر آند اكويزيشنز براكتيس

وهو محكم معتمد يعمل في دبي ومسجل لدى مركز دبي للتحكيم الدولي وغرفة التجارة الدولية.

ويتولى منصب عضو مجلس إدارة بنك دبي التجاري ش.م.ع. منذ شهر فبراير ٢٠١٢ ومنصب عضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل في بورصة دبي للذهب والسلع منذ أغسطس ٢٠١٢.

وهو عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ومالك كل من شركة جلف ليندرز نتوورك ومجموعة ايميريتس كونفيانسينج جروب، وهما شركتان تعملان في القطاع العقاري في الإمارات العربية المتحدة.

كان السيد العلماء سابقاً شريكاً في مكتب التميمي ومشاركوه محامون ومستشارون قانونيون في دبي والشريك الإداري لمقرهم في قطر. بعد ذلك، التحق السيد العلماء بدبي العالمية، حيث عمل في البداية بصفته رئيس الدائرة القانونية في المجموعة. وتولى لاحقا عدداً من الأدوار التجارية الرائدة ضمن المجموعة والتي تشمل نائب الرئيس التنفيذي لشركة دبي للموارد الطبيعية، وهي ذراع استثمار الموارد الطبيعية لشركة دبي العالمية، ونائب الرئيس التنفيذي لشركة ريتيل كورب وورلد، وهي الذراع التجاري لشركة دبي العالمية. وكان أيضاً أحد أعضاء مجلس إدارة دبي العالمية ونائب رئيس دبي العالمية للموارد الطبيعية. وقبل التحاقه بشركة وايت آند كيس، كان السيد العلماء المستشار الأول لقسم الابتكارات في مبادلة جي إي كابيتال التي يقع مقرها في أبوظبي.

تخرج السيد العلماء الأول على دفعته بشكل استثنائي وذلك حين حصل على شهادة البكالوريوس في الحقوق من جامعة الإمارات. وقد أكمل دراسته وحصل على درجة الماجستير في قانون التجارة الدولي من جامعة يونيفيرسيتي كوليج لندن.

سعادة أبورف باجري

هو الرئيس والرئيس التنفيذي لمجموعة شركات ميتديست المتخصصة في تجارة وصناعة المواد التي لا تتضمن الحديد على المستوى الدولي.

وهو رئيس مجلس إدارة سابق وعضو مجلس إدارة حالي في إنترناشيونال راوت كوبر كاونسل التي تمثل صناعة تصنيع النحاس العالمية. وهو رئيس مجلس إدارة مجلس الحدائق الملكية. وهو أيضاً نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة المنظمة لكلية لندن لإدارة الأعمال ومفوض للجنة تعبيد عقارات العائلة المالكة وأحد مؤتمني آسيا هاوس وعضو في شركة يونيفيرسيتي كوليج سكول.

وهو أيضاً الرئيس الفخري والمستشار السابق ورئيس مجلس جامعة سيتي، لندن، وهو برفسور زائر في كلية كاس لإدارة الأعمال. وقد عمل كرئيس سابق ويعمل حالياً كعضو في مجلس إدارة (TiE Inc)، وهي منظمة عالمية غير ربحية تدعم وتساعد على تكوين الأعمال والثروات.

السيد باجري هو أحد الخريجين بمرتبة الشرف في إدارة الأعمال من كلية كاس لإدارة الأعمال في لندن. وقد تم منحه درجة الدكتوراة الفخرية في العلوم من جامعة سيتي، لندن وزمالة فخرية من كلية لندن لإدارة الأعمال.

روبرت إل. كلارك

لديه خبرة واسعة في القوانين واللوائح المصرفية والإشراف على البنوك، في الولايات المتحدة الأمريكية ودولياً.

أسس السيد كلارك مجموعة الخدمات المالية في بريسويل وجيولياني ال ال بيه في عام ١٩٧٣. تم تعيينه من قبل الرئيس رونالد ريجان كمراقب للعملة في الولايات المتحدة وفي نهاية مدة عمله الأولى تمت إعادة تعيينه من قبل الرئيس جورج اتش دبليو بوش. عمل كمفتش خلال الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٢ وخلال مدة خدمته قامت الوكالة بالإشراف على حوالي ٥٠٠٠ بنك تجاري معتمد محلياً. وفي ذلك الوقت، عمل أيضاً كعضو مجلس إدارة شركة التأمين على الودائع الإتحادية، وفي مارس ١٩٩٢ انضم مرة أخرى إلى بريسويل وجيولياني ال ال بيه، كشريك أول ورئيس لأعمالها في الخدمات المالية. عمل السيد كلارك كمستشار لعدد من الدول بشأن عملياتها الإشرافية المصرفية.

السيد كلارك حاصل على بكالوريوس في الحقوق من كلية هارفارد للحقوق وبكالوريوس في الإقتصاد من جامعة رايس.

اللورد كوري أوف ماريليبون

لديه خبرة واسعة في الخدمات المالية والإدارة العامة وقطاع التعليم.

وهو منذ سبتمبر ٢٠١٢، رئيس مجلس إدارة هيئة التنافس والأسواق، وهي هيئة التنافس الجديدة في المملكة المتحدة التي تم تشكيلها بدمج كل من مكتب التجارة العادلة وهيئة المنافسة. ونتيجة لذلك، انسحب من أعماله ومصالحه الأخرى في المملكة المتحدة، بما في ذلك رئاسة مجلس إدارة سيمبيريان انفيستمنت بارتنرز وعضوية مجلس إدارة كل من رويال ميل وبي دي او المملكة المتحدة ومجموعة آي جي وأوركسترا لندن السيمفونية.

وكان الرئيس المؤسس لمكتب الاتصالات (Ofcom)، وهي الهيئة الجديدة المتكاملة المنظمة للاتصالات الالكترونية في المملكة المتحدة، من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٩، وعميد كلية كاس لإدارة الأعمال من عام ٢٠٠١ لغاية عام ٢٠٠٧. وقد عمل سابقا كنائب للعميد في كلية لندن لإدارة الأعمال وكمدير غير تنفيذي لـ آبي ناشيونال، كما عمل في مجلس إدارة مكتب أسواق الغاز والكهرباء، الجهة المنظمة للطاقة في المملكة المتحدة، وعدة هيئات حكومية أخرى.

أجرى اللورد كوري بحوثه الأكاديمية في مجال التنظيم. وهو يحتل مقعداً من مقاعد المستقلين في مجلس اللوردات.

تشارلز فلينت كيو سي

هو محام تجاري ومحكم ووسيط متخصص في مجال الخدمات المصرفية والمالية في المملكة المتحدة.

قد قام بتقديم الاستشارات وتمثيل عدد من الهيئات التنظيمية والشركات في الإجراءات التنظيمية والتحريات وقد شارك في العديد من القضايا التنظيمية الكبرى التي نشأت في لندن خلال العشرين عاما الماضية.

في عام ٢٠٠٩، تم تعيينه في هيئة صلاحيات التحقيق التي تجري التحقيقات في الشكاوى المقدمة ضد وكالات الاستخبارات في المملكة المتحدة.

وهو عضو مجلس إدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة في شركة بار ميوتشوال إندمنيتي فند ليميتد وهي شركة توفر تأمينات تعويضات مهنية للمحامين. وهو عضو في هيئة الرقابة المالية لنوادي الاتحاد الأوروبي لكرة القدم التي تتولى إدارة قواعد اللعب المالية العادلة التي تنطبق على نوادي كرة القدم الأوروبية.

كان السيد فلينت، خلال الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٥، محام مبتدئ للعائلة المالكة (القانون العام). وكان، خلال الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٤، رئيساً مشاركاً لغرف بلاكستون، وهي إحدى جمعيات المحامين المختصين بالقانون التجاري والقانون العام في لندن.

روبرت أوين

لديه خبرة واسعة كمنظم وممارس في السوق، مع تركيز خاص على المنطقة الباسيفيكية الآسيوية.

أنشأ لجنة الأوراق المالية والاستثمارات المستقبلية (SFC) في هونج كونج وتم تعيينه رئيساً تنفيذياً لها في عام ١٩٨٩. قبل ذلك، كان السيد أوين مديراً لقسم المعاملات المصرفية الاستثمارية لدى لويدز بنك جروب ورئيس مجلس إدارة والرئيس التنفيذي لبنك لويدز ميرشانت. وقد كان سابقاً أحد أعضاء مجلس إدارة مورجان جرينفيل آند كو وعمل في مكتب الخزينة والخارجية بالمملكة المتحدة.

بعد تنحيه عن منصبه في لجنة الأوراق المالية والاستثمارات المستقبلية، تولى السيد أوين منصب نائب رئيس مجلس إدارة نومورا آسيا هولدينجز ليمتد، ومستشار أول لدى نومورا إنترناشيونال (هونج كونج) ليمتد، وعضو مجلس الاستشارات والتنظيم لدى لويدز اوف لندن، ورئيس مجلس إدارة تيكباسيفيك كابيتال ليمتد، ورئيس مجلس إدارة أي بي دايوا ليمتد، وعضو مجلس إدارة منذ أكتوبر ٢٠٠٤، وعضو مجلس إدارة سنغافورة اكستشينج ليمتد، ومدير سنداي كوميونيكيشنز ليمتد، يوروبيان كابيتال كو ليمتد وفي غيرها من شركات وصناديق الاستثمار.

وهو حاليا مدير سيتي بنك (هونج كونج) ليمتد ومدير إنترناشيونال سيكيوريتيز كونسالتنسي ليمتد. وهو أيضاً محافظ مدرسة ريبتون في المملكة المتحدة وعضو مجلس إدارة مدرسة ريبتون في دبي ومدرسة ريبتون في أبوظبي وفورمارك دبي.

تلقى السيد أوين تعليمه في مدرسة ريبتون وجامعة أكسفورد.

جيه أندرو سبيندلر

هو الرئيس والرئيس التنفيذي الأول لـ فايننشال سيرفيسز فولنتير كوربس (FSVC)، وهي شركة خاصة - عامة غير ربحية وتتمثل مهمتها في المساعدة في بناء أنظمة مصرفية ومالية جيدة في دول الأسواق الانتقالية والناشئة.

قبل تعيينه في عام ١٩٩٣، عمل السيد سبيندلر كنائب أول للرئيس في البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك (نيويورك فيد)، حيث ترأس الجهاز الوظيفي للدراسات المصرفية ودراسات مهام التحليل ونظام الدفعات. وأثناء عمله لدى نيويورك فيد، ساعد على تطوير إطار عمل رأس المال الذي يستند إلى تقييم المخاطر والذي تم تبنيه من قبل الجهات الإشرافية على البنوك في معظم المراكز المالية في العالم. عمل كممثل لـ نيويورك فيد في لجنة بازل للإشراف على العمليات المصرفية خلال الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٣. وقبل التحاقه بـ نيويورك فيد في عام ١٩٨٥، تقلد السيد سبيندلر العديد من المناصب الإقراضية والتخطيطية الاستراتيجية لدى كونتيننتال إلينوي بنك. وقد عمل كزميل في معهد بروكينغز إنستيتيوشن خلال الأعوام من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٣.

السيد سبيندلر حاصل على درجة الدكتوراه والماجستير في إدارة الأعمال من كلية وودرو ويلسون للشؤون العامة والدولية في جامعة برينستون ودرجة البكالوريوس في السياسة الدولية من جامعة هارفارد. وهو عضو في مجلس العلاقات الخارجية ولجنة بريتون وودس وجمعية السياسة الخارجية.

جورج ويتيش

لديه خبرة تنظيمية واسعة في الأسواق المالية وبشكل خاص من المنظور الأوروبي.

أنشأ المكتب الإشرافي للأوراق المالية الفيدرالي في فرانكفورت وعمل رئيساً له خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٢. في عام ١٩٩٨، تم انتخاب السيد ويتيش رئيسا لمنتدى لجان الأوراق المالية الأوروبية الذي لعب دوراً رئيسياً في تطوير معايير مشتركة لأسواق رأس المال الأوروبية. وفي المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، كان السيد ويتيش نائبا لرئيس اللجنة الفنية ورئيساً لفريق مشروع الانترنت. وتقلد السيد ويتيش قبل ذلك مناصب عليا مختلفة في وزارة المالية الفيدرالية في ألمانيا في مجال أسواق التمويل والأوراق المالية الدولية وعمل كمستشار مالي للسفارة الألمانية في طوكيو (١٩٨٣ إلى ١٩٨٧).

تخرج السيد ويتيش بدرجات في القانون من جامعة كيل وقد أجرى دراسات إضافية في إيكول ناسيونيل دي أدمينستراسيون في باريس.

وقد تقاعد السيد ويتيش من مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.

لجان مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

اللجنة التشريعية

تتمثل المهمة الرئيسية للجنة التشريعية في مساعدة المجلس في أداء مهامه في وضع السياسات والتشريعات، بما في ذلك تطوير التشريعات والقواعد المتعلقة بتنظيم الخدمات المالية التي يتم تنفيذها في أو انطلاقا من مركز دبي المالي العالمي.

أعضاء اللجنة التشريعية هم:

- تشارلز فلينت كيو سي (الرئيس)
- عبد الواحد العلماء
- روبرت إل كلارك
- روبرت أوين
- جورج ويتيش
- صائب أيغنر*
- إيان جونستون*
- مايكل ريدجوي*
- إيرول هوبمان*
- مايكل بلير كيو سي (عضو خارجي)**
- بيتر كيسي (عضو خارجي)**

*بحكم منصبه
**يرجى زيارة الموقع الالكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على سيرهم الذاتية.

تتألف اللجنة من مزيج من الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين الأمر الذي يمكن اللجنة من معالجة المسائل المتعلقة بالسياسة التنظيمية وتحديد مدى سهولة تنفيذ واستخدام التشريعات التي تديرها سلطة دبي للخدمات المالية.

يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بعبء العمل للجنة من قبل الرئيس التنفيذي، وذلك بالتشاور مع الأعضاء. وفي الكثير من الحالات، يتم التركيز على بنود جدول الأعمال نظراً إلى أنها تتعلق بالسياسة التنظيمية الدولية ووضع المعايير.

حال الانتهاء من وضع جدول الأعمال، تتم مباشرة العمل عبر ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى التي تتطلب من الأعضاء فحص مسودات المواد المقترحة من الرئيس التنفيذي والتعقيب عليها خطياً قبل عقد أي اجتماع. وبذلك تركز المباحثات عند اجتماع المجلس فيما بين الأعضاء ومع غيرهم من الموظفين التنفيذيين على ملاحظات الأعضاء. وعند موافقة المجلس عليها، تخضع المواد المعنية لاستشارة الجمهور.

المرحلة الثانية هي مرحلة ما بعد الحصول على نتائج استشارة الجمهور. يتم حينئذٍ تكرار العملية المبينة في المرحلة الأولى لتنقيح الاقتراحات في ضوء عملية الاستشارة.

المرحلة الثالثة هي أقل تعقيداً حيث يقوم الأعضاء بفحص وتدقيق الاقتراحات النهائية قبل إرسالها للمجلس ليتم اعتمادها.

تضمنت الأعمال الرئيسية للجنة خلال هذا العام وضع وحدة موحدة ومحدّثة لقواعد مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات (قواعد مكافحة غسل الأموال)، وذلك بعد نشر التوصيات المعدلة من قِبل قوة مهام الإجراءات المالية (FATF) وإدخال قواعد جديدة للبورصات وغرف المقاصة إلى وحدة مؤسسات السوق المرخصة (AMI). يهدف نظام مؤسسات السوق المرخصة إلى تحقيق الانسجام مع النموذج الأوروبي بهدف الاعتراف به من قبل هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية (ESMA). قامت اللجنة أيضاً بعقد حلقة استشارة حول التغييرات المقترحة المتعلقة بترتيبات الطعون التنظيمية لسلطة دبي للخدمات المالية بما في ذلك نطاق اختصاص الهيئة القانونية للأسواق المالية، وحلقة تشاور حول التغييرات المقترحة على القانون والقواعد المتعلقة بتعيين وتسجيل مدققي الحسابات للشركات المنظَمة والصناديق المحلية والشركات المدرجة العامة في مركز دبي المالي العالمي.

لجنة التدقيق

المهمة الرئيسية للجنة التدقيق هي مساعدة المجلس في أداء مسؤولياته الإشرافية المتعلقة بالإدارة المالية لسلطة دبي للخدمات المالية وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية وجودة إجراءات إدارة المخاطر الداخلية. ليس رئيس مجلس الإدارة ولا الرئيس التنفيذي عضوين في لجنة التدقيق.

أعضاء لجنة التدقيق هم كما يلي:
• جيه أندرو سبيندلر (الرئيس)
• فاضل العلي
• سعادة أبورف باجري
• جورج ويتيش

خلال عام ٢٠١٣، أشرفت لجنة التدقيق على إنجاز عملية التدقيق الخارجي التي تغطي البيانات المالية والحسابات لسنة ٢٠١٢ لسلطة دبي للخدمات المالية وبدء عملية التدقيق الخارجي للبيانات المالية والحسابات لسنة ٢٠١٣. قامت اللجنة بتطبيق برنامج شامل ومستهدف للتدقيق الداخلي، والذي يشمل عمليات التدقيق المستقلة المتعلقة بأمن واختراق تكنولوجيا المعلومات (IT) ومصفوفة الهيئة التشغيلية وائتمان مكافأة نهاية الخدمة لموظفي سلطة دبي للخدمات المالية.

لعبت اللجنة أيضاً دوراً رئيسياً في تشكيل وتحسين الميزانية المقترحة لسنة ٢٠١٤ لسلطة دبي للخدمات المالية والتي تم إنجازها في سبتمبر. وقامت اللجنة برصد تمويل سلطة دبي للخدمات المالية ورصيدها النقدي بفعالية خلال العام وبتقديم التوصيات المناسبة.

وكجزء من مهمتها في الإشراف على الضوابط المالية الداخلية، قامت اللجنة أيضاً بمراجعة مصفوفة الهيئة التشغيلية ودليل سياسات الدائرة المالية.

لجنة تقييم المخاطر

المهمة الرئيسية للجنة تقييم المخاطر هي مساعدة المجلس في تحديد وتقييم المخاطر الخارجية – وبشكل رئيسي المخاطر التنظيمية - التي قد تؤثر على قدرة سلطة دبي للخدمات المالية على تحقيق أهدافها التنظيمية أو قد تؤثر سلباً على سمعة سلطة دبي للخدمات المالية. تقوم اللجنة أيضاً بمساعدة المجلس في النظر في تقليل المخاطر المحتملة والفعلية.

أعضاء لجنة تقييم المخاطر هم:
• روبرت أوين (الرئيس)
• تشارلز فلينت كيو سي
• جيه أندرو سبيندلر
• صائب أيغنر*
• إيان جونستون*

*بحكم منصبه

خلال عام ٢٠١٣، عقدت لجنة تقييم المخاطر اجتماعين. تناول الاجتماع الأول بندين رئيسيين هما: التحليل الذي يدعم مستويات تحمل المخاطر لمجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية فيما يتعلق بمختلف فئات المخاطر التنظيمية وكيفية إمكانية تغير هذا التحمل للمخاطر مع الوقت؛ وجرد للمخاطر الخارجية الرئيسية المحددة بأنها المخاطر التي تواجه سلطة دبي للخدمات المالية وأهمية تلك المخاطر والإجراءات التي تتخذها وستتخذها سلطة دبي للخدمات المالية لتقليل تلك المخاطر. وتم لاحقاً بحث مستويات تحمل المخاطر وجرد المخاطر واعتمادهما من قبل مجلس الإدارة كمدخلات لعملية التخطيط الاستراتيجي لسلطة دبي للخدمات المالية لعام ٢٠١٤ وما بعده.

وبحثت اللجنة في اجتماعها الثاني الإنجاز الذي حققته المنظمة في تقليل عدد المخاطر الخارجية التي تم تحديدها سابقاً. كما بحثت اللجنة خطط عام ٢٠١٤ ووافقت على تحديث تحمل المخاطر لمجلس الإدارة وإجراء مراجعة شاملة لجرد المخاطر.

لجنة الحوكمة والترشيحات

المهمة الرئيسية للجنة الحوكمة والترشيحات هي مساعدة المجلس في النهوض بمسؤولياته الإشرافية بشأن عمليات المجلس وإدارته وتحديد الأفراد المؤهلين ليصبحوا أعضاء في المجلس (بما في ذلك الرئيس التنفيذي) وتطوير برنامج ملء الشواغر وتطوير مجموعة من مبادئ حوكمة الشركات والتوصية بها للمجلس.

أعضاء لجنة الحوكمة والترشيحات هم:
• سعادة أبورف باجري (الرئيس)
• لورد كوري أوف ماريليبون
• جيه أندرو سبيندلر
• جورج ويتيش
• صائب أيغنر*
• إيان جونستون*

*بحكم منصبه

بدأت اللجنة هذا العام بالنظر في عملية خارجية لاستطلاع الآراء حول فعالية مجلس الإدارة، والتي تشمل أيضاً مراجعة ذات اللجنة لأدائها والشروط المرجعية الخاصة بها. يتفق كل من اللجنة والمجلس على أن إجراء عمليات فحص ذاتية سنوية يساعد في الحفاظ على حيوية المجلس.

أوصت لجنة الحوكمة والترشيحات خلال السنة بعدد من التغييرات على مختلف الشروط المرجعية للجان بهدف إلغاء الأحكام غير الضرورية للمساعدة في زيادة كفاءة عملية صنع القرار، وخاصة حين يكون الوقت عنصراً جوهرياً وتكون الاجتماعات الشخصية غير عملية. وافقت اللجنة أيضاً على جدول اجتماعات دورية نصف سنوية، مع إمكانية عقد اجتماعات إضافية إن لزم الأمر.

استلمت اللجنة تقارير من المسؤول التنفيذي تفيد بارتفاع مستوى التناقص وقامت ببحث مختلف الأسباب المحتملة وردود الفعل الممكنة. وقد نتج عن ترك عدد من الموظفين العمل خلق فرصة لإعادة هيكلة السلطة لاستغلال مهارات باقي الأفراد على أفضل وجه ممكن.

في نهاية العام، بدأت اللجنة بالتخطيط لعبء العمل الكبير المتوقع في عام ٢٠١٤ بسبب انتهاء مدة تعيينات المجلس وأعضاء الهيئة القانونية للأسواق المالية والتغييرات التشريعية المقترحة التي ستؤدي إلى إلغاء لجنة الطعون التنظيمية.

لجنة المكافآت

المهمة الرئيسية للجنة المكافآت هي تقديم التوصيات التي ستساعد المجلس في النهوض بمسؤولياته المتعلقة بالموارد البشرية. يشمل اختصاص اللجنة عدداً من المسائل المتعلقة بالمكافآت والأداء والسياسات المطبقة على مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية ومسؤوليه التنفيذيين والموظفين.

أعضاء لجنة المكافآت هم:
• لورد كوري أوف ماريليبون (الرئيس)
• فاضل العلي
• سعادة أبورف باجري
• روبرت إل كلارك
• صائب أيغنر*
• إيان جونستون*

*بحكم منصبه

خلال عام ٢٠١٣، أجرت اللجنة عملية مراجعة تفصيلية ووافقت على اقتراح المسؤولين التنفيذيين لإجراء عملية مراجعة شاملة ٣٦٠° مصممة خصيصاً لفريق الإدارة العليا. الأمر الذي أدى إلى اعتماد برنامج لتنمية المهارات القيادية لمجموعة واسعة من الموظفين والتي تضمنت ٢٤ مديراً من المدراء الرئيسيين.

قامت اللجنة بمراجعة نتائج مسح مشاركة الموظفين واعتمدت خطة العمل التي اقترحها المسؤولون التنفيذيون لتناول عددٍ من القضايا التي تمت إثارتها.

كما قامت اللجنة بمراجعة واعتماد خطط ملء الشواغر والحالات الطارئة.

واستمرت اللجنة بإجراء عملية المراجعة التفصيلية القائمة منذ فترة طويلة للاقتراحات المتعلقة بمكافآت السلطة ككل، مع الاهتمام بشكل خاص بمكافآت الإدارة العليا.

لجنة الطعون التنظيمية

تعمل لجنة الطعون التنظيمية كآلية استئناف داخلية بالنسبة للقرارات التنظيمية الصادرة عن سلطة دبي للخدمات المالية لضمان العدالة والموضوعية والشفافية الإجرائية. يمنح القانون لجنة الطعون التنظيمية الصلاحية لإجراء مراجعة موضوعية كاملة للقرارات التنفيذية قيد الاستئناف. تعقد جلسات لجنة الطعون التنظيمية وتصدر قراراتها علناً ما لم يصدر أمرٌ بخلاف ذلك. يمكن تعديل قرارات لجنة الطعون التنظيمية من قبل محاكم مركز دبي المالي العالمي وذلك بمراجعة قضائية للنقاط القانونية.

أعضاء لجنة الطعون التنظيمية هم:
• جورج ويتيش (الرئيس)
• عبد الواحد العلماء
• روبرت أوين
• مايكل بلير كيو سي (عضو خارجي في اللجنة)**
• جايشري جوبتا (عضو خارجي في اللجنة)**
• ندى خنيصر زرقا (عضو خارجي في اللجنة)**
• ويليام إف كروينر، الثالث (عضو خارجي في اللجنة حتى سبتمبر ٢٠١٣)
• إيرمانو باسكوتو (عضو خارجي في اللجنة حتى سبتمبر ٢٠١٣)

**يرجى زيارة الموقع الالكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على سيرتهم الذاتية.

خلافاً للسنوات السابقة، لم يتم رفع أية طعون بخصوص قرارات المسؤولين التنفيذيين في عام ٢٠١٣. تم سحب أحد الطعون المنظورة بخصوص رفض سلطة دبي للخدمات المالية لأحد طلبات الترخيص من قبل مقدم الطلب.

الهيئة القانونية للأسواق المالية

تعمل الهيئة القانونية للأسواق المالية (FMT) كهيئة تأديبية مستقلة للخدمات المالية للتقرير بشأن حالات الإخلال بالتشريعات التي تشرف على تنفيذها سلطة دبي للخدمات المالية والإجراءات التنظيمية ذات العلاقة. تتمتع الهيئة القانونية للأسواق المالية بصلاحيات واسعة تؤهلها للمقارنة بالهيئات التنظيمية للخدمات المالية المتكاملة الدولية الأخرى.

تعمل الهيئة القانونية للأسواق المالية باستقلال عملي عن مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية ورئيسها التنفيذي. يجوز استئناف قرارات الهيئة القانونية للأسواق المالية لدى محاكم مركز دبي المالي العالمي. ويجوز استئناف قرارات الهيئة القانونية للأسواق المالية في استئنافات قرارات البورصة لدى محاكم مركز دبي المالي العالمي في القانون.

أعضاء الهيئة القانونية للأسواق المالية هم كما يلي:
• ستيوارت بويد سي بي إي كيو سي (الرئيس)**
• جون ال. دوجلاس**
• جافان جريفث كيو سي**
• علي مالك كيو سي**
• ديفيد إم ستوكويل**

**يرجى زيارة الموقع الالكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على سيرتهم الذاتية.

فريق العمل المعني بالمواطنين الإماراتيين وقادة الغد التنظيميين

فريق العمل المعني بالمواطنين الإماراتيين وقادة الغد التنظيميين هو وسيلة يسعى المجلس من خلالها إلى الارتقاء بتطوير الموظفين الإماراتيين ويشرف من خلالها على برنامج قادة الغد التنظيميين. تشمل عضوية مجموعة العمل أعضاءً مختارين من مجلس الإدارة والإدارة العليا معنيين بشكل تام بتدريب وتطوير موظفينا من المواطنين الإماراتيين.

أعضاء فريق العمل المعني بالمواطنين الإماراتيين وقادة الغد التنظيميين هم:
• جيه أندرو سبيندلر (الرئيس)
• فاضل عبد الباقي العلي
• عبد الواحد العلماء
• روبرت إل كلارك
• لورد كوري أوف ماريلبون
• مايكل ريدجوي (عميد برنامج قادة الغد التنظيميين)
• وليد العوضي (رئيس قسم الشؤون المؤسسية)
• جاري واليس (رئيس قسم العمليات والموارد البشرية)

خلال عام ٢٠١٣، قام فريق العمل بدراسة وتطبيق مختلف الخيارات لتعزيز حضور برنامج قادة الغد التنظيميين في المجتمع المحلي وفي الصحافة العربية. ونتيجة لذلك، عملت سلطة دبي للخدمات المالية على تعزيز علاقتها مع عددٍ من الأعضاء النافذين في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال والتعليم العالي وحظيت بتغطية كبيرة من وسائل الإعلام العربية على المستويين المحلي والإقليمي.

وعلى المستوى الداخلي، اعتمد فريق العمل برنامج تطوير كبار المديرين ووافق على تعيين خمسٍ من الزملاء الجدد لعام ٢٠١٣. عمل فريق العمل على تحسين إمكانية وصول الموظفين الإماراتيين إلى أعضاء مجلس الإدارة من الأفراد وعمليات المجلس ولجانه. وتمت إعادة جدولة عمليات التناوب لمنح الفرص للمواطنين الإماراتيين لحضور اجتماعات اللجنة التشريعية ولجنة تقييم المخاطر.

اختتم فريق العمل هذا العام بالنظر في النجاحات السابقة ومستقبل البرنامج على المدى الأطول، وذلك سعياً لضمان استمرارية تطبيق استراتيجية المواطنين الإماراتيين لسلطة دبي للخدمات المالية دون التأثير على الجودة لصالح الكمية.

المسؤولون التنفيذيون لسلطة دبي للخدمات المالية

إيان جونستون

الرئيس التنفيذي (يرجى الرجوع إلى الصفحة ٢٤ للاطلاع على صورته الفوتوغرافية وسيرته الذاتية).

وليد سعيد العوضي

مدير مسؤول، قسم الشؤون المؤسسية، التحق بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في مارس ٢٠١٣ وهو مختص ذو خبرة قاد عدداً من المهام الرئيسية في قطاع الخدمات المالية والأعمال المصرفية الإسلامية والاستثمار والتطوير العقاري والإعلام والاتصالات.

وقد قام، من خلال مسؤولياته الدولية والمحلية، بتطوير خبرته في مجال استخبارات الاستراتيجيات والسوق، والمبيعات والتسويق، والاتصالات، وإدارة المشاريع، وتطوير المنتجات، وتطوير الأعمال، والتميز في العمل، وإدارة المعلومات.

قبل التحاقه بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية، عمل السيد العوضي كمدير تنفيذي لقسم التسويق والاتصالات في أبوظبي للإعلام ورئيس قسم الأولوية المصرفية في مصرف الإمارات الإسلامي ونائب رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد ونائب الرئيس التنفيذي للتسويق في بنك دبي حيث قاد الأعمال المصرفية الملكية وإدارة الثروات والعلامات التجارية والاتصال المؤسسي وتعزيز خدمات العملاء.

تولى السيد العوضي أيضاً منصب المدير الدولي للتسويق والمبيعات ورئيس قسم استخبارات البحوث في سما دبي (إحدى شركات دبي القابضة)، حيث كان مسؤولاً عما يزيد عن ٢٠ سوق دولية تمتد عبر الشرق الأقصى وأستراليا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا ومنطقة المشرق العربي.

عمل السيد العوضي سابقاً كمدير حسابات رئيسي في قسم كبار العملاء من الشركات في شركة الإمارات للاتصالات.

ستيفن جلين

مدير مسؤول ورئيس قسم التنفيذ؛ يمتلك خبرة واسعة في تنظيم الأسواق المالية وأسواق رأس المال والخدمات والمنتجات المالية والهيئات الاعتبارية المدرجة وغير المدرجة.

يساهم السيد جلين بصفته أحد أعضاء فريق الإدارة التنفيذية لسلطة دبي للخدمات المالية في عملية التوجيه والإدارة الاستراتيجية للسلطة. تشمل مسؤوليات السيد جلين تنظيم وإنفاذ الامتثال للالتزامات التحوطية والالتزامات المتعلقة بمزاولة الأعمال في مركز دبي المالي العالمي ويمتلك خبرة واسعة في تطبيق سبل المعالجة الإدارية والمدنية والجزائية في التحريات المحلية والدولية. تشمل مجالات خبرته أيضاً حوكمة الشركات وأسواق رأس المال والصناديق الاستثمارية المشتركة وإدارة المخاطر والاحتيال ومكافحة غسل الأموال والأوراق المالية وتنظيم الخدمات المالية.

يشغل السيد جلين حالياً منصب عضو اللجنة ٤ للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية المعنية بإنفاذ القوانين وتبادل المعلومات.

تولى السيد جلين سابقاً عدة مناصب عليا لدى لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية. وكان مسؤولاً عن مختلف الأقسام بما في ذلك الأسواق والاستثمارات وتنظيم الخدمات المالية والتحريات الخاصة بالشركات والتحليل المالي. وهو محلل للأدلة الجنائية في الشؤون المالية وعضو سابق في لجنة التحريات للمجلس الوطني للمحاسبين الممارسين المعتمدين في أستراليا.

قبل التحاقه بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية، كان السيد جلين مديراً تنفيذياً في فاينانشال سيرفيسز كومبلاينس، وهي شركة استشارات تقدم خدمات الالتزام بالقوانين وإدارة المخاطر لقطاع الخدمات المالية الأسترالي.

يحمل السيد جلين درجة البكالوريوس والماجستير من جامعات أسترالية.

إيرول هوبمان

مدير تنفيذي لقسم السياسات والخدمات القانونية، التحق السيد هوبمان بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية مجدداً في سبتمبر ٢٠١٢ بعد إجازة. وفي ديسمبر ٢٠١٢، تم تعيينه كنائب رئيس اللجنة ٤ للمنظمة الدولية لتنظيم الأوراق المالية المعنية بالإنفاذ وتبادل المعلومات.

وخلال الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى شهر يوليو ٢٠١١، عمل السيد هوبمان كمستشار عام وسكرتير لمجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية. وبصفته المستشار العام، كان السيد هوبمان المستشار القانوني الأول لسلطة دبي للخدمات المالية وترأس سكرتارية مجلس الإدارة. وقبل توليه لهذا المنصب، كان السيد هوبمان مدير قسم الخدمات القانونية حيث كان مسؤولاً بشكل رئيسي عن إدارة عملية تقديم الخدمات القانونية في سلطة دبي للخدمات المالية بما في ذلك تقديم المشورة وإعداد مسودات التشريعات.

التحق السيد هوبمان بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في عام ٢٠٠٣ كمدير في قسم تنفيذ القوانين وفي عام ٢٠٠٥ تم تكليفه بمسؤولية وضع السياسات. ومن عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٨، قام بوضع وتطبيق برنامج تطوير للخريجين لمدة سنتين في سلطة دبي للخدمات المالية (برنامج قادة الغد التنظيميين) لتزويد خريجي الجامعات من المواطنين الإماراتيين بالمعرفة والمهارات في كافة النواحي المتعلقة بأعمال تنظيم الخدمات المالية وعمل كعميد للبرنامج خلال سنواته الثلاث الأولى.

وقبل التحاقه بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في عام ٢٠٠٣، كان السيد هوبمان محامٍ رئيسي للجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية حيث كان مسؤولاً عن مزاولة أنشطة إنفاذ القوانين الرئيسية. وفي عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، كان مسؤولاً عن تنسيق رد لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية للهيئة الملكية لصاحب السمو الإمبراطوري التي كانت تحقق في أكبر فشل لإحدى مؤسسات الخدمات المالية في تاريخ أستراليا.

يحمل السيد هوبمان درجة البكالوريوس في المحاماة وشهادة دراسات عليا في إدارة الأعمال. وهو محام في المحكمة العليا في كوينز لاند والمحكمة العليا في أستراليا.

مارك ماكجينيس

مدير مسؤول، قسم العلاقات الدولية وسكرتير مجلس الإدارة، التحق بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في أغسطس ٢٠٠٥ لإنشاء مكتب العلاقات الدولية في سلطة دبي للخدمات المالية. يقود السيد ماكجينيس وينسق الأنشطة الدولية لسلطة دبي للخدمات المالية، والتي تشمل المسؤولية عن شبكة مذكرات التفاهم لسلطة دبي للخدمات المالية والتزامها بالتعاون على المستوى الدولي. في عام ٢٠١١، تولى السيد ماكجينيس دوراً إضافيا ليتصرف كسكرتير مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية.

يمتلك السيد ماكجينيس ما يزيدعن ٣٠ عاماً من الخبرة التنظيمية، وذلك بالعمل كمدع عام للدولة قبل الالتحاق بالعمل لدى لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية في عام ١٩٩١ حيث تولى السيد ماكجينيس في لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية منصب الرئيس القانوني في قسم تنفيذ القوانين بنجاح والمنسق الافتتاحي للإنفاذ الدولي ومستشار رئيس مجلس الإدارة ومدير العلاقات الدولية وتمتع بدرجة مسؤول خدمات أعلى في الحكومة الأسترالية .عمل السيد ماكجينيس كممثل للجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية في هيئة وضع معايير الأوراق المالية العالمية وقوى مهام التطبيق ومذكرات التفاهم المتعددة الأطراف للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، ولجنة تنفيذ القوانين الدائمة لتلك المنظمة.

وهو عضو في لجنة التقييم للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية وعضو في اللجنة الفرعية للتعاون الرقابي للرابطة الدولية لمراقبي التأمين ويمثل أيضاً سلطة دبي للخدمات المالية لدى هيئة وضع معايير الإشراف على التدقيق، المنتدى الدولي لمنظِمي التدقيق المستقلين. وفي عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٣، كان أحد الأعضاء في فريق برنامج تقييم القطاع المالي لصندوق النقد الدولي (IMF).

يحمل السيد ماكجينيس درجة البكالوريوس في القانون (جامعة كوينزلاند) وهو محام مرخص في أستراليا.

مايكل ريدجوي

مستشار عام، التحق بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في يونيو ٢٠١١. وهو المستشار القانوني الرئيسي لمجلس الإدارة والرئيس التنفيذي بخصوص المخاطر القانونية التي تواجهها السلطة. وهو يقوم أيضاً بتثقيف الموظفين والمجلس حول قيم وأخلاقيات سلطة دبي للخدمات المالية وهو عميد برنامج قادة الغد التنظيميون.

تضمنت الحياة المهنية للسيد ريدجوي، قبل التحاقه بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية، العمل كمستشار عام لهيئة تنظيم قطاع التأمين في الولايات المتحدة والعديد من الأدوار القيادية لدى الجمعية الوطنية لمفوضي التأمين وهو يمتلك خبرة واسعة في عمليات الطرق البديلة لتسوية النزاعات، كممارس ومدرب. وقد منحته معرفته بثقافة الأمريكيين الأصليين، والتي تشمل العمل كمحرر رئيسي لمجلة American Indian Law Review، رؤية تتجاوز الطرق الغربية التقليدية لحل النزاعات.

يحمل السيد ريدجوي درجة البكالوريوس في الحقوق ودرجة البكالوريوس في الإدارة العامة. وهو محام مرخص لدى مختلف جهات الاختصاص التي تتراوح ما بين المحاكم القبلية والاتحادية والمحكمة العليا للولايات المتحدة ومحاكم مركز دبي المالي العالمي.

إيريك سالومونز

رئيس قسم الأسواق، التحق بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في عام ٢٠٠٧ ولديه خلفية في أسواق المشتقات والأوراق المالية. عمل السيد سالومونز لمدة ١٧ عاما في موازنة المشتقات وإدارة المخاطر والتنظيم.

وقد اكتسب خبرة واسعة وقيّمة في عمليات الصرف وغرف المقاصة وأنظمة التسوية بصفته مدير مشاريع مسؤول عن ترخيص الأسواق في أوروبا ومركز دبي المالي العالمي والإشراف عليها. وهو عضو في اللجنة الدائمة لأسواق مشتقات السلع للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية وقوة مهام المشتقات المتداولة خارج السوق (OTC).

قبل التحاقه بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية، عمل السيد سالومونز لدى هيئة تنظيم الخدمات المالية الهولندية، حيث كان مسؤولاً عن تنظيم البنى التحتية للأسواق، وكان عضواً في كلية المنظِمين NYSE Euronext.

بدأ السيد سالومونز حياته المهنية كصانع سوق المشتقات في كل من بورصة يورونيكست ويوريكس لتجار الخيارات في امستردام من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٥. وهو مسجل لدى معهد الأوراق المالية الهولندي وأحد أعضاء الجمعية العالمية لمديري المخاطر.

برايان ستايروولت

مدير تنفيذي، قسم الإشراف، التحق بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في عام ٢٠٠٨ وعمل كمدير تنفيذي منذ عام ٢٠١٠.

يمتلك السيد ستايروولت خبرة واسعة في مجال التنظيم المالي، حيث كانت له أدوار في كلا القطاعين العام والخاص. ومن عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٦، عمل السيد ستايروولت لدى مكتب مراقب العملة لخزينة الولايات المتحدة بصفته مفتش البنك الوطني حيث تخصص في تطوير السياسات وتنفيذها وإعادة تأهيل البنوك التي تعاني من المشاكل والمبادرات الخاصة بعمليات الاحتيال المصرفية. وخلال الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٨، عمل لدى شركة عالمية للاستشارات والإرشاد، حيث ركز اهتمامه على برامج تطوير الأسواق الناشئة، بما في ذلك إدارة مشاريع التطوير الكبرى ومتعددة الأغراض في بولندا وأوكرانيا وقبرص وكزاخستان. تعلقت تلك المشاريع بمجموعة واسعة من المواضيع التي شملت تطوير القطاع المالي وسياسات وممارسات إدارة المخاطر وأنظمة وضوابط مكافحة غسل الأموال وطرق الإشراف على المجموعات المالية المعقدة.

يعمل السيد ستايروولت كرئيس مشارك لمجموعة بازل الاستشارية (BCG)، وهي منتدى يهدف إلى تعميق المشاركة بين الدول الأعضاء والدول من غير الأعضاء في لجنة بازل للإشراف المصرفي. تعمل مجموعة بازل الاستشارية على تسهيل عملية الحوار الإشرافي الواسع مع الدول من غير الأعضاء حول المبادرات الجديدة للجنة بازل.

جاري واليس

رئيس قسم العمليات والموارد البشرية، التحق بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في عام ٢٠٠٦ بعد خبرة واسعة في قطاع الخدمات المالية لدى كل من بنك اتش اس بي سي وبنك ايه بي ان امرو كرئيس إقليمي للموارد البشرية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وكرئيس دولي للموارد البشرية لقسم إدارة الأصول والعملاء من القطاع الخاص، والذي يقع مقره في أمستردام.

يمتلك السيد واليس ما يزيد عن ٣٠ عاما من الخبرة في مجال الموارد البشرية لدى شركات قيادية عالمية، بما في ذلك شلمبرجير وموتورولا ومايكروسوفت، منها ١٤ عاماً من الخبرة في دبي ويحمل درجة البكالوريوس في العلوم السياسية وهو زميل لمعهد تطوير الموظفين المعتمد.

عملنا

الهيكل التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية ٤٢

أهم المبادرات على مستوى سلطة دبي للخدمات المالية ككل ٤٤

– هيئات وضع المعايير ٤٥

– التمويل الإسلامي ٤٧

– برنامج قادة الغد التنظيميون ٤٩

مبادرات الأقسام لعام ٢٠١٣ ٥٠

– قسم السياسات والخدمات القانونية ٥٠

– قسم الرقابة ٥٢

– قسم الأسواق ٥٤

– قسم التنفيذ ٥٦

– مكتب المستشار العام ٥٩

– دائرة العلاقات الدولية/ سكرتاريا مجلس الإدارة ٦٠

– قسم العمليات والموارد البشرية ٦٢

– قسم الشؤون المؤسسية ٦٤

DUBAI FINANCIAL SERVICES AUT
DFSA
TRANSPARENCY

الهيكل التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية

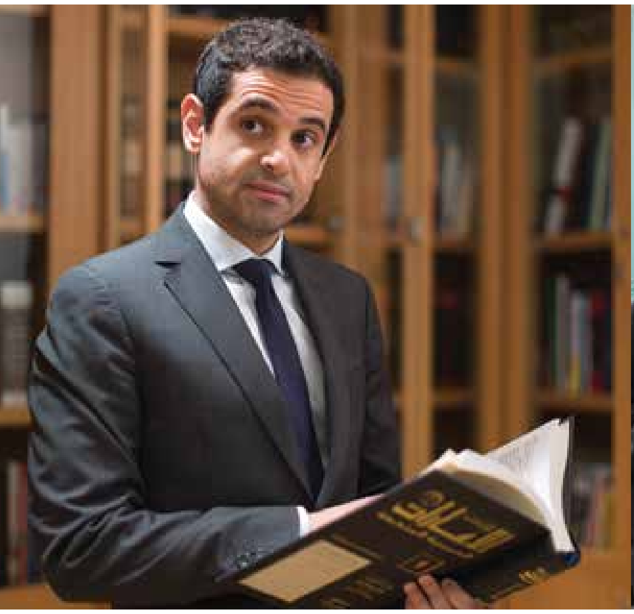

قسم السياسات والخدمات القانونية

يتولى القسم مسؤولية وضع السياسات وتقديم المشورة حولها وتقديم المشورة القانونية التنظيمية الداخلية والدعم للأقسام المختلفة في سلطة دبي للخدمات المالية وإدارة أعمال لجان السياسة التنظيمية والتنازل عن القواعد. وهو مسؤول أيضاً عن تطوير القوانين والقواعد التي تشرف على تنفيذها سلطة دبي للخدمات المالية والمحافظة عليها وعن التشاور مع مركز دبي المالي العالمي وحكومة دبي حول تشريعات مركز دبي المالي العالمي الأخرى.

يقدم قسم الخدمات القانونية أيضاً الدعم والمشورة في إدارة دعاوى سلطة دبي للخدمات المالية لدى محاكم مركز دبي المالي العالمي ولجنة الطعون التنظيمية والهيئة القانونية للأسواق المالية.

قسم الرقابة

يعمل القسم على تقييم مقدمي الطلبات الجدد الراغبين بمزاولة أنشطة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي أو منه لضمان وجود أنظمة وضوابط وترتيبات حوكمة مناسبة لدى مقدم الطلب، بما في ذلك فرق الإدارة المناسبة والملائمة.

بعد عملية الترخيص، يتولى قسم الرقابة المسؤولية عن تقييم المخاطر على نطاق كافة الشركات المرخصة التي تعمل في مركز دبي المالي العالمي أو منه مراقبتها والحد منها. يتولى القسم أيضاً الرقابة على عمل مدققي الحسابات المسجلين ووكالات التصنيف الائتماني (CRAs).

في الدور الأوسع لسلطة دبي للخدمات المالية في مكافحة الجرائم المالية في مركز دبي المالي العالمي ككل وخاصة مكافحة غسل الأموال، يقوم القسم بتسجيل ومراقبة نشاط العديد من أنواع الشركات الأخرى مثل شركات المحاماة والمحاسبة والشركات العائلية الفردية وتجار البضائع ذات القيمة العالية والوكلاء العقاريين. وقد تم تصنيف هذه الشركات تحت العنوان الواسع «الأعمال والمهن غير المالية المحددة (DNFBPs)».

يعمل قسم الرقابة وفقاً لمتطلبات واضعي معايير القطاع المالي المعنيين. ويشارك أعضاء القسم بفعالية مع واضعي المعايير المذكورين من خلال المجموعات الرئيسية وقوى المهام والمشاريع على المستويات الدولية. كما يشارك الأعضاء في العديد من الكليات الإشرافية للمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية والتي لديها أيضاً عمليات هامة في مركز دبي المالي العالمي. يتعاون القسم ويتواصل بشكل منفتح مع كافة الهيئات التنظيمية في الإمارات العربية المتحدة.

قسم الأسواق

يتولى القسم مسؤولية ترخيص بورصة دبي للطاقة (DME) وناسداك دبي والإشراف عليهما باستمرار في مركز دبي المالي العالمي والاعتراف بالأعضاء ومشغلي الأسواق وغرف المقاصة خارج مركز دبي المالي العالمي ويمارس صلاحيات الإدراج للشركات التي تعرض طرح وإدراج الأوراق المالية في مركز دبي المالي العالمي.

قسم التنفيذ

يعمل القسم على التحقيق في خروقات قوانين وقواعد مركز دبي المالي العالمي التي تشرف على تنفيذها سلطة دبي للخدمات المالية. يقوم القسم باتخاذ الإجراءات في الحالات التي قد يسبب فيها سوء التصرف الضرر لقطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي. ويتمثل هدفه الشامل في تجنب أي تصرف يسبب (أو قد يسبب) الضرر لسمعة المركز والكشف عن مثل ذلك التصرف ومنعه.

مكتب المستشار العام

يقدم مكتب المستشار العام المشورة الريادية لمجلس الإدارة ولجانه والمسؤولين التنفيذيين حول المسائل القانونية التي تؤثر على سلطة دبي للخدمات المالية، بما في ذلك حوكمتها والتزاماتها القانونية وإعداد التقارير والشكاوى ضد سلطة دبي للخدمات المالية والتعاقد والتعرض للمسؤولية. يتولى المكتب أيضاً الإشراف على عملية التثقيف وحفظ السجلات والتحديثات المتعلقة ببرنامج أخلاقيات العمل لسلطة دبي للخدمات المالية ويقوم بإجراء عمليات مراجعة مستمرة لبرنامج قادة الغد التنظيميون.

العلاقات الدولية/ سكرتاريا مجلس الإدارة

يقوم قسم العلاقات الدولية بتنسيق دور سلطة دبي للخدمات المالية في كافة المسائل الدولية بما في ذلك جهودها الثنائية ومتعددة الأطراف مع نظيراتها على المستويين الإقليمي والدولي. يدير القسم أيضاً مشاركات سلطة دبي للخدمات المالية مع واضعي المعايير المالية العالمية. وتتولى سكرتارية المجلس إدارة وتنسيق كافة مهام السكرتير الداخلي لمجلس الإدارة وكلٍّ من لجانه.

قسم العمليات والموارد البشرية

يتألف القسم من دوائر المالية وتقنية المعلومات وإدارة المكاتب بالإضافة إلى الموارد البشرية ويشكل الأساس التشغيلي والبنية التحتية لسلطة دبي للخدمات المالية.

قسم الشؤون المؤسسية

يطبق القسم مبادئ التميز وإدارة المعرفة ليُمركز سلطة دبي للخدمات المالية كمؤسسة عالمية تساهم في الاقتصاد المحلي وتسهل الشراكات الدولية. يتألف القسم من دائرة المشاريع والتخطيط ودائرة الاتصال المؤسسي ودائرة الأداء المتميز في العمل ودائرة إدارة أصحاب المصالح.

أهم المبادرات على مستوى سلطة دبي للخدمات المالية ككل

عند وضع الخطوط العريضة لخطة عمل سلطة دبي للخدمات المالية لعام ٢٠١٣-٢٠١٤، تم تحديد ثلاثة مواضيع استراتيجية على أنها المواضيع المناسبة الهامة لتطوير سلطة دبي للخدمات المالية.

وهذه المواضيع هي: الجودة والمشاركة الدولية والتعاون. تتغلغل هذه المواضيع في المنظمة من خلال ما نقوم به من أعمال وتحدد أهم مبادراتنا على مستوى سلطة دبي للخدمات المالية في عام ٢٠١٣.

يُعنى موضوع الجودة بتحقيق أهدافنا التنظيمية ويُعنى موضوع المشاركة الدولية بالمشاركة في جدول أعمال وضع المعايير العالمية حرصاً على أن تأخذ المعايير الناتجة بعين الاعتبار مناطق الاختصاص مثل مركز دبي المالي العالمي ويُعنى موضوع التعاون بتفاعلنا مع المنظِمين الآخرين.

يبين الجزء التالي المجالات الثلاثة التي ركزنا وقتنا ومواردنا عليها في عام ٢٠١٣ لتحقيق أهداف هذه المواضيع.

هيئات وضع المعايير

مشاركة سلطة دبي للخدمات المالية

تستمر سلطة دبي للخدمات المالية بإدارة نظام تنظيمي يتفق مع المعايير الدولية[1]. ونظراً لاستمرار سلطة دبي للخدمات المالية في النمو والتطور، من الواضح أن الشركات الدولية ترحب بهذا لما يوفره لها من بيئة عمل مستقرة وقابلة للتنبؤ.

من النواحي الرئيسية لعمل سلطة دبي للخدمات المالية المساعدة في تشكيل تطوير هذه المعايير الدولية والحرص على استيفائها لاحتياجات مناطق الاختصاص مثل مركز دبي المالي العالمي. شهدت مشاركتنا مع واضعي المعايير الدولية مستوى أعلى من المشاركة المستدامة في عام ٢٠١٣ مقارنة بأي عام آخر، حيث تمثلت مشاركة سلطة دبي للخدمات المالية بما يلي:

- مراقب في لجنة بازل؛
- عضو في اللجنة الفنية للرابطة الدولية لمراقبي التأمين؛
- عضو في لجنة النمو والأسواق الناشئة؛
- عضو في اللجنة الفنية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية.

واصلت لجنة بازل للإشراف المصرفي والرابطة الدولية لمراقبي التأمين والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية في عام ٢٠١٣ تعديل السياسات رداً على الأزمة المالية العالمية، وذلك كجزء من جدول الأعمال الذي وضعته مجموعة العشرين ويشرف عليه مجلس الاستقرار المالي.

الأعمال المصرفية

يتولى المدير التنفيذي لقسم الإشراف في سلطة دبي للخدمات المالية، منصب الرئيس المشارك لمجموعة بازل الاستشارية (BCG)[2] ويعمل بدوره هذا كمراقب في لجنة بازل. تواصل اللجنة تطوير مختلف نواحي إطار عمل بازل ٣ ومن المنشورات الصادرة عنها في عام ٢٠١٣ ما يلي:

- إطار عمل نسبة الرفع المالي المعدّل لمعيار بازل ٣ ومتطلبات الإفصاح؛ و
- أوراق استشارية بخصوص ما يلي:
  - التعرضات الكبرى؛
  - متطلبات رأس المال لاستثمار البنوك لحقوق الملكية في الصناديق الاستثمارية؛
  - معايير الإفصاح عن نسبة تغطية السيولة؛ و
  - استشارة ثانية كجزء من عملية المراجعة الأساسية للمعايير المتعلقة بأنشطة التداول.

قامت مجموعة بازل الاستشارية بتنفيذ عمل هام وذلك بدراسة تأثير إطار عمل بازل ٣ على الأسواق الناشئة والاقتصاديات الأصغر والاشتمال المالي.

شاركت سلطة دبي للخدمات المالية أيضاً في قوة مهام لجنة بازل للإشراف المصرفي المعنية بالأسلوب الموحد في إطار عمل بازل ٣، والتي قامت بفحص الأساليب الموحدة لتقييم مخاطر الائتمان.

التأمين

في قطاع التأمين، يمثل الرئيس التنفيذي سلطة دبي للخدمات المالية في اللجنة الفنية للرابطة الدولية لمراقبي التأمين. خلال عام ٢٠١٣، واصلت اللجنة عملها المتعلق بتطوير إطار عمل مشترك (إطار العمل المشترك) للإشراف على مجموعات التأمين الناشطة دولياً (IAIGs). أطلقت مجموعات التأمين الناشطة دولياً عملية التشاور الأخيرة حول إطار العمل المشترك في منتصف أكتوبر، وتتضمن المرحلة التالية الفحص الميداني لإطار العمل المقترح مع المتطوعين من مجموعات التأمين الناشطة دولياً.

كما شاركت اللجنة الفنية في تطوير منهجية تحديد شركات التأمين كشركات هامة نظامياً على المستوى العالمي[3] وإجراءات السياسة وقد بدأت العمل للمساهمة في الهدف الذي تسعى الرابطة الدولية لمراقبي التأمين لتحقيقه وهو إدخال معيار رأسمال التأمين العالمي الأول (المعروف بمعيار رأسمال التأمين) بحلول عام ٢٠١٦. وكل ذلك يشكل جزءاً من مساهمة الرابطة الدولية لمراقبي التأمين في الاستقرار المالي.

تشارك سلطة دبي للخدمات المالية أيضاً في ثلاث لجان فرعية وهي:
• الحوكمة والالتزام؛
• التعاون الإشرافي؛ و
• مجموعات التأمين والقضايا المشتركة ما بين القطاعات

تغذي هذه اللجان الفرعية عمل اللجنة الفنية بشكل كبير. مدير قسم العلاقات الدولية لسلطة دبي للخدمات المالية هو أيضاً عضو في مجموعة عمل الأطراف المنضمة حيث تعمل هذه المجموعة على تقييم الطلبات المقدمة من الدول للانضمام إلى مذكرة التفاهم المتعددة الأطراف للرابطة الدولية لمراقبي التأمين.

[1] هيئات وضع المعايير الدولية الرئيسية المرتبطة بسلطة دبي للخدمات المالية هي لجنة بازل للإشراف المصرفي والرابطة الدولية لمراقبي التأمين والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.
[2] تمثل مجموعة بازل الاستشارية آراء كافة الدول ومناطق الاختصاص من غير الأعضاء في لجنة بازل نفسها.
[3] تعرف أية شركة يتم تحديدها باستخدام هذه المنهجية حينئذ بشركة تأمين مهمة نظامياً على المستوى العالمي أو G-SII.

الأوراق المالية والأسواق

في قطاع الأوراق المالية، الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية هو عضو في مجموعة التوجيه لأكبر لجان المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، لجنة الأسواق الناشئة.

بالإضافة إلى ذلك وبالإضافة إلى اللجنة الإقليمية لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط (AMERC)، تشارك سلطة دبي للخدمات المالية في ثلاث لجان للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية:

- يعمل المدير التنفيذي لقسم السياسات والخدمات القانونية كنائب رئيس لجنة إنفاذ القوانين وتبادل المعلومات – اللجنة رقم ٤، ويمثل سلطة دبي للخدمات المالية في اللجنة رئيس قسم التنفيذ. في عام ٢٠١٣، بدأت اللجنة رقم ٤ بتطوير مجموعة من مبادئ الردع الموثوق في تنظيم الأوراق المالية. تقود سلطة دبي للخدمات المالية عمل اللجنة في هذا المشروع.
- مدير قسم العلاقات الدولية هو عضو في لجنة التقييم التي تعمل على مراجعة وتحديث منهجية المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية للحرص على أن تكون إجراءً مناسبا للتنظيم الفعال للأوراق المالية.
- مدير ورئيس قسم الأسواق هو عضو في لجنة أسواق العقود الآجلة للسلع – اللجنة رقم ٧. من أهم إنجازات اللجنة رقم ٧ في عام ٢٠١٣ تطبيق مبادئ وضع حدود النفط الخام للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (مبادئ PRA)، والذي شكل خطة للعمل الذي تم تنفيذه لاحقاً بخصوص معايير تحديد سعر الفائدة (لايبور).

تشارك سلطة دبي للخدمات المالية أيضاً في مجموعة العمل المعنية بالمشتقات المتداولة خارج السوق التابعة للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية ولجنة أنظمة الدفع والتسوية، وقوة مهام حوكمة الشركات التي تتألف من البورصات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي أسستها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) وقوة مهام أسواق رأس المال لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (MENA-OECD).

هيئات وضع المعايير الأخرى

على الرغم من أن سلطة دبي للخدمات المالية تكرس جهودها الرئيسية للمشاركة في المجالات الأربعة التي تم بحثها، إلا أنها ساهمت في عام ٢٠١٣ في أعمال هيئات وضع معايير أخرى، وعلى وجه الخصوص في مجال المحاسبة والتدقيق.

التمويل الإسلامي

يشكل التمويل الإسلامي محور تركيزٍ هامٍ بالنسبة لسلطة دبي للخدمات المالية ومبادرة رئيسية لسلطة دبي للخدمات المالية ككل، وذلك من خلال فريق التمويل الإسلامي الذي يضم خبرات تشمل كافة جوانب الخدمات المالية بما في ذلك الأعمال المصرفية والتكافل والأوراق المالية والصناديق الاستثمارية وإدارة الأصول والأسواق.

مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي

في شهر يناير، أعلن صاحب السمو حاكم دبي عن استراتيجية تهدف إلى جعل دبي بوابة عالمية لنشاط الاقتصاد الإسلامي. من التطورات الرئيسية لهذه الاستراتيجية افتتاحية القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي التي انعقدت في نوفمبر بحضور كل من سلطة دبي للخدمات المالية وسلطة مركز دبي المالي العالمي . في شهر نوفمبر، أعلن محافظ المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة (CBUAE) عن تشكيل هيئة شرعية مركزية لدولة الإمارات العربية المتحدة وحوكمة الشركات الإسلامية. إن مركز دبي المالي العالمي مجهز للمساعدة في تحقيق هذه الرؤية وقد اجتمعت سلطة دبي للخدمات المالية مع ممثلين من حكومة دبي وأبدت استعدادها لتقديم الدعم والخبرة للمشاريع الرئيسية.

هيئات وضع معايير التمويل الإسلامي

إن التزامنا بالتمويل الإسلامي تمثله مشاركتنا الفعالة في مختلف هيئات وضع المعايير التي تشمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، منظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتشكيل مجموعة استشارية لمساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية في المسائل المتعلقة بالتمويل الإسلامي. يهدف التكليف إلى تحديد وتحليل المسائل التي قد تكون محور اهتمام المسلمين بخصوص بعض المفاهيم والمبادئ التي تقوم عليها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)؛ وتحديد التحديات في تطبيق هذه المعايير على المعاملات و الأدوات المتوافقة مع الشريعة واقتراح طرق لتذليل هذه التحديات بالإضافة لتحديد متطلبات الإفصاح التي تخدم المستخدمين الذين يشعرون بالقلق إزاء طبيعة الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للشركات.

تتألف المجموعة من عددٍ من واضعي المعايير والمنظِمين مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية ومجلس معايير المحاسبة الماليزي والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وهيئة المحاسبة والمراجعة لمجلس التعاون الخليجي (GCC) وسلطة دبي للخدمات المالية. من المتوقع توسيع عضوية المجموعة لتشمل الممارسين.

بالإضافة إلى عضوية اللجنة الفنية، تمت إعادة تأكيد التزام سلطة دبي للخدمات المالية بتطوير معايير التمويل الإسلامي بانتخاب مدير مسؤول في قسم الرقابة كنائبٍ لرئيس مجموعة العمل لمجلس الخدمات المالية الإسلامية لتطوير المبادئ الرئيسية لتنظيم التمويل الإسلامي.

كما تم تطوير معيار جديد لإدارة المخاطر في أعمال التكافل. شارك المدير المسؤول ورئيس قسم التمويل الإسلامي لسلطة دبي للخدمات المالية في لجنة المراجعة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية التي تأسست لمراجعة الإنجاز الذي تم تحقيقه على مدى السنوات العشرة الماضية في تطوير المعايير وللتأمل والتفكير في هذه المعايير لتحديد استراتيجية مجلس الخدمات المالية الإسلامية للعشر سنوات القادمة. كما شاركت سلطة دبي للخدمات المالية في وضع معايير كفاية رأس المال المعدلة، والتي تم نشرها في عام ٢٠١٣.

تم تشكيل مجموعة العمل لمجلس الخدمات المالية الإسلامية المعنية بالمبادئ الرئيسية لتنظيم التمويل الإسلامي خلال عام ٢٠١٣ حيث تشارك سلطة دبي للخدمات المالية في رئاسة هذه المجموعة الهامة وتحتل فيها مقعدين. تحتل سلطة دبي للخدمات المالية حالياً مقعداً دائماً في اللجنة الفنية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية التي قامت بعقد اجتماعين في عام ٢٠١٣. تحتل سلطة دبي للخدمات المالية أيضاً مقاعد في لجنة معايير التدقيق والحوكمة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتبدى ملاحظاتها حول التغييرات المقترحة على المعايير الشرعية والمحاسبة الإسلامية.

أنشطة التمويل الإسلامي في مركز دبي المالي العالمي

لدى سلطة دبي للخدمات المالية ٢٣ شركة تعمل في مجال التمويل الإسلامي، والتي تنقسم بالتساوي تقريباً بين شركات تقليدية تستخدم مختلف النوافذ الإسلامية وتلك المخصصة حصرياً لخدمات التمويل الإسلامي. تواصل سلطة دبي للخدمات المالية اهتمامها بهذا المجال ويتوقع أن يزداد هذا الاهتمام على ضوء مبادرة حكومة دبي في التركيز على اقتصاد إسلامي عالمي. في عام ٢٠١٣، شهدت سلطة دبي للخدمات المالية ارتفاعاً كبيراً في عدد إدراج الصكوك في قائمة الأوراق المالية الرسمية لسلطة دبي للخدمات المالية. إذ حتى نهاية ديسمبر، تم إدراج ١٠ صكوك برسملة إجمالية للسوق بقيمة ٦٫١ مليار دولار أمريكي.

منهج سلطة دبي للخدمات المالية نحو التمويل الإسلامي

تتمتع سلطة دبي للخدمات المالية بمنهج عملي لتنظيم التمويل الإسلامي يتمثل في توفير إطار تنظيمي متكامل مع التعديلات المناسبة التي تعكس تفاصيل التمويل الإسلامي. تم اتخاذ عدد من القرارات الرئيسية لتوفير قدر كبير من المرونة التي تشمل كلاً من الشركات الإسلامية البحتة، التي تعترف بهذه السوق المحددة، والنوافذ الإسلامية.

لا تحدد سلطة دبي للخدمات المالية نماذج العقود التي يجب استخدامها لأنواع معينة من المعاملات إذ يتسم النظام، في جميع الأحوال، بالمرونة الكافية التي تسمح باستخدام النوافذ الإسلامية مما يؤدي بالتالي إلى تزويد الغرف المالية التقليدية بالمرونة اللازمة للدمج بين أفضل النواحي في الأسلوبين.

يعتقد بعض المنظِمين أنه ينبغي ألا يكون لهم أي دور في أي شيء ذي بعد ديني حين تدعي شركة ما بأنها إسلامية أو أن المنتج إسلامي. تعتقد سلطة دبي للخدمات المالية أنه لا يمكن للمنظِمين تجاهل ذلك ببساطة. يعتبر بعض المنظِمين أنفسهم حكماً في المسائل الشرعية، ويتمثل ذلك عادة بتأسيس المجلس الشرعي الخاص بهم ليكون السلطة الفعالة ضمن نطاق مسؤوليتهم.

الميزة في ذلك هو التوصل إلى تفسير أو اجتهاد موحد على المستوى المحلي، إلا أنه في عالم لا يوجد فيه إجماع أو توافق شامل، فإن ذلك يشكل خطراً على ترسيخ الانقسامات على طول الحدود. وفي مركز يضم شركات وعملاء دوليين، قررت سلطة دبي للخدمات المالية أن تكون منظِما قائما على أسس الشريعة الإسلامية. وهذا يعني أنه يجب أن يكون لدى أية شركة تدعي بأنها إسلامية هيئة رقابة شرعية (هيئة الرقابة الشرعية) تتألف من علماء مختصين. ويجب أن تكون لديها أنظمة وضوابط لتطبيق أحكام هيئة الرقابة الشرعية ويجب عليها إجراء عمليات مراجعة وتدقيق شرعية سنوية، وذلك باتباع معايير منظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية.

ويجب عليها أيضاً الإفصاح عن تفاصيل هيئة الرقابة الشرعية لعملائها مما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالاعتماد على أحكامها. وبصفتها منظِم فعال لديه طاقم عمل يتمتع بالخبرة اللازمة في تقييم الأنظمة والضوابط، تحرص سلطة دبي للخدمات المالية على أن تكون هذه الترتيبات مناسبة عملياً كما هي نظرياً. كان التغيير الرئيسي الأخير الذي أجريناه على نظام التمويل الإسلامي لدينا هو الغاء الالتزام المفروض على الشركات الإسلامية باستخدام معايير المحاسبة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وجاء ذلك نتيجة ضغط من القطاع الإسلامي. تستخدم كافة الشركات الآن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الا أنه إذا كان ينبغي على شركة ما استخدام مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً أو معيار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ستقوم سلطة دبي للخدمات المالية حينئذ بقبول ذلك الطلب من خلال لجنة التنازلات.

برنامج قادة الغد التنظيميون

دخل البرنامج التدريبي في مجال التنظيم المالي لسلطة دبي للخدمات المالية للشباب الإماراتيين في عامه الثامن من النجاح في عام ٢٠١٣. يمنح البرنامج فرصاً لا نظير لها للتعلم من خلال الحصص الصفية الصارمة، والخبرة العملية، والتدريب المكثف من قبل الزملاء في العمل والموظفين المتمرسين دولياً الذين تتم إعارتهم للشركات والهيئات التنظيمية المالية الاتحادية.

تدعم سلطة دبي للخدمات المالية من خلال البرنامج أيضاً المواطنين الإماراتيين للحصول على درجة الماجستير والشهادات المتخصصة في مجالات مثل الالتزام ومكافحة غسل الأموال والتمويل والأعمال المصرفية والمخاطر. في عام ٢٠١٣، التحق المشاركون الحاليون بثمانية من تلك الفصول والتي تؤهلهم للحصول على شهادات. وللحد اللازم، يمكن تصميم الناحية التعليمية للبرنامج لتلبي التخصص الذي يرغب به المشارك.

يقدم البرنامج أيضاً للمشاركين في برنامج قادة الغد التنظيميون وخريجي البرنامج دعم الإدارة العليا لسلطة دبي للخدمات المالية في تطوير الأهداف المهنية والمهارات القيادية. في عام ٢٠١٣، تم توسيع ذلك ليشمل اجتماعات ربع سنوية مع الرئيس التنفيذي. كما شهد عام ٢٠١٣ تركيز مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية مجدداً على التزامه بالبرنامج وذلك بدعوة عددٍ من المشاركين والخريجين المختارين لحضور اجتماعات لجنة تقييم المخاطر واللجنة التشريعية.

لقد انتقل خريجوا برنامج قادة الغد التنظيميون إلى مناصب مهمة في سلطة دبي للخدمات المالية. وذلك ثابت على المستوى الداخلي من الترقيات التي تمت في مختلف المناصب حتى منصب مدير أول وعلى المستوى الخارجي بعمل أحد الخريجين كممثل لسلطة دبي للخدمات المالية في اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وبعمل خريج آخر كمسؤول ارتباط بين كل من سلطة دبي للخدمات المالية وهيئة الأوراق المالية والسلع.

في سبتمبر، أكمل ثلاثة أشخاص برنامج قادة الغد التنظيميون بنجاح وتمت ترقيتهم. ونتج عن إحدى حملات التوظيف الناجحة التحاق خمسة أشخاص من مختلف الجامعات بسلطة دبي للخدمات المالية ليكونوا المجموعة الثامنة من المشاركين. يشكل المواطنون الإماراتيون حالياً ٣٤٪ من القوى العاملة التنظيمية لسلطة دبي للخدمات المالية.

مبادرات الأقسام لعام ٢٠١٣

قسم السياسات والخدمات القانونية

عمليات مراجعة السياسات

خلال عام ٢٠١٣، قام قسم السياسات والخدمات القانونية (قسم السياسات والخدمات القانونية) بمباشرة عدد من المبادرات الهامة.

عقب عملية المراجعة التي تمت لترتيبات الهيئة القانونية الحالية، قامت سلطة دبي للخدمات المالية بنشر الورقة الاستشارية رقم ٩٠ في سبتمبر، وكان ذلك الكشف العام الرئيسي الأول لمشروع تعديل ترتيبات الهيئة القانونية لسلطة دبي للخدمات المالية. اقترحت الورقة الاستشارية رقم ٩٠، من بين تغييرات أخرى، ضرورة إلغاء لجنة الطعون التنظيمية لسلطة دبي للخدمات المالية وتكليف الهيئة القانونية للأسواق المالية بمسؤوليات اللجنة لسماع الطعون ضد القرارات التنظيمية. الأمر الذي سيعزز استقلالية عمليات مراجعة القرارات التنظيمية من قبل سلطة دبي للخدمات المالية. سيستمر مشروع الهيئة القانونية حتى عام ٢٠١٤ مع المزيد من عمليات التشاور المخطط لها في أوائل العام والتي ستتناول، من بين أمور أخرى، الردود على الورقة الاستشارية رقم ٩٠.

بدأت لجنة السياسات والخدمات القانونية العمل على مراجعة لكافة صلاحيات الإشراف وتنفيذ القوانين لسلطة دبي للخدمات المالية، بما في ذلك الإجراءات التي تتم ممارسة تلك الصلاحيات من خلالها بهدف نشر اقتراحات للتطوير في عام ٢٠١٤.

نتيجة لعملية مراجعة نظام تسجيل المدققين المسجلين والإشراف عليهم التي قامت بها سلطة دبي للخدمات المالية تم نشر الورقة الاستشارية رقم ٩١ في ديسمبر، والتي اقترحت عدداً من التطويرات على النظام الحالي. على الرغم من أن تنظيم المدققين ليس من الأعمال المتعارف عليها بالنسبة لأي منظِم خدمات مالية، الا أن طبيعة مركز دبي المالي العالمي كمنطقة اختصاص فريدة من نوعها، بما في ذلك عدم وجود هيئة تدقيق متخصصة لأداء الدور التنظيمي في مركز دبي المالي العالمي، تعني أنه من الحكمة لسلطة دبي للخدمات المالية أداء هذا الدور بشكل محدود، أي فقط بخصوص مدققي الشركات المرخصة ومؤسسات السوق المرخصة والشركات العامة المحدودة والصناديق المحلية.

في ديسمبر، قامت سلطة دبي للخدمات المالية أيضاً بنشر الورقتين الاستشاريتين رقم ٩٢ و٩٣. تضمنت الورقة الاستشارية رقم ٩٢ تعديلات مقترحة على نماذج إعداد التقارير المالية التحوطية لسلطة دبي للخدمات المالية. تهدف التغييرات المقترحة إلى مراجعة عملية إعداد التقارير المتعلقة بالبيانات التحوطية مقابل الأسلوب الرقابي الشامل المبني على تقييم المخاطر لسلطة دبي للخدمات المالية والحرص على أن يتفق العبء التنظيمي المصاحب لذلك مع محفظة المخاطر الكلية لأنشطة الخدمات المالية لأية شركة مرخصة.

اقترحت الورقة الاستشارية رقم ٩٣ إدخال نوع جديد من الصناديق المعفاة – صناديق المستثمرين المؤهلين المعفاة. سيكون هذا النوع من الصناديق، التي تقتصر على ٥٠ مستثمراً من حملة الوحدات، متاحاً بواسطة الاكتتاب الخاص للمستثمرين المتخصصين الذين يقومون باكتتاب أولي يبلغ ١ مليون دولار أمريكي كحد أدنى. بهذه التغييرات المقترحة، كانت سلطة دبي للخدمات المالية تتجاوب مع الردود التي تلقتها من هذا القطاع حول النظام الحالي لسلطة دبي للخدمات المالية.

بدأ العمل أيضاً في عام ٢٠١٣ على مراجعة متطلبات سلطة دبي للخدمات المالية لقبول العملاء وتصنيفهم؛ حيث تم وضع قواعد سلوك السوق وتمت مراجعة نموذج قواعد الاستحواذ لكتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية ومراجعة مدى ملاءمة ومستويات الرسوم التي تفرضها سلطة دبي للخدمات المالية.

إنجاز مبادرات كتيب القواعد

خلال عام ٢٠١٣، أنجز قسم السياسات والخدمات القانونية مبادرتين رئيسيتين. أولاً، تم إجراء تطويرات هامة على نظام سلطة دبي للخدمات المالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك من خلال وضع نموذج بديل لمكافحة غسل الأموال ينطبق على جميع أنواع الشركات في مركز دبي المالي العالمي. (سلطة دبي للخدمات المالية هي المنظِم الوحيد فيما يتعلق بالالتزام بمكافحة غسل الأموال أو مكافحة تمويل الإرهاب في مركز دبي المالي العالمي.) كانت التغييرات التي تمت إجراؤها على نظام سلطة دبي للخدمات المالية ضرورية للالتزام بتوصيات قوة مهام الإجراءات المالية المعدلة الجديدة والبالغ عددها ٤٠ توصية. وتطال التغييرات الشركات المرخصة وكافة الأعمال والمهن غير المالية المحددة وقد دخلت حيز التنفيذ في يوليو ٢٠١٣.

ثانياً، تمت إعادة صياغة جزء كبير من نموذج مؤسسات السوق المرخصة في كتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية. وقد انبثقت التغييرات التي تم إجراؤها على مؤسسات السوق المرخصة (البورصات وغرف المقاصة وغيرها من المشاركين في السوق) من المعايير التي طورتها المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية على المستوى الدولي، والتي يعكسها الآن إطار عمل سلطة دبي للخدمات المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التطويرات في الاتحاد الأوروبي التي نشأت من وضع النظام الأوروبي للبنية التحتية للأسواق (EMIR) استوجبت بالضرورة تعديل نظام سلطة دبي للخدمات المالية لتتمكن مؤسسات السوق المرخصة التي يقع مقرها في مركز دبي المالي العالمي من الاستمرار بتقديم خدماتها للشركات التي يقع مقرها في الاتحاد الأوروبي. وقد دخلت هذه التغييرات على نظام سلطة دبي للخدمات المالية أيضاً حيز التنفيذ في يوليو ٢٠١٣.

الأعمال الأخرى التي تم تنفيذها

يتمثل الدور الرئيسي لقسم السياسات والخدمات القانونية في تطوير وتطبيق المبادرات المتعلقة بالسياسات وتقديم خدمات قانونية داخلية تتعلق بالاستشارات القانونية وإعداد مسودات الأنظمة التشريعية والتقاضي. بالنسبة للنقطة الأخيرة، قام قسم الخدمات القانونية برفع دعوى في محاكم مركز دبي المالي العالمي (بالمشاركة مع قسم التنفيذ) لإنفاذ الالتزام بصلاحيات سلطة دبي للخدمات المالية بطلب تقديم المعلومات المتعلقة بتحريات معينة.

استمر قسم السياسات والخدمات القانونية بإدارة وتطوير إطار عمل سلطة دبي للخدمات المالية لتقييم المخاطر التنظيمية ولتنفيذ عمليات لتحديث جرد للمخاطر الرئيسية (غير المتعلقة بالشركات) وترسيخ تحمل المخاطر للمنظمة بخصوص المخاطر الخاصة بالشركة ذاتها. قام قسم السياسات والخدمات القانونية أيضاً بإدارة إجراءات مراقبة الإنجاز في خطة عمل سلطة دبي للخدمات المالية لعام ٢٠١٣-٢٠١٤ وإجراءات تطوير خطة العمل لعام ٢٠١٤-٢٠١٥.

واستمر قسم السياسات والخدمات القانونية بالمساهمة في تطوير المعايير الدولية لتنظيم الخدمات المالية، وذلك بالمساهمة في أنشطة اللجان الثلاث للرابطة الدولية لمراقبي التأمين ولجنة المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. كما كان لموظفي قسم السياسات والخدمات القانونية دور فعال في المجتمع التنظيمي الدولي، وذلك بالتحدث في عدد من الندوات والدورات التدريبية وحضورها خلال العام.

أنشطة التواصل

في أكتوبر ٢٠١٣، عقد قسم السياسات والخدمات القانونية جلسة تواصل لأصحاب المصالح الخارجيين، والتي غطت التغييرات التي تمت على نموذج مكافحة غسل الأموال والاقتراحات الواردة في الورقة الاستشارية رقم ٩٠ لتعديل ترتيبات الهيئة القانونية لسلطة دبي للخدمات المالية.

كما قدم قسم السياسات والخدمات القانونية الدعم لجلسات التواصل التي أجرتها الأقسام الأخرى لسلطة دبي للخدمات المالية مثل الجلستين مع الشركات القانونية التي يقع مقرها في مركز دبي المالي العالمي. وأثبتت هذه الجلسات فعاليتها في تعزيز العلاقات بين سلطة دبي للخدمات المالية والمجتمع القانوني مع بيان وتوضيح إطار عملنا التنظيمي وآخر الأوراق الاستشارية الصادرة عنا ومنهج قسم التنفيذ نحو التنظيم.

قسم الرقابة

في نهاية عام ٢٠١٣، كان قسم الرقابة مسؤولاً عن الرقابة على ٣٢٥ شركة مرخصة تقدم مجموعة واسعة من الخدمات المالية بما في ذلك الأعمال المصرفية التجارية والاستثمارية والخاصة ووساطة الاستثمار وإدارة الصناديق ووساطة التأمين وإعادة التأمين ومختلف الخدمات الاستشارية. وكجزء من مهامه الأوسع في مكافحة الجرائم المالية، تولى القسم أيضاً الرقابة على عمليات وسير عمل ثلاث وكالات تصنيف ائتماني و١٧ مدققاً مسجلاً و٨٨ من الأعمال والمهن غير المالية المحددة.

في أعقاب الأزمة المالية، عدّلت كل من هيئات وضع المعايير الرئيسية للرقابة على القطاع المالي وتنظيمه مبادئها الرئيسية وشرعت بإجراء مجموعة واسعة من الإصلاحات التنظيمية المتوقع تنفيذها من قبل المنظِمين في أرجاء العالم لتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في تعزيز الاستقرار المالي ومرونة القطاع المالي. غالباً ما تكون هذه الإصلاحات التنظيمية معقدة للغاية وعادة ما تكون للعديد منها أطر زمنية متتالية طويلة تتضمن مستويات عالية من التنسيق في تنفيذها. وهذا يتطلب التزاماً كبيراً بالموارد من حيث تطوير السياسات وتنفيذها خلال العامين الماضيين. بالإضافة إلى التغييرات المنبثقة من هيئات وضع المعايير متعددة الأطراف، هناك توجه فردي مستمر. ويتطلب هذا التواصل الإقليمي الإضافي من قبل بعض الدول التي تسعى إلى وضع متطلبات للهيئات التنظيمية خارج نطاق جدول أعمال الإصلاح لهيئات وضع المعايير الرئيسية أيضاً الكثير من الوقت والجهد لتطبيقه، وعادة ما يعود بأقل قدر من المنفعة لمنطقة اختصاصنا.

اعترافاً منه بكافة هذه التطورات، أجرى قسم الرقابة بعض التغييرات التنظيمية في عام ٢٠١٣ وذلك بهدف تحسين الكفاءة وتنقيح منهج الرقابة القائم على تقييم المخاطر لسلطة دبي للخدمات المالية. الأمر الذي سيضمن تخصيص الكمية المناسبة من الموارد لأهم المخاطر وتجنب العبء التنظيمي غير الضروري على المجالات المعرضة لمخاطر أقل. وبشكل أساسي، عملت سلطة دبي للخدمات المالية على تضمين منهج رقابة «ذي قمتين» ضمن هيكل موحد.

قام القسم أيضاً ببدء عملية مراجعة رئيسية للبنية التحتية لأنظمة إعداد التقارير التنظيمية لتحسين كفاءة وفعالية عملية الرقابة اليومية للهيئات الخاضعة للتنظيم. تضمنت عملية المراجعة تقييم إجراءات جمع بيانات التقارير المالية وكذلك نطاق وعمق المعلومات التي يتم جمعها لتغطية المسائل التحوطية والمتعلقة بالسلوك. لقد حدد المشروع العديد من مجالات التطوير، والتي تشمل تبسيط عملية جمع البيانات وتطوير تنبيهات ومؤشرات مبكرة معززة. وسيساعدنا كل من هذه التطويرات على الاستمرار بتنقيح منهجنا القائم على تقييم المخاطر. من المتوقع إنجاز المشروع خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤.

التراخيص

ازداد عدد طلبات الترخيص للسنة الثانية على التوالي، حيث قامت سلطة دبي للخدمات المالية بترخيص ٥٥ شركة مرخصة في عام ٢٠١٣ – بصافي نمو يبلغ ١١٪. وعلى الرغم من الوضع الاقتصادي، استمرت سلطة دبي للخدمات المالية باستلام طلبات من شركات يقع مقرها في أوروبا. واستمر عدد مكاتب التمثيل أيضاً بالنمو منذ إدخال هذه الفئة قبل ثلاث سنوات، حيث يوجد حالياً ٤١ مكتب تمثيل مرخص.

ونظراً لازدياد عدد مقدمي الطلبات وارتفاع مستوى التعقيد في الطلبات، قام القسم بتخصيص موارد إضافية لفريق التراخيص خلال العام. وتماشياً مع سياسة الرقابة، يطبق الفريق منهجاً قائماً على تقييم المخاطر في ترخيص الشركات التي تقدم طلبات الترخيص، وستستمر سلطة دبي للخدمات المالية بتنقيح ذلك في عام ٢٠١٤. ومع ذلك، ستركز سلطة دبي للخدمات المالية بشدة على المجالات الأساسية الرئيسية، والتي تشمل تحليل نماذج العمل وهياكل حوكمة الشركات لمقدمي الطلبات، وملاءمة الإدارة العليا، والضوابط التي تطبقها أية شركة للالتزام بقوانين وأنظمة مركز دبي المالي العالمي وسلطة دبي للخدمات المالية. ويجب موازنة ذلك كله بحجم وطبيعة وتعقيد الأعمال المقترحة لمقدم الطلب في مركز دبي المالي العالمي. لقد عمل القسم عن كثب مع الهيئات التنظيمية المحلية والإقليمية والعالمية الأخرى في هذا المجال، حيث أن معظم مقدمي الطلبات ينحدرون من مناطق اختصاص أخرى أو يمتلكون أنشطة ذات علاقة فيها.

عمليات تقييم المخاطر

تقدم عمليات تقييم المخاطر نظرة شاملة على تأثير أية شركة على أهداف سلطة دبي للخدمات المالية وعناصر المخاطر الفردية على عمليات أية شركة، والتي تشمل العديد من المجالات مثل حوكمة الشركات ومهام الرقابة ومخاطر الربحية والمخاطر المالية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر مزاولة الأعمال ومخاطر الجرائم المالية. نتج عن عمليات تقييم المخاطر الميدانية للهيئات الخاضعة للتنظيم والبالغ عددها ١١١ عملية تقييم، إصدار ١١٦ بند لتقليل المخاطر على مستوى جميع الشركات.

عمليات المراجعة حسب الموضوع

يستخدم قسم الرقابة عمليات المراجعة حسب الموضوع لتقييم مسائل مختارة معينة أو المخاطر الناشئة، وخاصة البنود المتعلقة بالسلوك. ويعد ذلك مكملاً لنشاط تقييم المخاطر الرئيسي والمبين أعلاه. خلال عام ٢٠١٣، بدأ الفريق بعمليتي مراجعة رئيسيتين وهما: الممارسات المتعلقة بالأجور وضوابط غرفة التداول.

خلصت عملية مراجعة الأجور إلى أن مخاطر سوء البيع وغيرها من السلوكيات السلبية الناشئة عن خطط الحوافز لم تكن عالية في مركز دبي المالي العالمي. إلا أنه تم تحديد العديد من المجالات للتطوير، والتي تغطي هياكل الحوكمة والهياكل التنظيمية، وتم عرضها في التقرير النهائي.

ركزت المرحلة الأولى لعملية مراجعة ضوابط غرفة التداول على تخطيط أنشطة التداول في مركز دبي المالي العالمي ووضع الأساس اللازم لإجراء عملية مراجعة أكثر تفصيلاً للأنشطة في مجموعة مختارة من الشركات. ومن المقرر إنجاز المرحلة الثانية لعملية المراجعة في عام ٢٠١٤.

تولى قسم الرقابة أيضاً العديد من عمليات المراجعة الرئيسية حسب الموضوع، والتي تمت دون اتصال بالأطراف الخارجية. تضمنت عمليات المراجعة التي تمت خلال مدة أقصر تقييم أثر تعرضات الديون السيادية الأوروبية على الهيئات التي ينظمها مركز دبي المالي العالمي وتأثير فترة سرعة ارتفاع أسعار سوق المال على المدى القصير في الصين.

المدققون المسجلون

في مايو ٢٠١٣، أصدرت سلطة دبي للخدمات المالية تقرير رقابة التدقيق حيث تم إلقاء الضوء على النتائج الرئيسية التفصيلية لعمليات التفتيش الخاصة بالتدقيق التي قمنا بها خلال الفترة من يناير ٢٠٠٨ إلى ديسمبر ٢٠١٢. وكان ذلك أول تقرير عام يصدر حول برنامج رقابة المدققين المسجلين في مركز دبي المالي العالمي ويحدد عدداً من المجالات التي يجب على المدققين التركيز عليها وإجراء المزيد من التحسينات لضمان جودة التدقيق. خلال عام ٢٠١٣، أجرت سلطة دبي للخدمات المالية ١٥ عملية تقييم مخاطر للمدققين المسجلين في مركز دبي المالي العالمي.

عقب توسع الاختصاص التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية في عام ٢٠١٢ فيما يتعلق بمدققي الهيئات العامة المدرجة، بدأت سلطة دبي للخدمات المالية أيضاً بالإشراف على المدققين المسجلين. والأهم من ذلك، أعلنت المفوضية الأوروبية عن قرارها بمنح نظام الرقابة على التدقيق لسلطة دبي للخدمات المالية مرتبة تعادل مرتبة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وكالات التصنيف الائتماني

خلال عام ٢٠١٣، أكملت سلطة دبي للخدمات المالية جولتها الأولى للرقابة على وكالات التصنيف الائتماني التي تم ترخيصها من قبل سلطة دبي للخدمات المالية في ٢٠١٢ بعد تطبيق نظام يهدف إلى تنظيم أية وكالات تصنيف ائتماني تعمل في مركز دبي المالي العالمي أو منه. أشارت سلطة دبي للخدمات المالية إلى أن وكالات التصنيف الائتماني لديها منهج إيجابي نحو المسائل المتعلقة بالالتزام بالقوانين وأن الأنظمة والضوابط بشكل عام مرضية.

أنشطة التواصل

استضاف قسم الرقابة عدداً من أنشطة التواصل خلال عام ٢٠١٣ وهي:

- تم عقد إفطار سلط الضوء على «تحديات التوطين: جذب المواهب إلى قطاع التمويل» بالتعاون مع معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز، الشرق الأوسط؛
- جلسة التواصل السنوية الرابعة للمدققين المسجلين؛
- عرض عبر الانترنت استضافته تومسون رويترز لبحث كتيب قواعد مكافحة غسل الأموال المعدل لسلطة دبي للخدمات المالية والمنهج القائم على تقييم المخاطر لمكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب؛
- جلسة تواصل، تشمل ضيف متحدث من تومسون رويترز، لبحث إجراءات قسم الرقابة الجديدة والمسائل الحالية المتعلقة بنشاط التنفيذ؛
- قام مستشار عقوبات من مكتب رقابة الأصول الأجنبية لدائرة الخزينة الأمريكية ببحث التطورات الحالية وإجراءات التنفيذ الأخيرة؛ و
- المشاركة في اجتماع مجموعة شبكة مسؤولي الالتزام بالقوانين لنشر نتائج المراجعة الموضوعية للأجور.

قسم الأسواق

الإشراف على البنية التحتية للأسواق

أكمل القسم، كجزء من مراجعته المستمرة لكتيب القواعد، عملية فحص شاملة لنموذج مكافحة غسل الأموال. تم الآن التوفيق بين القواعد المتعلقة بمشغلي السوق وغرف المقاصة والإصلاح التنظيمي الكبير الذي أنجزته المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية ولجنة أنظمة الدفع والتسوية والنظام الأوروبي للبنية التحتية للأسواق. وعلى وجه الخصوص، تم وضع أو تعديل القواعد المتعلقة بحوكمة الشركات وترتيبات غرف المقاصة والعُهد ومزودي المعلومات المتعلقة بالأسعار وخطط الحوافز المتعلقة بالسيولة. يخلق إطار العمل الناتج فرصة استمرارية التعادل والاتصال بمناطق الاختصاص في الخارج. بالإضافة إلى تعديل الإجراءات الداخلية، تم تنفيذ بروتوكولات تنظيمية من قبل سلطة دبي للخدمات المالية مع كل من ناسداك دبي وبورصة دبي للطاقة. تحدد البروتوكولات، من بين أمور أخرى، المسؤوليات التشغيلية ذات العلاقة والأسس والتفاصيل المطلوبة للإحالات إلى سلطة دبي للخدمات المالية بخصوص سوء استغلال السوق أو مخالفة قواعد السوق من قبل المشاركين في السوق.

في أداء مسؤولية الإشراف على غرف المقاصة، أكمل القسم عملية مراجعة نظام سلطة دبي للخدمات المالية والنظير المركزي لناسداك دبي للخدمات المالية حسب توصيات المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية ولجنة أنظمة الدفع والتسوية المتعلقة بالبنى التحتية للأسواق المالية. وقد بدأت سلطة دبي للخدمات المالية بعملية السعي للاعتراف بنظامها التنظيمي طبقا لنظام الاتحاد الأوروبي للنظراء المركزيين طبقاً للنظام الأوروبي للبنية التحتية للأسواق.

تم إجراء عمليات مراجعة حسب الموضوع لضوابط التزام الأعضاء في مؤسسات السوق المرخصة. وتمت الموافقة على خدمات إعلان تنظيمية وتم اعتماد تعديلات على قواعد العمل بالنسبة لخمسة طلبات.

قام القسم بتسجيل أربعة أعضاء وسحب أربعة أعضاء معترف بهم. لم يتم تسجيل أو سحب أية هيئات معترف بها.

إدارة مسؤولية الإدراج

يتولى القسم تنظيم عمليات طرح وإدراج الأوراق المالية في مركز دبي المالي العالمي أو منه وإدارة قائمة الأوراق المالية الرسمية الوحيدة لمركز دبي المالي العالمي (القائمة) والمحافظة عليها ويشار إليه بهذه الصفة بهيئة الإدراج.

تتولى هيئة الإدراج مسؤولية تسجيل الشركات في القائمة، ووضع الحد الأدنى من المعايير المتعلقة بعمليات الطرح والإدراج والإفصاحات المتعلقة بالشركات وعمليات الاستحواذ والدمج، وتنفيذ تلك المعايير، والحرص على مواكبتها لتطورات السوق على المستوى الدولي. يطبق قسم الأسواق منهجاً قائماً على تقييم المخاطر لمراجعة واعتماد مستندات الطرح لتحديد ما إذا كانت الشركات المقدمة للطلب مؤهلة للإدراج من عدمه. تقوم هيئة الإدراج بإجراء تحليل مكثف لكل مقدم طلب جديد لضمان الالتزام بالمتطلبات الرئيسية المتعلقة بالأهلية والإفصاح في مستندات الطرح.

كانت ظروف السوق المتعلقة بعمليات طرح وإدراج الأوراق المالية محبذة بشكل عام على الرغم من تقلبها خلال العام. شهد مركز دبي المالي العالمي ارتفاعاً كبيراً في عدد الشركات الجديدة التي قامت بطرح وإدراج أوراقها المالية في ناسداك دبي. إذ بنهاية عام ٢٠١٣، قام فريق الإدراج بتنفيذ ١٤ معاملة سوق رأسمالية برسملة إجمالية للسوق بقيمة ٨٫٣ مليار دولار أمريكي، وهذا يمثل زيادة كبيرة على الرسملة الإجمالية للسوق التي تم تحقيقها في عام ٢٠١٢ والتي تبلغ ١٫١ مليار دولار أمريكي. تم إدراج ١٠ صكوك وثلاثة سندات وسهم واحد في قائمة الأوراق المالية الرسمية في عام ٢٠١٣. للاطلاع على كامل قائمة المصدِرين الذين تم إدراجهم في قائمة الأوراق المالية الرسمية، يرجى الرجوع إلى الملحق ٧. غالبية هؤلاء المصدِرين هي مؤسسات إماراتية وشركات وطنية أو شركات ذات علاقة مع مجلس التعاون الخليجي.

من الدوافع الرئيسية التي أدت إلى الزيادة الكبيرة في إدراج الصكوك الدعم الذي قدمته المؤسسات الإماراتية والشركات الوطنية لمبادرة الاقتصاد الإسلامي لصاحب السمو حاكم دبي لتكون دبي المركز العالمي للتمويل الإسلامي.

يراقب قسم الأسواق إفصاحات المصدِرين ويعمل معهم بفعالية لضمان الإفصاح الكافي والمناسب وفي الوقت المحدد. قام القسم خلال العام بتنفيذ خمس عمليات شطب وبتعليق الأوراق المالية مرة واحدة. توجد قاعدة بيانات عامة تتضمن كافة الإفصاحات الصادرة عن مصدِري الأوراق المالية المدرجين في مركز دبي المالي العالمي متوفرة على الموقع الالكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية.

المبادرات والمشاريع في عام ٢٠١٣

لقد قام قسم الأسواق مؤخراً بإجراء مراجعة شاملة لنظام الإدراج لضمان وضوح بنية النظام والمسؤوليات التي يفرضها على الشركات المدرجة بشكل أكبر.

يجب أن يكون بإمكان المستثمرين الآن اتخاذ قرارات استثمارية عن علم وبصيرة بشكل أكبر وأن تتمتع الشركات المصدِرة بمرونة ملائمة فيما يتعلق بكيفية رغبتها بجمع رأس المال. وفي هذا السياق، صمِمَت التغييرات للتوفيق بشكل أكبر بين قواعدنا وممارساتنا والمعايير الدولية.

ونتيجة لذلك، يواصل قسم الأسواق تحديث وتحسين سياساته وإجراءاته الداخلية القائمة على تقييم المخاطر والمتعلقة بمعاملات الإدراج. وبهذا الخصوص، وافق القسم على إجراء زيارات لتبادل المعرفة إلى هيئات الأسواق في كل من المملكة المتحدة ولوكسمبورغ.

شهدت هيئة الإدراج ارتفاعاً في عدد الطلبات المقدمة من الشركات التي ترغب بالتصرف ككفيل لمعاملات إدراج الأسهم. وفي يناير، تم نشر دليل حول دور ومسؤوليات الشركات الكفيلة تحسباً لزيادة الاهتمام بذلك. وتم التخطيط للمزيد من أنشطة التواصل المتعلقة بدور الكفيل في عام ٢٠١٤.

في يوليو، تم إجراء مجموعة من التغييرات المتفرقة على قواعد الأسواق لسلطة دبي للخدمات المالية لتحقيق الانسجام بشكل أكبر بين متطلبات الإفصاح عن محتويات مستندات الطرح والمعايير الدولية.

في ديسمبر، بدأت سلطة دبي للخدمات المالية بعملية مراجعة شاملة لأنظمة سلطة دبي للخدمات المالية المتعلقة بالاستحواذ ورسوم الإدراج. من المخطط إنجاز كلا المشروعين في عام ٢٠١٤.

التعاون المحلي والإقليمي والدولي

واصل القسم بذل جهوده المتعلقة بالتواصل والتعاون مع الهيئات التنظيمية العامة والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية وللجان التنظيمية النظيرة. ونتج عن ذلك ١٨ عرضاً في منتديات عامة ومنشورات في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي حول مختلف المواضيع. القسم هو عضو في لجنة مشتقات السلع رقم ٧ للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية التي أصدرت المبادئ المتعلقة بوكالات الإبلاغ عن أسعار النفط الخام. تمت استضافة اجتماع للجنة في دبي في أوائل هذا العام.

نظراً للأهمية البالغة للتواصل عن بعد في التفاعل بين المشاركين في سوق مركز دبي المالي العالمي والبورصات وغرف المقاصة، كانت هناك حاجة لتعزيز العلاقات مع الهيئات التنظيمية الإماراتية والدولية. ونتج عن ذلك مبادرات تدريبية مشتركة مع هيئة الأوراق المالية والسلع والهيئات التنظيمية الدولية.

قسم التنفيذ

حوكمة الشركات

يتأثر الاستقرار المالي وسلامة الأنظمة المالية بعدد من العوامل من بينها كفاءة المحافظين الذين يتولون قيادة وإدارة المؤسسات المالية وجودة إدارة المخاطر وترتيبات الالتزام وفعالية الأنظمة وضوابط الرقابة على المخاطر والحد منها.

يعزى وضع نسبة كبيرة من إجراءات التنفيذ التي اتخذتها سلطة دبي للخدمات المالية، بداية، إلى حالات الخلل والقصور في ترتيبات الحوكمة في تلك المؤسسات.

انطلاقاً من إدراكه لأثر حوكمة الشركات على نزاهة مركز دبي المالي العالمي، وبعد قبول تفويض من مسجل الشركات في مركز دبي المالي العالمي لإدارة الجوانب المتعلقة بقانون الشركات لمركز دبي المالي العالمي، قام قسم التنفيذ جنبا إلى جنب مع قسم الرقابة بمباشرة عملية مسح ومراجعة لترتيبات حوكمة الشركات في شركات الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي.

تمت مباشرة عملية مراجعة حوكمة الشركات لتقييم خصائص أطر حوكمة الشركات، بما في ذلك نقاط القوة والضعف، والتي تمت على مرحلتين:

- طُلب من الشركات تعبئة استبيان يبين خصائص ترتيباتها المتعلقة بالحوكمة؛
- تمت دراسة عينة من الشركات لفحص الردود.

سيتم إرسال نتائج عملية المراجعة لكافة الشركات ضمن مركز دبي المالي العالمي في بداية عام ٢٠١٤. كما سيتم نشر تقرير يتضمن تحليلاً لأهم الخصائص والنتائج التي تم التوصل اليها من خلال الاستبيان في عام ٢٠١٤.

التحقيقات

بلغ عدد التحقيقات التي قامت بها سلطة دبي للخدمات المالية ١٧ تحقيقاً في عام ٢٠١٣، بما في ذلك تحقيق واحد بدأ بعام ٢٠١١، و٦ تحقيقات بدأت بعام ٢٠١٢ و١٠ تحقيقات جديدة بدأت بعام ٢٠١٣.

إجراءات التنفيذ

في ٣١ أكتوبر ٢٠١٣، شرعت سلطة دبي للخدمات المالية بإجراءات قضائية في محاكم مركز دبي المالي العالمي ضد إحدى الشركات المرخصة للالتزام بإشعارين قانونيين بطلب تقديم معلومات ومستندات.

نتائج التنفيذ

هناك عقوبات نتجت عن ست قضايا تنفيذ. تفاصيل العقوبات مبينة على الموقع الالكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية تحت عنوان مكتبة سلطة دبي للخدمات المالية/ البيانات الصحفية لعام ٢٠١٣ والسجل العام/ الإجراءات التنظيمية.

الإحالات إلى قسم التنفيذ

في حال عدم إمكانية معالجة أي سوء تصرف من قبل أقسام الرقابة لسلطة دبي للخدمات المالية، تتم إحالة سوء التصرف المعني إلى قسم التنفيذ لتحديد ما إذا كان هناك سبب يبرر إجراء تحقيقات.

استلم قسم التنفيذ ١٩ إحالة مماثلة خلال العام والتي نتج عنها ١١ تحقيقاً.

إدارة الشكاوى

تمثل ادعاءات سوء التصرف التي يتم استلامها من العديد من المصادر ولكن بشكل رئيسي من الجمهور عملية استخبار هامة بالنسبة لسلطة دبي للخدمات المالية. تشجع سلطة دبي للخدمات المالية الجمهور على تقديم الشكاوى عند اعتقادهم بأن هناك مخالفة لأي من القوانين أو القواعد التي تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على تنفيذها.

تعمل مهام إدارة الشكاوى لسلطة دبي للخدمات المالية أيضاً على تعزيز ثقة المستثمرين حيث توفر للمستهلكين منتدى يمكن من خلاله النظر في الشكاوى المقدمة منهم ومراقبة المعلومات المتعلقة بأي احتيال من جانب المستهلكين.

تقوم سلطة دبي للخدمات المالية بتقييم كافة الشكاوى التي يتم استلامها والرد عليها خلال ٢٤ ساعة. استلمت سلطة دبي للخدمات المالية ١٦٩ شكوى خلال عام ٢٠١٣، أي بزيادة ٥٢ شكوى عن عام ٢٠١٢.

لا تؤدي كافة الشكاوى إلى تحقيقات. هناك جزء كبير من الشكاوى التي تم استلامها خلال عام ٢٠١٣ والمتعلقة بالسلوك تقع خارج نطاق اختصاص سلطة دبي للخدمات المالية. وفي تلك الحالات، تمت إحالة الشكاوى إلى الجهات المناسبة.

يبين الرسم البياني التالي أنواع الشكاوى التي تم استلامها في ٢٠١٣.

سلطة دبي للخدمات المالية

الشكاوى في عام ٢٠١٣: أنواع الشكاوى التي تم استلامها

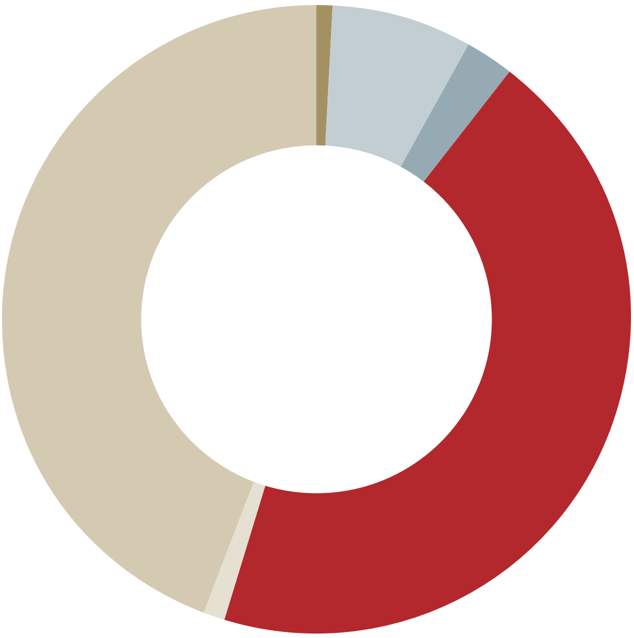

	١	تتعلق بسوء التصرف في السوق
	٧٢	تتعلق بالخدمات المالية/ المنتجات المالية/ التوزيع
	٢	تتعلق بالحوكمة
	٧٢	تتعلق بخدع واحتيال
	٤	تتعلق بغسيل الأموال
	١٢	أنواع أخرى

المساعدة الدولية

تواصل سلطة دبي للخدمات المالية التعاون مع المؤسسات التنظيمية الإقليمية والدولية وتقديم المساعدة المتبادلة فيما يتعلق بالتنفيذ.

تشمل المؤسسات التي عملت معها سلطة دبي للخدمات المالية خلال عام ٢٠١٣ ما يلي:

- مسجل الشركات لسلطة مركز دبي المالي العالمي
- هيئة تداول السلع الآجلة للولايات المتحدة
- هيئة الخدمات المالية لجيرنسي
- هيئة الأوراق المالية والبورصات للولايات المتحدة
- هيئة الخدمات المالية للمملكة المتحدة
- هيئة الأسواق المالية (النمسا)
- دائرة الخدمات المالية لولاية نيويورك
- هيئة الأسواق المالية (نيوزيلندا)
- مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي
- ويلتشاير بوليس (المملكة المتحدة)
- هيئة الخدمات المالية لموريشيوس
- هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية
- هيئة مراقبة السلوكيات المالية للمملكة المتحدة
- شرطة دبي.

الاحتيال على المستهلكين

كشف فريق التنفيذ عن ازدياد عدد حالات الاحتيال وذلك بانتحال شخصية كل من:

- مركز دبي المالي العالمي و/أو مسؤوليه وموظفيه؛
- سلطة دبي للخدمات المالية و/أو مسؤوليها وموظفيها؛
- الشركات المرخصة من سلطة دبي للخدمات المالية.

أصدرت سلطة دبي للخدمات المالية ١٥ تنبيهاً للمستهلكين في عام ٢٠١٣، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢٥٪ عن عام ٢٠١٢. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن الموقع الالكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية تحذيرات وإرشادات تتعلق بأنواع الاحتيال الشائعة التي يرتكبها المحتالون على المستهلكين.

مؤتمر التنفيذ الدولي والتواصل

في مارس، تعاون قسم التنفيذ مع كل من هيئة الأوراق المالية والسلع والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية لاستضافة مؤتمر تنفيذ دولي في دبي حيث حضر ممثلون عن ٢٦ دولة. ركزت هذه الفعالية على النواحي العملية لتنفيذ أنشطة التنفيذ بما في ذلك تقييم الشكاوى والتخطيط للتحقيقات وإجرائها وإجراء جلسات التحقيق.

ساهم فريق التنفيذ في تطوير وعقد المزيد من ورش العمل في الاجتماعات الدولية، بما في ذلك مؤتمر تنفيذ برعاية بنك التطوير الآسيوي وباستضافة هيئة الأوراق المالية والبورصات في تايلاند ومؤتمر باستضافة المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية في مدريد كجزء من برنامج الندوات التدريبي.

كما شارك الفريق في تطوير الإطار التنظيمي المحلي والإقليمي والدولي وذلك من خلال أنشطة التواصل. خلال العام، قام الفريق بعقد أو المشاركة في سبعة برامج تواصل دولية وأربعة برامج تواصل إقليمية وثمانية برامج تواصل محلية.

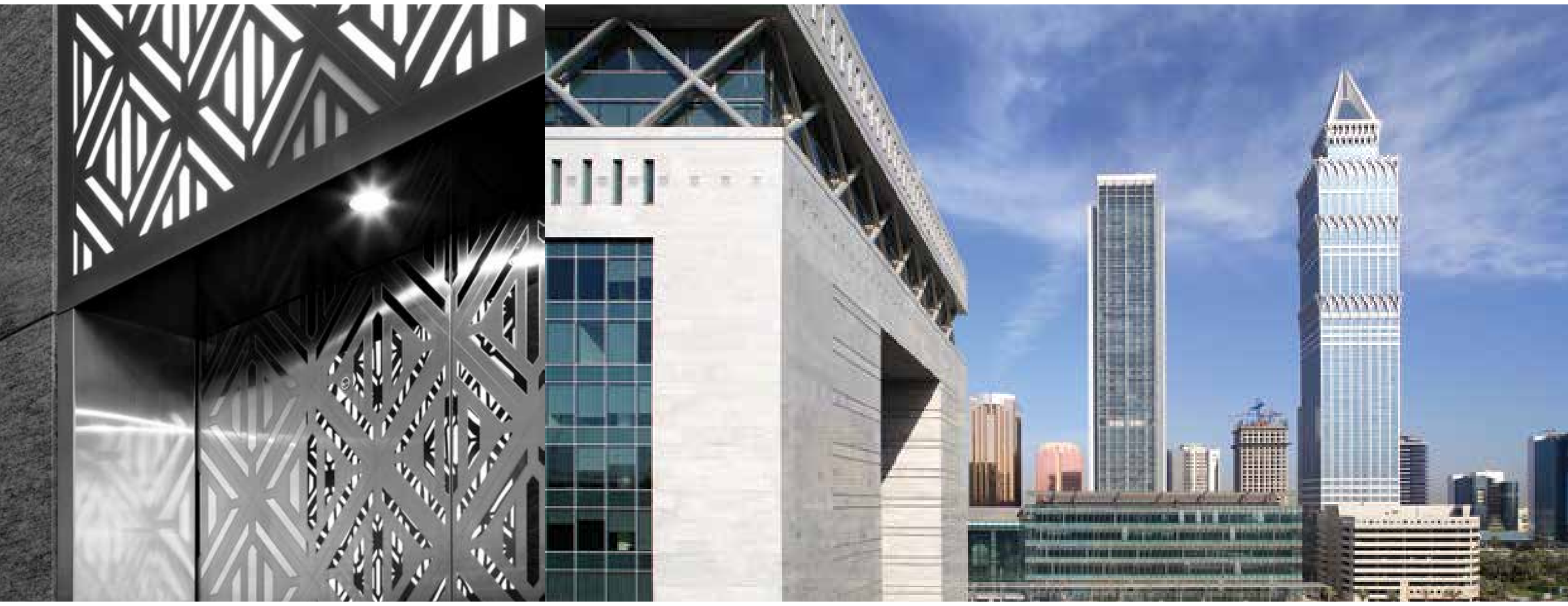

مكتب المستشار العام

خلال عام ٢٠١٣، قدم مكتب المستشار العام الاستشارات والدعم في الوقت المناسب لمجلس الإدارة وللجان التابعة له وللمسؤولين التنفيذيين بخصوص الحوكمة والالتزامات القانونية وإعداد التقارير والإجراءات الإدارية والمخاطر التي قد تواجهها سلطة دبي للخدمات المالية.

تولى المكتب أيضاً إدارة عملية مراجعة وتجديد مختلف التصاريح ووثائق التأمين وواصل عمليات المراجعة المستمرة للمعايير الأخلاقية للموظفين وأعضاء المجلس. قدم المستشار العام عروضاً حول السلوكيات الأخلاقية والنزاهة لأغراض التدريب الداخلي وفي مؤتمرات دولية.

وعلى المستوى الخارجي، عمل المستشار العام مع سلطة مركز دبي المالي العالمي ومحاكم مركز دبي المالي العالمي ومجموعة من مسؤولي الإمارات العربية المتحدة وحكومة دبي بخصوص المسائل المتعلقة بالسياسات التشريعية والعامة التي تؤثر على علاقات سلطة دبي للخدمات المالية ودورها كمنظم مستقل للمركز. تراوحت المواضيع ما بين المسائل المتعلقة بالاختصاص الدولي ووضع إطار تشريعي لتنفيذ الاتفاقيات الدولية لتبادل المعلومات الضريبية.

برنامج قادة الغد التنظيميون

بصفته عميد برنامج قادة الغد التنظيميون، واصل المستشار العام عملية المراجعة المستمرة للمناهج الدراسية والمواد التعليمية لتشمل التطورات المتعلقة بالتشريعات والقواعد والمعايير. تضمنت عملية المراجعة أيضاً تحديث دراسات الحالات المستخدمة لتوضيح التحديات الفعلية والمعاصرة التي تواجهها الشركات والهيئات التنظيمية المالية. عمل المستشار العام أيضاً كمعلّمٍ ومرشد للمشاركين بخصوص نموذج القيم والأخلاقيات التنظيمية.

العلاقات الدولية/ سكرتاريا مجلس الإدارة

الاتفاقيات التنظيمية

تبقى الرغبة والقدرة على التعاون مع المنظِمين والمشرفين الزملاء هي الهدف الرئيسي للعلاقات الدولية. يجيز القانون التنظيمي لمركز دبي المالي العالمي لسلطة دبي للخدمات المالية الحصول على المعلومات وتبادلها مع مؤسسات الإشراف والتنفيذ. وتعمل شبكة الاتفاقيات المتعددة الأطراف والثنائية على تسهيل ذلك. يتولى قسم العلاقات الدولية مسؤولية التفاوض حول تلك الاتفاقيات وإتمامها. فقد وقعت سلطة دبي للخدمات المالية، حتى تاريخه، ٩١ مذكرة تفاهم ثنائية و٤ مذكرات تفاهم متعددة الأطراف.

في عام ٢٠١٣، قامت سلطة دبي للخدمات المالية بتوسيع نطاق تعاونها مع الجهات الأخرى. لقد نتج عن ظهور تنظيم الأسواق على المستوى الأوروبي من خلال المفوضية الأوروبية وهيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية ومتطلبات التعادل المترتبة على ذلك في مجالات وكالات التصنيف الائتماني ورقابة التدقيق ومديري الصناديق الاستثمارية البديلة الاعتراف بنظام سلطة دبي للخدمات المالية وتوقيع عدد من البروتوكولات.

تم توقيع مذكرات التفاهم التالية في عام ٢٠١٣:

- في فبراير، وقعت سلطة دبي للخدمات المالية مذكرة تفاهم مع هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية من منطلق حرصها على التعاون الفعال في الإشراف المشترك على ثلاث وكالات تصنيف ائتماني مرخصة من قبل هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية وسلطة دبي للخدمات المالية؛
- في أغسطس، أبرمت سلطة دبي للخدمات المالية ٢٨ اتفاقية تعاون إشرافي مع منظمي الأوراق المالية في الاتحاد الأوروبي والمنطقة الاقتصادية الأوروبية بهدف التعاون في الإشراف على مديري الصناديق الاستثمارية البديلة التي تعمل بين مركز دبي المالي العالمي وأوروبا. مثّل المنظِمون فرنسا والمملكة المتحدة وهولندا وإيرلندا والبرتغال وإسبانيا وإيطاليا ولوكسمبورغ وقبرص والسويد وفنلندا والدنمارك والنرويج وأيسلندا وليختنشتاين وهنغاريا ومالطا وليتوانيا واليونان وبلجيكا وبلغاريا وبولندا واستونيا ولاتفيا وجمهورية التشيك ورومانيا والنمسا وسلوفانيا؛
- في سبتمبر، وقعت سلطة دبي للخدمات المالية مع بانك دو ليبان (BDL)، مصرف لبنان المركزي، مذكرة تفاهم إثر توقع استلام طلب من عدد من البنوك اللبنانية للعمل في مركز دبي المالي العالمي أو من خلاله؛ و
- في ديسمبر وقعت سلطة دبي للخدمات المالية مذكرتي تفاهم مع كلٍ من مصرف إيطاليا المركزي و هيئة الأوراق المالية والبورصات الإيطالية.

التعاون التنظيمي

خلال العام قامت سلطة دبي للخدمات المالية بالرد على ٨٨ طلباً للمعلومات والمساعدة التنظيمية من منظِمين زملاء، وقدمت ٥٦ طلباً مماثلا لمنظِمين آخرين. يوضح الجدول أدناه ذلك بمزيد من التفصيل:

طلبات المعلومات التنظيمية في ٢٠١٣	
البحرين	١
البوسنة والهرسك	١
بريتيش فيرجن آيلاندز	١
كايمان آيلاندز	١
جبل طارق	٤
هونج كونج	٢
الهند	٢
ايرلندا	١
جيرسي	٢
لابوان	١
لوكسمبورغ	٤
مالطا	٧
المغرب	١
هولندا	١
بولندا	١
قطر	٣٧
سنغافورة	١٧
جنوب إفريقيا	١
المملكة المتحدة	٣
المجموع لعام ٢٠١٣:	٨٨
متوسط وقت الرد لسلطة دبي للخدمات المالية:	٦ أيام عمل

العلاقات الإقليمية

بقي التعاون والتفاعل مع النظراء الاتحاديين لسلطة دبي للخدمات المالية ومع المنظِمين والمشرفين في منطقة الشرق الأوسط من الأولويات خلال عام ٢٠١٣. واصلت سلطة دبي للخدمات المالي الاجتماع بشكل دوري مع كل من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع لبحث المسائل ذات الاهتمام المشترك. وعلى مستوى المسؤولين التشغيليين، عقدت أيضاً اجتماعات دورية خلال العام بين المنظِمين الثلاثة ومع هيئة التأمين للإمارات العربية المتحدة.

شاركت سلطة دبي للخدمات المالية في اجتماعات اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وحافظت على عضويتها في إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.

كما شاركت سلطة دبي للخدمات المالية في الأعمال المتعلقة بمنتداها الإقليمي مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، اللجنة الإقليمية لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط، وفي فبراير، استضافت سلطة دبي للخدمات المالية الاجتماع الثلاثين للجنة الإقليمية لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط في دبي. وحضرت سلطة دبي للخدمات المالية الاجتماع اللاحق في لوكسمبورغ، في شهر سبتمبر.

العمليات والموارد البشرية

شهد عام ٢٠١٣ استثمارات كبرى في مجال التعليم الإضافي المستمر لموظفي سلطة دبي للخدمات المالية، حيث أكمل ١٤ موظفاً دراستهم للحصول على دبلوم في الالتزام بالقوانين يؤهل الخريج ليصبح مشاركاً دولياً في مجال الالتزام بالقوانين بينما باشر ١٣ آخرون دراستهم للحصول على شهادة دبلوم في مكافحة الجرائم المالية.

لدى سلطة دبي للخدمات المالية عشر موظفين آخرين يتلقون التعليم الإضافي في برامج ماجستير إدارة الأعمال أو ماجستير في التمويل والتنظيم أو تقنية المعلومات أو الموارد البشرية أو برامج تأهيل متخصصة مثل التمويل الإسلامي والتدقيق والمحاسبة والدراسات الاكتوارية. هذه الدراسات تأتي بالإضافة إلى تدريب الموظفين أثناء العمل الذي بلغ ٥٫٨ يوما لكل موظف في عام ٢٠١٣.

لقد تضمن التركيز على تطوير الموظفين إجراء مراجعة شاملة لكافة أعضاء الإدارة العليا. وقد بلغ ذلك أوجه في إطلاق برنامج كبار القادة الذي سيستمر خلال عام ٢٠١٤.

أجرت الدائرة أيضاً عملية مسح ثانية لمشاركة الموظفين وذلك لتقييم تصورات الموظفين ومشاركتهم. يشير المسح إلى ارتفاع مستويات المشاركة والدعم الكبير لمبادرات الإدارة والتوجيه وتناول مجالات التطوير والتحسين المحددة من خلال برامج العمل.

لقد ازدادت نسبة استبدال الموظفين في عام ٢٠١٣ إلى ١٢٫٦٪. وعلى الرغم من أنه من المحبط الإشارة إلى هذه الزيادة الا أنه من المهم إلقاء الضوء على أن نصف أولئك الموظفين تركوا العمل خلال عام ٢٠١٣ لأسباب شخصية/ عائلية. وهذا أمر طبيعي بالنسبة للمؤسسات التي تمتلك عدداً كبيراً من القوى العاملة من المغتربين.

موظفي سلطة دبي للخدمات المالية

أعداد وجنسيات

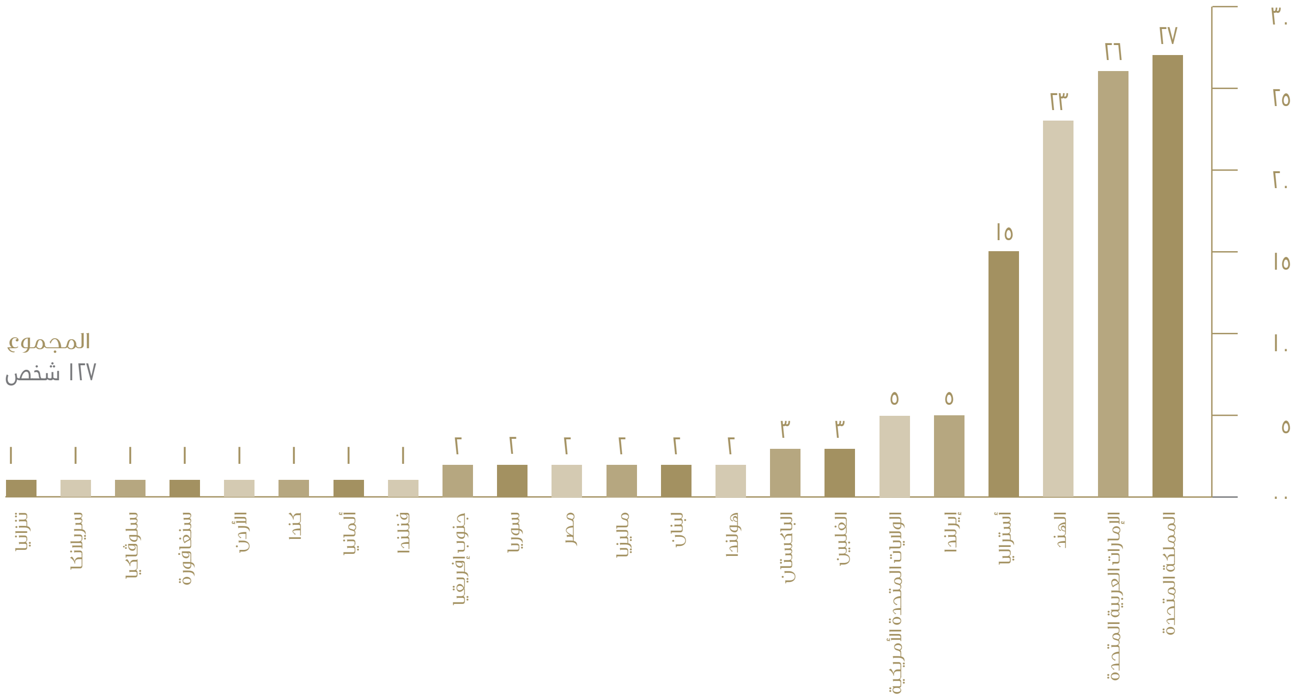

دائرة المالية

خلال عام ٢٠١٣، تمت مراجعة دليل السياسات المالية لسلطة دبي للخدمات المالية ومنظومة الهيئة التشغيلية والإجراءات المرتبطة بها، مما أدى إلى الارتقاء بأنظمة المحاسبة وكشوفات الرواتب. ساعدت هذه العمليات دائرة المالية بشكل أكبر في تحسين الفعاليات التشغيلية وتقليل الوقت اللازم لمعالجة المعاملات ووضع ضوابط داخلية أكثر شدة.

في عام ٢٠١٣، قامت سلطة دبي للخدمات المالية بضبط مصاريفها ضمن الميزانية المعتمدة وحصلت على آراء تدقيق نظيفة من المدققين الخارجيين والداخليين في فترة زمنية قصيرة.

دائرة تقنية المعلومات

استمرت دائرة تقنية المعلومات بتحسين أمن ومتانة كافة الأنظمة الداخلية والخارجية والبنية التحتية وإطار حوكمة تقنية المعلومات.

في عام ٢٠١٣، تم تنفيذ وتسليم العديد من المشاريع باختلاف حجمها وتعقيدها بنجاح. يعمل فريق تقنية المعلومات على أساس نموذج شبه مركزي وذلك بالمحافظة على المعرفة الرئيسية المتعلقة بالأنظمة داخليا واستخدام التعهيد الخارجي على نطاق واسع في معظم التطبيقات ذات الحجم الأكبر.

من أهم الإنجازات ما يلي: التحسينات التي أدخلت على النظام التنظيمي الرئيسي، وتطوير القدرات التحليلية لنظام إصدار تقارير البيانات المالية الالكتروني وتحسين القدرات في مجال التحقيق الجنائي الرقمي، والذي تم تحقيقه بوضع نظام متخصص جديد.

لا يزال أمن تقنية المعلومات يحظى بدرجة عالية من الأهمية في مختلف المبادرات والتي تشمل التحسينات التي أدخلت على البنية التحتية لتعزيز أمن الشبكات الداخلية والخارجية. يواصل الفريق حرصه على تحديد معاييره وفقا لأفضل ممارسات التقنية العالمية ومعايير حوكمة تقنية المعلومات وعلى اعتماد وتطبيق تلك الممارسات والمعايير.

تمت عملية اختبار مكثفة لاختراق الشبكة الخارجية من قبل طرف مستقل من الغير. وكانت هذه هي المرة الثامنة التي يتم فيها إجراء عملية مماثلة وسيتم الاستمرار بتكرار تلك العملية سنويا.

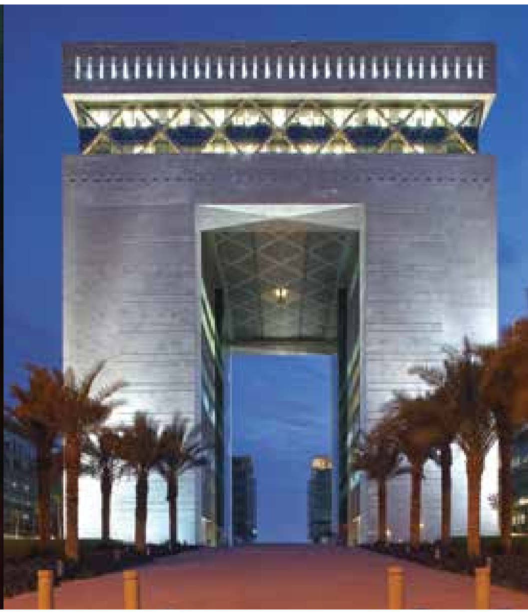

قسم الشؤون المؤسسية

قامت دائرة المشاريع والتخطيط ودائرة الاتصال المؤسسي بتغيير خط الإشراف من الرئيس التشغيلي إلى مدير قسم الشؤون المؤسسية في أوائل عام ٢٠١٣.

وتم إنشاء دائرتي الأداء المتميز في العمل وإدارة أصحاب المصالح وتم تشكيل قسم الشؤون المؤسسية. وتم تطوير نموذج تشغيلي جديد وتم تعزيز استراتيجية القسم لدعم تحقيق رؤية سلطة دبي للخدمات المالية بشكل أفضل.

كان الهدف الرئيسي لدائرة إدارة أصحاب المصالح لهذا العام توسيع وتعميق علاقات سلطة دبي للخدمات المالية مع نظرائها المحليين والإقليميين، وخاصة في الإمارات العربية المتحدة. وقد اعتبر تعزيز التواصل والتعاون مع مختلف السلطات والمنظِّمين والهيئات الحكومية في الإمارات العربية المتحدة عاملاً أساسياً في ضمان الأداء الفعال.

وقد شهدت دائرة التخطيط والمشاريع تزايداً مستمراً في الحاجة للمساعدة في إدارة المشاريع، حيث تم تقديم الدعم لعشر مشاريع في الأقسام التنظيمية والتشغيلية المختلفة بالإضافة للتأكد من إتمام برنامج التدقيق. كما أخذت الدائرة على عاتقها مهمة تخطيط وتنفيذ عدة فعاليات دولية استضافتها سلطة دبي للخدمات المالية. قامت الدائرة أيضاً على مدى العام بعدة مبادرات لتحسين الإجراءات لدى عدة وحدات تنظيمية وتشغيلية كما قدمت العون للأقسام التي قامت بعمل استبيانات آراءٍ داخلية وخارجية لأصحاب المصالح.

استمرت المشاركة والتعاون مع وسائل الإعلام المحلية والدولية لتكون من الأولويات بالنسبة لفريق الاتصال المؤسسي خلال العام. يضمن التسليم الفعال للرسائل الهامة، داخليا وخارجيا، تحقيق سلطة دبي للخدمات المالية لقيمها المتمثلة في الشفافية والانفتاح.

تمت إدارة عمليات الرد على استفسارات وسائل الإعلام في الوقت المناسب وتسهيل إدارة وسائل الإعلام المتخصصة والمحافظة على الحوار القوي مع أصحاب المصالح لدى سلطة دبي للخدمات المالية بنجاح خلال عام ٢٠١٣.

استمرت إدارة الظهور الإعلامي للرئيس التنفيذي وغيره من أفراد الطاقم خلال العام حيث ظهرت سلطة دبي للخدمات المالية في عدد من وسائل الإعلام المحلية والدولية المنتقاة شهرياً. وقد ساهمت المشاركة الإعلامية المستهدفة من خلال المساهمة في مقالات مجلات الأعمال والمجلات التنظيمية والظهور على التلفزيون وتقديم الفصول لمختلف الكتب وتوزيع البيانات الصحفية والمشاركة في الندوات التي تُعقد عبر الانترنت والمؤتمرات، في تحقيق أهداف التواصل مع الشركات لهذا العام. تم توزيع ما مجموعه ٣٤ بياناً صحفياً باللغتين الإنجليزية والعربية، مع الحصول على تغطية دولية ممتازة.

كما أصدر القسم ١٥ تنبيهاً للمستهلكين وثلاثة إشعارات بتعديل التشريعات وستة إشعارات بطرح أوراق استشارية.

واستمر تسليم تقرير يومي حول المعلومات المتعلقة بالسوق بتزويد الموظفين بمعلومات حول البيانات الاقتصادية والتوجهات الاجتماعية والسياسية والتوجهات المتعلقة بالسوق.

تشمل المنشورات التي تم إصدارها في عام ٢٠١٣ ما يلي:

- خطة العمل لعام ٢٠١٣-٢٠١٤، باللغتين الإنجليزية والعربية؛
- التقرير السنوي لعام ٢٠١٢، باللغتين الإنجليزية والعربية؛
- تنظيم الأعمال والمهن غير المالية المحددة، باللغة الإنجليزية؛
- إنجازات سلطة دبي للخدمات المالية، الإصدار العاشر، سبتمبر ٢٠١٣، باللغتين الإنجليزية والعربية؛
- برنامج الرقابة على التدقيق لسلطة دبي للخدمات المالية – تقرير عام ٢٠٠٨-٢٠١٢، باللغتين الإنجليزية والعربية؛
- المراجعة الموضوعية للأجور -سلطة دبي للخدمات المالية – النتائج الرئيسية لعام ٢٠١٣، باللغتين الإنجليزية والعربية.
- موجز الأسواق لسلطة دبي للخدمات المالية الإصدار الرابع (نظام الكفيل لسلطة دبي للخدمات المالية)، باللغتين الإنجليزية والعربية؛ و
- موجز الأسواق لسلطة دبي للخدمات المالية الإصدار الخامس (تحديث على موجز الأسواق ٢ – ديون الإدراج في مركز دبي المالي العالمي)، باللغتين الإنجليزية والعربية.

الملاحق

الملحق ١
تقرير مدقق الحسابات المستقل لمجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية ٦٩
الميزانية العمومية لسلطة دبي للخدمات المالية ٧٠
بيان الأداء المالي لسلطة دبي للخدمات المالية ٧١
بيان التغيرات في حقوق الملكية لسلطة دبي للخدمات المالية ٧٢
التدفقات النقدية لسلطة دبي للخدمات المالية ٧٣
إيضاحات حول البيانات المالية لسلطة دبي للخدمات المالية ٧٤

الملحق ٢
الإفصاحات المتعلقة بمكافآت المجلس وكبار المسؤولين ٨٢

الملحق ٣
الشركات المرخصة في عام ٢٠١٣ ٨٣

الملحق ٤
الأعمال والمهن غير المالية المحددة المسجلة في عام ٢٠١٣ ٨٤

الملحق ٥
المدققون المسجلون في عام ٢٠١٣ ٨٥

الملحق ٦
أعضاء مؤسسات السوق المرخصة المعترف بهم في عام ٢٠١٣ ٨٦

الملحق ٧
الإدراجات الجديدة في عام ٢٠١٣ ٨٧

الملحق ٨
القوانين والقواعد التي تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على تنفيذها لعام ٢٠١٣ ٨٨

الملحق ٩
مذكرات التفاهم التي تم توقيعها في عام ٢٠١٣ ٨٩

الملحق ١٠
المصطلحات ٩٠

سلطة دبي للخدمات المالية

البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	الصفحات
تقرير مدقق الحسابات المستقل	٦٩
الميزانية العمومية	٧٠
بيان الأداء المالي	٧١
بيان التغيرات في حقوق الملكية	٧٢
بيان التدفقات النقدية	٧٣
إيضاحات حول البيانات المالية	٧٤–٨١

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مجلس إدارة سُلطة دبي للخدمات المالية

التقرير حول البيانات المالية

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لسُلطة دبي للخدمات المالية («سُلطة دبي للخدمات المالية») والتي تتكون من الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وبيان الأداء المالي وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

تُعد الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للسياسات المحاسبية الواردة في الصفحات (٧٤ إلى ٧٥) من البيانات المالية، وعن تلك الرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لكي تتمكن من إعداد بياناتٍ مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء رأينا حول هذه البيانات المالية بناءً على عملية التدقيق التي قمنا بها. لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تستدعي هذه المعايير التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق للتوصل إلى تأكيدٍ معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية خاليةً من أية أخطاء جوهرية.

تتضمن عملية التدقيق القيام بإجراءات للحصول على إثباتات تدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. تستند هذه الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية، سواءً كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار الرقابة الداخلية المتصلة بإعداد المنشأة وعرضها العادل للبيانات المالية بهدف تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمنشأة. تتضمن عملية التدقيق كذلك تقييماً لملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المُعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييماً لأسلوب عرض البيانات المالية بشكلٍ عام.

نعتقد أن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساسٍ مناسبٍ للرأي الذي نبديه بناءً على عملية التدقيق.

الرأي

برأينا، لقد تم إعداد البيانات المالية المرفقة من كافة النواحي الجوهرية وفقاً للسياسات المحاسبية الواردة في الصفحات (٧٤ إلى ٨١) من البيانات المالية.

برايس ووترهاوس كوبرز

دبي، الإمارات العربية المتحدة
١٢ فبراير ٢٠١٤

سلطة دبي للخدمات المالية
الميزانية العمومية
(السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر)

	إيضاح	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٣ ألف دولار أمريكي	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١٢ ألف دولار أمريكي
الموجودات					
موجودات غير متداولة					
ممتلكات ومعدات	٣	٤,٠٣٠	١,٠٩٨	٣,١٧٠	٨٦٤
موجودات غير ملموسة	٤	٣,٥٠٥	٩٥٦	٣,١١٦	٨٥٠
		٧,٥٣٥	٢,٠٥٤	٦,٢٨٦	١,٧١٤
موجودات متداولة					
دفعات مقدمة وذمم مدينة	٥	١٦,٥٩٠	٤,٥٢١	١٢,٣٧٥	٣,٣٧٣
أرصدة نقدية ومصرفية	٦	٦٧,٠٤٤	١٨,٢٦٩	٥٥,١٩٢	١٥,٠٤٠
		٨٣,٦٣٤	٢٢,٧٩٠	٦٧,٥٦٧	١٨,٤١٣
مجموع الموجودات		٩١,١٦٩	٢٤,٨٤٤	٧٣,٨٥٣	٢٠,١٢٧
حقوق الملكية					
رأسمال مُساهَم به واحتياطيات					
رأسمال مُساهَم به		٥,٧٥٥	١,٥٧٠	٥,٧٥٥	١,٥٧٠
احتياطي تنظيمي	٥-٢	٤٦,٨٤٧	١٢,٧٦٦	٣٨,١١٨	١٠,٣٨٨
احتياطي مطالبات قضائية	٩ - ٦-٢	١,٢٩٣	٣٥٢	١,٠٠٩	٢٧٤
مجموع حقوق الملكية		٥٣,٨٩٥	١٤,٦٨٨	٤٤,٨٨٢	١٢,٢٣٢
المطلوبات					
مطلوبات متداولة					
إيرادات رسوم مقبوضة مقدماً	٣-٢	٢٩,٣٩٠	٨,٠٠٨	٢٣,٩٢١	٦,٥١٨
دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى	٨	٧,٨٨٤	٢,١٤٨	٥,٠٥٠	١,٣٧٧
		٣٧,٢٧٤	١٠,١٥٦	٢٨,٩٧١	٧,٨٩٥
مجموع المطلوبات		٣٧,٢٧٤	١٠,١٥٦	٢٨,٩٧١	٧,٨٩٥
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		٩١,١٦٩	٢٤,٨٤٤	٧٣,٨٥٣	٢٠,١٢٧

تم اعتماد إصدار هذه البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠١٤.

تم التوقيع بالنيابة عن مجلس إدارة سُلطة دبي للخدمات المالية

تشكل الإيضاحات الواردة على الصفحات من ٧٤ إلى ٨١ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

سلطة دبي للخدمات المالية
بيان الأداء المالي
(السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر)

	إيضاح	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٣ ألف دولار أمريكي	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١٢ ألف دولار أمريكي
اعتمادات من الحكومة	٢-٤	١١٧,٤٤٠	٣٢,٠٠٠	١١٧,٤٤٠	٣٢,٠٠٠
إيرادات رسوم	٢-٣	٣٨,٠٠٥	١٠,٣٥٦	٣٥,٩٥٨	٩,٧٩٨
إيرادات أخرى	١٠	٥٩٤	١٦٢	٢,٥٠٥	٦٨٢
مجموع الإيرادات		١٥٦,٠٣٩	٤٢,٥١٨	١٥٥,٩٠٣	٤٢,٤٨٠
مصاريف عمومية وإدارية	١١	(١٣٤,٢٨٨)	(٣٦,٥٨٩)	(١٣٠,١٩٥)	(٣٥,٤٧٣)
مكافآت ومصاريف أعضاء مجلس الإدارة	١٣	(١٢,٢٠٥)	(٣,٣٢٦)	(١٢,٩٥٣)	(٣,٥٣١)
مصاريف الهيئة القانونية للأسواق المالية ولجنة الطعون التنظيمية		(٥٣٣)	(١٤٧)	(١,٠٩٧)	(٢٩٩)
مجموع المصاريف		(١٤٧,٠٢٦)	(٤٠,٠٦٢)	(١٤٤,٢٤٥)	(٣٩,٣٠٣)
فائض السنة		٩,٠١٣	٢,٤٥٦	١١,٦٥٨	٣,١٧٧

تشكل الإيضاحات الواردة على الصفحات من ٧٤ إلى ٨١ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

سلطة دبي للخدمات المالية
بيان التغيرات في حقوق الملكية

	رأسمال مُساهَم به		احتياطي تنظيمي		احتياطي مطالبات قضائية		فائض متراكم		المجموع	
	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي
في ١ يناير ٢٠١٢	٥,٧٥٥	١,٥٧٠	٢٧,٤١٩	٧,٤٨٥	-	-	-	-	٣٣,٢٢٤	٩,٠٥٥
فائض السنة	-	-	-	-			١١,٦٥٨	٣,١٧٧	١١,٦٥٨	٣,١٧٧
المحول إلى احتياطي المطالبات القضائية	-	-	-	-	١,٠٠٩	٢٧٤	(١,٠٠٩)	(٢٧٤)	-	-
المُحوّل إلى الاحتياطي التنظيمي	-	-	١٠,٦٤٩	٢,٩٠٣	-	-	(١٠,٦٤٩)	(٢,٩٠٣)	-	-
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٥,٧٥٥	١,٥٧٠	٣٨,١١٨	١٠,٣٨٨	١,٠٠٩	٢٧٤	-	-	٤٤,٨٨٢	١٢,٢٣٢
فائض السنة	-	-	-	-	-	-	٩,٠١٣	٢,٤٥٦	٩,٠١٣	٢,٤٥٦
المُحوّل إلى احتياطي مطالبات قضائية (إيضاح ٢,٦، ٩)	-	-	-	-	٢٨٤	٧٨	(٢٨٤)	(٧٨)	-	-
المُحوّل إلى احتياطي تنظيمي (إيضاح ٢,٥)	-	-	٨,٧٢٩	٢,٣٧٨	-	-	(٨,٧٢٩)	(٢,٣٧٨)	٠	(٠)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٥,٧٥٥	١,٥٧٠	٤٦,٨٤٧	١٢,٧٦٦	١,٢٩٣	٣٥٢	(٠)	-	٥٣,٨٩٥	١٤,٦٨٨

تشكل الإيضاحات الواردة على الصفحات من ٧٤ إلى ٨١ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

سلطة دبي للخدمات المالية
بيان التدفقات النقدية
(السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر)

	إيضاح	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٣ ألف دولار أمريكي	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١٢ ألف دولار أمريكي
أنشطة العمليات					
فائض السنة		٩,٠١٣	٢,٤٥٦	١١,٦٥٨	٣,١٧٧
تعديلات بسبب البنود التالية:					
الاستهلاك	٣	١,٨٤٦	٥٠٣	١,٦٣٧	٤٤٦
الإطفاء	٤	١,٧٧١	٤٨٣	١,٧٩٥	٤٨٩
خسارة/(ربح) من استبعاد / حذف ممتلكات ومعدات		٧	٣	(٥٩)	(١٦)
المحمل لمكافآت نهاية الخدمة للموظفين	٧	٤,٦٩٩	١,٢٨١	٤,٩٣٨	١,٣٤٦
إيرادات فائدة		(٣١٠)	(٨٤)	(٢٩٩)	(٨٢)
التدفقات النقدية للعمليات قبل دفع مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين والمبلغ مستحق الدفع إلى حكومة دبي والتغيرات في رأس المال العامل		١٧,٠٢٦	٤,٦٤٢	١٩,٦٧٠	٥,٣٦٠
دفع مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين المنتهية فترة عملهم	٧	-	-	(١,٩٠٧)	(٥٢٠)
دفع دفعات متعلقة بمكافآت نهاية الخدمة لصالح الموظفين الحاليين	٧	(٤,٦٩٩)	(١,٢٨١)	(١٧,٧١٤)	(٤,٨٢٧)
مبلغ مدفوع إلى حكومة دبي من غرامات مُحصّلة				(٩١٠)	(٢٤٨)
التغيرات في رأس المال العامل:					
دفعات مقدمة وذمم مدينة، صافي الفوائد المدينة		(٤,٢١٣)	(١,١٤٨)	(٥٠٥)	(١٣٩)
إيرادات رسوم مقبوضة مقدماً		٥,٤١٩	١,٤٩٠	(٧٢)	(٢٠)
دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى، صافي المبلغ مستحق الدفع إلى حكومة دبي	٨	٢,٨٣٤	٧٧١	(٤٠٠)	(١٠٧)
صافي النقد الناتج عن / (المستخدم في) أنشطة العمليات		١٦,٤١٧	٤,٤٧٤	(١,٨٣٨)	(٥٠١)
أنشطة الاستثمار					
شراء ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	٣-٤	(٤,٨٧٤)	(١,٣٢٨)	(٣,٥٠٢)	(٩٥٥)
عوائد من بيع ممتلكات ومعدات		٢	١	٦١	١٧
نقص في أرصدة مُحتفظ بها في حسابات مصرفية خاصة بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين	٦	-	-	١٤,٦٨٣	٤,٠٠١
(نقص)/ زيادة في حسابات الودائع الثابتة بفترات استحقاق أصلية تزيد عن ثلاثة أشهر	٦	٥,٦٠٠	١,٥٢٦	(٥,٦٠٠)	(١,٥٢٦)
فائدة مقبوضة		٣٠٧	٨٢	٣٣٢	٩١
صافي النقد الناتج عن أنشطة الاستثمار		١,٠٣٥	٢٨١	٥,٩٧٤	١,٦٢٨
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		١٧,٤٥٢	٤,٧٥٥	٤,١٦٣	١,١٢٧
النقد وما في حكمه في بداية السنة	٦	٤٩,٥٩٢	١٣,٥١٤	٤٥,٤٥٦	١٢,٣٨٧
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٦	٦٧,٠٤٤	١٨,٢٦٩	٤٩,٥٩٢	١٣,٥١٤

تشكل الإيضاحات الواردة على الصفحات من ٧٤ إلى ٨١ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

سُلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣)

١ الوضع القانوني والأنشطة

تأسست سُلطة دبي للخدمات المالية بموجب قانون دبي رقم (٩) لسنة ٢٠٠٤ كسُلطة تنظيمية مستقلة مسؤولة عن تنظيم الأنشطة المالية والأنشطة المتعلقة بها في مركز دبي المالي العالمي، ووفقاً لقانون دبي رقم (٩) لسنة ٢٠٠٤، فإن سُلطة دبي للخدمات المالية يتم تمويلها بشكلٍ مستقل من قبل حكومة دبي («الحكومة») بما يُمكّنها من ممارسة صلاحيّاتها وأداء اختصاصاتها.

٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

السياسات المحاسبية الرئيسية المتبعة في إعداد هذه البيانات المالية هي على النحو المبين أدناه. لقد تم تطبيق هذه السياسات بشكلٍ ثابتٍ على كافة السنوات المعروضة ما لم يُذكرُ خلافاً لذلك.

٢-١ أساس الإعداد

لقد تم إعداد البيانات المالية طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

٢-٢ تحويل العملات الأجنبية

إن العملة الوظيفية لسُلطة دبي للخدمات المالية، بوصفها العملة التي تتم بها أغلب المعاملات، هي درهم الإمارات العربية المتحدة.

يتم تحويل المعاملات الناشئة خلال السنة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات. إن أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المُقيّمة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة يتم احتسابها في بيان الأداء المالي.

ولأغراض العرض فقط، فقد تم تحويل هذه البيانات المالية أيضاً إلى الدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت يبلغ ١ دولار أمريكي = ٣,٦٧ درهم إماراتي.

٢-٣ إيرادات الرسوم

يتم الاعتراف برسوم الطلبات كإيرادات عند إصدار الفاتورة. يتم احتساب الرسوم السنوية كإيرادات على امتداد الفترة المتعلقة بها. وتتم معاملة إيرادات الرسوم المقبوضة بخصوص السنة التالية كإيرادات رسوم مقبوضة مقدماً ويتم إظهارها تحت بند مطلوبات متداولة.

٢-٤ مبالغ مقبوضة من ومُحوّلة إلى الحكومة

المبالغ المقبوضة من الحكومة للوفاء بالمصروفات التشغيلية المدرجة في الميزانية التقديرية للسنة يتم الاعتراف بها في بيان الأداء المالي كاعتمادات من الحكومة.

تتم معاملة المبالغ المقبوضة من الحكومة للوفاء بالمصروفات التشغيلية المدرجة في الميزانية التقديرية للسنة التالية كمبالغ مقبوضة مقدماً ويتم إظهارها تحت بند مطلوبات متداولة ويتم تضمينها في البيانات المالية للسنة التالية.

أما المبالغ المُحوّلة إلى الحكومة فيتم الاعتراف بها كاعتماد من الفائض المتراكم في السنة أو كتخفيض في رأس المال المُساهَم به، حسب الاقتضاء، في السنة التي يتم فيها الموافقة على الاعتماد من قبل مجلس إدارة سُلطة دبي للخدمات المالية.

٢-٥ الاحتياطي التنظيمي

لقد تم تحديد الاحتياطي التنظيمي للوفاء بالمتطلبات الطارئة الناجمة عن اضطلاع سُلطة دبي للخدمات المالية بمسؤولياتها التنظيمية. يتم إجراء عمليات التحويل من الاحتياطي القانوني إلى الفائض المتراكم للوفاء بالمتطلبات الطارئة في السنة التي تنشأ فيها. وبحسب رأي أعضاء مجلس الإدارة فإن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع وأن المبالغ المخصصة له تخضع لتقدير أعضاء مجلس الإدارة.

٢-٦ غرامات وتكاليف تقاضي مستردة واحتياطي مطالبات قضائية

إن الغرامات المفروضة من قبل سُلطة دبي للخدمات المالية فيما يتصل بحالات انتهاك التنظيمات في مركز دبي المالي العالمي وكذلك تكاليف التقاضي المستردة يتم احتسابها على أساس الاستحقاق. يتم إدراج إيرادات الغرامات وتكاليف التقاضي المستردة في بيان الأداء المالي وتحويلها إلى الفائض أو العجز المتراكم. غير أنه نظراً لأن هذه الإيرادات لا تُعتبر أنها قد تم تحصيلها خلال سياق العمل الاعتيادي، فيتم تخصيصها، صافية من تكاليف التقاضي، إلى احتياطي مطالبات قضائية (إيضاح ٩).

يرى أعضاء مجلس الإدارة أن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ولكن عمليات التحويل من هذا الاحتياطي إلى الفائض أو العجز المتراكم يتم إجراؤها لمطابقة تكاليف التقاضي غير المتوقعة، التي لا تشملها الغرامات وتكاليف التقاضي المستردة، خلال السنة التي تنشأ فيها.

٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢-٧ منافع الموظفين

يتم رصد مخصص بالالتزام المقدر لمستحقات الموظفين بخصوص تكاليف الإجازات السنوية لقاء الخدمات المقدمة من قبل الموظفين المستحقين لها حتى تاريخ الميزانية العمومية. يتم إدراج هذا المخصص ضمن المستحقات المتعلقة بالموظفين تحت بند دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى.

يتم رصد مخصص أيضاً بكامل مبلغ مكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقانون العمل – قانون مركز دبي المالي العالمي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٥ (كما تم تعديله بقانون مركز دبي العالمي رقم (٣) لسنة ٢٠١٢)، عن فترات خدمتهم حتى تاريخ الميزانية العمومية. يتم تحويل مبلغ مُعادل لقيمة المخصص إلى صندوق نهاية الخدمة لدى سُلطة دبي للخدمات المالية (إيضاح ٧). يتم إجراء توزيعات مكافآت نهاية الخدمة على الموظفين المستحقين بواسطة القائم على الصندوق وفقاً لتوجيهات سُلطة دبي للخدمات المالية.

إن مساهمات التقاعد المتعلقة بالموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لنظام مساهماتٍ مُحدد يتم احتسابها كمصروف في الفترة التي تتعلق بها.

٢-٨ ممتلكات ومعدات

يتم إظهار الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم. يتم حساب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت بمعدلات تُحتسب لخفض تكلفة الموجودات وصولاً إلى قيمها التقديرية المتبقية على مدى أعمارها الإنتاجية المتوقعة على النحو التالي:

	سنوات
تحسينات على عقار مستأجر	٥ سنوات
تركيبات وتجهيزات	٣ سنوات
معدات مكتبية	٣ سنوات
أجهزة حاسوب	٣ سنوات
مركبات	٣ سنوات

يتم إظهار الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز والتي تشمل الموجودات الملموسة وغير الملموسة بالتكلفة، ويتم تحويلها إلى فئة الموجودات الملائمة لها عند دخولها حيز الاستخدام.

يتم تحديد أرباح وخسائر استبعاد الممتلكات والمعدات من خلال مقارنة عوائد المبيعات مع القيم الدفترية للموجودات المستبعدة ويتم أخذها في الاعتبار عند تحديد فائض/عجز السنة. يتم إدراج مصاريف عمليات التصليح والتجديد في بيان الأداء المالي عند تكبدها.

٢-٩ موجودات غير ملموسة

يتم إظهار الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم ويتم إطفاؤها على مدى أعمارها الإنتاجية المتوقعة التي تبلغ ٣ سنوات.

٢-١٠ رسوم وغرامات وتكاليف تقاضي مدينة

يتم إدراج الرسوم والغرامات وتكاليف التقاضي المدينة بالقيمة المتوقعة الممكن تحقيقها. ويتم رصد مخصص مُحدد للرسوم والغرامات وتكاليف التقاضي المدينة المعتبرة مشكوكاً في تحصيلها. يتم حذف الديون المعدومة خلال الفترة التي يتم تحديدها فيها.

٢-١١ نقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه من النقد في الصندوق والأرصدة في الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى المصارف وحسابات الودائع الثابتة بفترة استحقاق أصلية تبلغ ثلاثة أشهر أو أقل.

٢-١٢ مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون من المُرجّح أن يقتضي الأمر خروج موارد تمثل منافع اقتصادية لتسوية التزام قانوني أو ضمني حالي ينشأ كنتيجة لأحداثٍ سابقة، ويكون بالإمكان قياس مبلغ الالتزام بشكلٍ موثوق.

سُلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣)

٣ ممتلكات ومعدات	تحسينات على عقار مستأجر	تركيبات وتجهيزات	معدات مكتبية	أجهزة حاسوب	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	المجموع
ألف درهم						
التكلفة						
في ١ يناير ٢٠١٣	١٤,٠٠٦	٤,١٠٧	٨٧٠	١٢,٣٤٥	٤	٣١,٣٣٢
إضافات	٥٧٥	٢٩١	-	٥٦١	١,٢٨٨	٢,٧١٥
المُحوّل من أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	-	-	-	١,٠٧٩	(١,٠٧٩)	-
استبعادات / حذوفات	-	(٢٢)	(١٩٢)	(١,٠٧٣)	-	(١,٢٨٦)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	١٤,٥٨١	٤,٣٧٦	٦٧٨	١٢,٩١٢	٢١٣	٣٢,٧٦٠
الاستهلاك						
في ١ يناير ٢٠١٣	١٣,٧٢٤	٤,٠٣٠	٧٣٤	٩,٦٧٤	-	٢٨,١٦٢
المُحمّل للسنة	١٤٥	٩٥	٦٢	١,٥٤٥	-	١,٨٤٦
استبعادات / حذوفات	-	(٢٢)	(١٨٨)	(١,٠٦٧)	-	(١,٢٧٨)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	١٣,٨٦٩	٤,١٠٣	٦٠٧	١٠,١٥١	-	٢٨,٧٣٠
صافي القيمة الدفترية						
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٧١٢	٢٧٣	٧١	٢,٧٦١	٢١٣	٤,٠٣٠
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٢٨٢	٧٧	١٣٦	٢,٦٧١	٤	٣,١٧٠
ألف دولار أمريكي						
التكلفة						
في ١ يناير ٢٠١٣	٣,٨١٦	١,١١٩	٢٣٧	٣,٣٦٤	١	٨,٥٣٧
إضافات	١٥٧	٧٩	-	١٥٣	٣٥١	٧٤٠
المُحوّل من أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	-	-	-	٢٩٤	(٢٩٤)	-
استبعادات / حذوفات	-	(٦)	(٥٢)	(٢٩٣)	-	(٣٥١)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣,٩٧٣	١,١٩٢	١٨٥	٣,٥١٨	٥٨	٨,٩٢٦
الاستهلاك						
في ١ يناير ٢٠١٣	٣,٧٤٠	١,٠٩٨	٢٠٠	٢,٦٣٦	-	٧,٦٧٤
المُحمّل للسنة	٣٩	٢٦	١٧	٤٢١	-	٥٠٣
استبعادات / حذوفات	-	(٦)	(٥١)	(٢٩١)	-	(٣٤٨)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣,٧٧٩	١,١١٨	١٦٦	٢,٧٦٦	-	٧,٨٢٨
صافي القيمة الدفترية						
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	١٩٤	٧٤	١٩	٧٥٢	٥٨	١,٠٩٨
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٧٧	٢١	٣٧	٧٢٨	١	٨٦٤

تم فصل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ عن الممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة. وعليه، تم تعديل التكلفة الافتتاحية كما في ١ يناير ٢٠١٣.

٤ موجودات غير ملموسة

	ألف درهم			ألف دولار أمريكي		
	برمجيات	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	الإجمالي	برمجيات	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	الإجمالي
التكلفة						
في ١ يناير ٢٠١٣	١١,٥٣٥	٢٤٤	١١,٧٧٩	٣,١٤٤	٦٦	٣,٢١٠
إضافات	١٩٤	١,٩٦٦	٢,١٦٠	٥٣	٥٣٦	٥٨٩
المُحوّل من أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	٩٤٣	(٩٤٣)	-	٢٥٧	(٢٥٧)	-
استبعادات / حذوفات	-	-	-	-	-	-
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	١٢,٦٧٢	١,٢٦٧	١٣,٩٣٩	٣,٤٥٤	٣٤٥	٣,٧٩٩
الاستهلاك						
في ١ يناير ٢٠١٣	٨,٦٦٣	-	٨,٦٦٣	٢,٣٦٠	-	٢,٣٦٠
المحمل للسنة	١,٧٧١	-	١,٧٧١	٤٨٣	-	٤٨٣
استبعادات / حذوفات	-	-	-	-	-	-
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	١٠,٤٣٤	-	١٠,٤٣٤	٢,٨٤٣	-	٢,٨٤٣
صافي القيمة الدفترية						
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٢,٢٣٨	١,٢٦٧	٣,٥٠٥	٦١١	٣٤٥	٩٥٦
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٢,٨٧٢	٢٤٤	٣,١١٦	٧٨٣	٦٦	٨٥٠

تمثل الموجودات غير الملموسة برامج الحاسوب التي تم شراؤها.

٥ دفعات مقدمة وذمم مدينة أخرى

	٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي
دفعات مقدمة	١٦,١٠٩	٤,٣٨٩	١٢,١١٦	٣,٣٠٢
سلف موظفين	٢٦٦	٧٣	١٠١	٢٧
ذمم مدينة أخرى	٢١٥	٥٩	١٥٨	٤٤
	١٦,٥٩٠	٤,٥٢١	١٢,٣٧٥	٣,٣٧٣

سُلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ – تابع)

٦ أرصدة نقدية ومصرفية	٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي
نقد في الصندوق	١٨	٥	١٩	٦
حسابات جارية	٤٣,٣١٨	١١,٨٠٤	٢١,٢٧٣	٥,٧٩٧
حسابات ودائع ثابتة	٢٣,٧٠٨	٤,٥٢١	١٢,٣٧٥	٣,٣٧٣
مجموع الأرصدة النقدية والمصرفية	٦٧,٠٤٤	١٨,٢٦٩	٥٥,١٩٢	١٥,٠٤٠
ناقصاً: حسابات ودائع ثابتة بفترة استحقاق تزيد عن ثلاثة أشهر	-	-	(٥,٦٠٠)	(١,٥٢٦)
النقد وما في حكمه	٦٧,٠٤٤	١٨,٢٦٩	٤٩,٥٩٢	١٣,٥١٤

يتم الاحتفاظ بكافة الأرصدة المصرفية لدى مصرف مُرخّص له بالعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة. تراوح سعر الفائدة على حسابات الودائع الثابتة من ٠,٠٧٪ إلى ٠,٥٥٪ سنوياً للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (٢٠١٢: ٠,٣٤٪ إلى ٠,٥٤٪).

٧ مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي
في بداية السنة	-	-	١٤,٦٨٣	٤,٠٠١
مخصص مرصود خلال السنة (أنظر أدناه)	٤,٦٩٩	١,٢٨١	٤,٩٣٨	١,٣٤٦
دفعات إلى الموظفين خلال السنة	-	-	(١,٩٠٧)	(٥٢٠)
دفعات إلى الصندوق	(٤,٦٩٩)	(١,٢٨١)	(١٧,٧١٤)	(٤,٨٢٧)
في نهاية السنة	-	-	-	-

(أ) يتم تحميل المخصص المرصود خلال السنة كما يلي:

	٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي
تكاليف موظفين (إيضاح ١٢)	٤,٦٣٨	١,٢٦٤	٤,٨٥٥	١,٣٢٣
مصاريف أخرى لمجلس الإدارة	٦١	١٧	٨٣	٢٣
	٤,٦٩٩	١,٢٨١	٤,٩٣٨	١,٣٤٦

(ب) خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، قامت سُلطة دبي للخدمات المالية بإنشاء صندوق نهاية الخدمة لدى سُلطة دبي للخدمات المالية (الصندوق) بموجب قوانين جزيرة جيرسي بغرض توفير مكافآت نهاية الخدمة لموظفي سُلطة دبي للخدمات المالية. سوف تقوم السُلطة بتحويل الأموال اللازمة للصندوق بما يُعادل مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين المرصود سابقاً على فترات منتظمة. وسوف يتم إيداع الأموال المُحوّلة إلى الصندوق في حساب مصرفي منفصل في جيرسي لصالح موظفي سُلطة دبي للخدمات المالية. وستقوم الجهة القائمة على الصندوق بإجراء توزيعات مكافآت نهاية الخدمة على الموظفين المستحقين حسب توجيهات سُلطة دبي للخدمات المالية. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، بلغت قيمة المبالغ المُحتفظ بها في الصندوق ما قيمته ١٩,٣٤٤,١٨٥ درهم (٥,٢٧٠,٨٩٥ دولار أمريكي) وفي ٢٠١٢، ١٧,٧١٣,٨٨٥ درهم (٤,٨٢١,٣٧٦ دولار أمريكي).

سُلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ – تابع)

٨ دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى

	٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي
دائنون تجاريون	٢,٣٦٩	٦٤٦	٢,٠٣٧	٥٥٦
مستحقات متعلقة بموظفين	٣,٨٢٤	١,٠٤١	١,٨٨٧	٥١٤
مستحقات أخرى	١,٦٩١	٤٦١	١,١٢٦	٣٠٧
	٧,٨٨٤	٢,١٤٨	٥,٠٥٠	١,٣٧٧

٩ مخصص احتياطي مطالبات قضائية

	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣		المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	
	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي
غرامات مفروضة وتكاليف تقاضي مستردة (إيضاح ١٠)	٢٨٤	٧٨	٢,١٣٢	٥٨٠
ناقصاً: تكاليف تقاضي متكبدة	-	-	(١,١٢٣)	(٣٠٦)
المبلغ المخصص لاحتياطي مطالبات قضائية	٢٨٤	٧٨	١,٠٠٩	٢٧٤

يتم إدراج تكاليف التقاضي المتكبدة ضمن الأتعاب القانونية والاستشارية والمهنية تحت بند مصاريف عمومية وإدارية (إيضاح ١١).

١٠ إيرادات أخرى

	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣		المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	
	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي
غرامات مفروضة وتكاليف تقاضي مستردة	٢٨٤	٧٨	٢,١٣٢	٥٨٠
فائدة على ودائع ثابتة	٣١٠	٨٤	٢٩٩	٨٢
ربح من بيع مركبات	-	-	٥٩	١٦
أخرى	-	-	١٥	٤
	٥٩٤	١٦٢	٢,٥٠٥	٦٨٢

سُلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ – تابع)

١١ مصاريف عمومية وإدارية

	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣		المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	
	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي
تكاليف موظفين (إيضاح ١٢)	١٠٧,٨٢٥	٢٩,٣٨١	١٠٣,٦٣٣	٢٨,٢٣٨
إيجار مكتب	٦,٠٦١	١,٦٥١	٦,٠٢٤	١,٦٤١
تدريب ومؤتمرات وندوات	٣,٨٤٥	١,٠٤٧	٣,٦٥٩	٩٩٧
اتصالات وأنظمة تقنية وصيانة معدات	٣,٥٧٩	٩٧٥	٣,٣٩١	٩٢٤
أتعاب قانونية واستشارية ومهنية	٢,١٤٤	٥٨٤	٢,٦٠٩	٧١٠
إطفاء	١,٧٧١	٤٨٣	١,٧٥٩	٤٨٩
استهلاك	١,٨٤٦	٥٠٣	١,٦٣٧	٤٤٦
تكاليف توظيف	١,٠٧٥	٢٩١	١,٣١٢	٣٥٧
مصاريف تسويق	٧١٧	١٩٥	٧٧٩	٢١٢
إيجار وصيانة مركبات	١٨١	٤٩	٢٢٦	٦٢
ترخيص وصيانة أنظمة	٢,٤٨٤	٦٧٧	٢,٦٠١	٧٠٩
خسارة من حذف ممتلكات ومعدات	٧	٣	-	-
مصاريف أخرى	٢,٧٥٣	٧٥٠	٢,٥٢٩	٦٨٩
	١٣٤,٢٨٨	٣٦,٥٨٩	١٣٠,١٩٥	٣٥,٤٧٤

تمت إعادة تصنيف تأمين التعويض المهني من مصروفات أخرى لمجلس الإدارة إلى مصروفات عمومية وإدارية حيث إن معلومات المقارنة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ قد تم تعديلها وفقاً لذلك.

١٢ تكاليف موظفين

	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣		المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	
	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي
رواتب	٥٩,٤٤٧	١٦,١٩٨	٥٨,٦٨٦	١٥,٩٩٠
منافع أخرى	٤٣,٧٤٠	١١,٩١٩	٤٠,٠٩٢	١٠,٩٢٥
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح ٧)	٤,٦٣٨	١,٢٦٤	٤,٨٥٥	١,٣٢٣
	١٠٧,٨٢٥	٢٩,٣٨١	١٠٣,٦٣٣	٢٨,٢٣٨

١٣ مصاريف أعضاء مجلس الإدارة

	٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي
أتعاب مقدمة	٥,٢٩٧	١,٤٤٣	٥,٢٧٦	١,٤٣٨
أتعاب حضور	٢,٣١٨	٦٣٢	٢,٥٨٧	٧٠٥
مصاريف سفر	٢,١٩٦	٥٩٩	٢,٣٤٣	٦٣٩
مصاريف أخرى	٢,٣٩٤	٦٥٢	٢,٧٤٧	٧٤٩
	١٢,٢٠٥	٣,٣٢٦	١٢,٩٥٣	٣,٥٣١

تمت إعادة تصنيف تأمين التعويض المهني من مصروفات أخرى لمجلس الإدارة إلى مصروفات عمومية وإدارية حيث إن معلومات المقارنة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ قد تم تعديلها وفقاً لذلك.

١٤ التزامات إيجار تشغيلي

التزامات الإيجار بموجب عقود الإيجار التشغيلي غير القابلة للإلغاء هي على النحو التالي:

	٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي
سنة واحدة فأقل	٤,٦٦٦	١,٢٧١	٦,٠٠١	١,٦٣٥
أكثر من سنة حتى ٥ سنوات	-	-	-	-
	٤,٦٦٦	١,٢٧١	٦,٠٠١	١,٦٣٥

الإفصاحات المتعلقة بمكافآت المجلس وكبار المسؤولين

الإفصاح المتعلق بالمكافآت:

يبين الجدول التالي إجمالي الأتعاب المستلمة أو المستحقة والمدينة للسنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ من قبل مجلس الإدارة وكبار المسؤولين في سلطة دبي للخدمات المالية.

مكافآت رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين:

نطاق الأتعاب	٢٠١٣ أعضاء مجلس الإدارة	٢٠١٢ أعضاء مجلس الإدارة
المبالغ بالدولار الأمريكي		
من ٥٠,٠٠١$ إلى ١٠٠,٠٠٠$	١	٠
من ١٠٠,٠٠١$ إلى ٢٠٠,٠٠٠$	٦	٥
من ٢٠٠,٠٠١$ إلى ٢٥٠,٠٠٠$	٣	٥
٢٥٠,٠٠١$<	١	١
	١١	١١
	٢٠١٣ (دولار أمريكي)	٢٠١٢ (دولار أمريكي)
القيمة الإجمالية لمجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غيرالتنفيذيين المبين أعلاه:	٢,٣٥٤,٦٤٨	٢,٤٦٩,٢٦٩

ملاحظات

١) يتم توزيع المكافآت بالتناسب بناءً على مدة الخدمة الفعلية خلال السنة.

٢) تتكون أتعاب أعضاء مجلس الإدارة غير التفيذيين بشكل رئيسي من الأتعاب المهنية السنوية زائد أتعاب حضور الاجتماعات (اجتماعات المجلس ولجانه). يتم أيضا دفع مخصصات السفر. بلغت الأتعاب المهنية لمجلس الإدارة خلال عام ٢٠١٣: ٩٣,٢٠٧ دولار أمريكي (بلغت أتعاب رئيس مجلس الإدارة ٤٤٠,٠٠٠ دولار أمريكي خلال العام). بلغت أتعاب حضور اجتماعات مجلس الإدارة ٦,٧٧٩ دولار أمريكي لكل اجتماع (بلغت أتعاب حضور رئيس مجلس الإدارة للاجتماعات ١٥,٠٠٠ دولار أمريكي لكل اجتماع).

٣) بلغت أتعاب العضوية في اللجان خلال عام ٢٠١٣: ٦,٧٧٩ دولار أمريكي للجنة الواحدة (بلغت أتعاب رئيس اللجنة ١٣,٥٥٧ دولار أمريكي). بلغت أتعاب حضور اجتماعات اللجان ٢,٧١١ دولار أمريكي لكل اجتماع.

٤) لا يتلقى رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية أتعابا عن العضوية في اللجان أو عن حضور اجتماعات اللجان. ولا يتلقى الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية أتعابا عن العضوية في مجلس الإدارة أو في لجان مجلس الإدارة أو عن حضور اجتماعات مجلس الإدارة أو حضور اجتماعات اللجان. كما لا يتلقى المسؤولون التنفيذيون الآخرون الذين يتمتعون بعضوية لجان مجلس الإدارة أي أتعاب عن حضورهم لاجتماعات اللجان أو حضورهم لاجتماع مجلس الإدارة.

مكافآت الرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين:

نطاق الأتعاب	٢٠١٣ المسؤولون التنفيذيون	٢٠١٢ المسؤولون التنفيذيون
المبالغ بالدولار الأمريكي		
من ١٠٠,٠٠١$ إلى ٢٠٠,٠٠٠$	٠	٢
من ٢٠٠,٠٠١$ إلى ٣٠٠,٠٠٠$	١	١
من ٣٠٠,٠٠١$ إلى ٤٠٠,٠٠٠$	٥	٢
من ٤٠٠,٠٠١$ إلى ٩٠٠,٠٠٠$	١٣	١٢
> ٩٠٠,٠٠٠$	١	٢
	٢٠	١٩
	٢٠١٣ (دولار أمريكي)	٢٠١٢ (دولار أمريكي)
القيمة الإجمالية لمجموع مكافآت المسؤولين التنفيذيين المبين أعلاه:	١٠,٠٤٩,٣٩٠	١٠,٠٢٥,٠١٤
ضمت مكافآت المسؤولين التنفيذيين المذكورة أعلاه:		
رواتب وحوافز أداء	٧,١٢٩,٧٠١	٢٠١٢ (دولار أمريكي)
مكافآت ومنافع أخرى	٢,٩١٩,٦٨٩	٢,٨٨٨,٧٥٨

ملاحظات:

١) يتم توزيع الرواتب وحوافز الأداء بالتناسب بناء على مدة الخدمة الفعلية خلال السنة.

٢) تشمل المكافآت والمنافع الأخرى بدل السكن وبدل سفر وبدل تعليم والأقساط المدفوعة عن التأمين الطبي والتأمين على الحياة ومستحقات نهاية الخدمة للسنة ٢٠١٣.

الشركات المرخصة في عام ٢٠١٣

الشركات المرخصة في عام ٢٠١٣
A
ايه دي آي يب ترست سيرفيسز (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
أجريكلتشرال بانك أوف تشاينا
البين اسيت ادفايزرز ليمتد
اربوثنوت لاثام آند كومباني ليمتد
ارك كابيتال مانيجمنت (دبي) ليمتد
أرزان ويلث (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
ايجا كابيتال ري إنشورنس جروب بيه تي إي ليمتد
B
بي آند اف بارتنرز ليمتد
بنك بارودا
بنك لندن والشرق الأوسط بيه ال سي
بيرينسون منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليمتد
بريم ايه بي
C
كارنيجي اسيت مانيجمنت فوندزماجليرسيلسكاب ايه/ اس
تشاينا كونستركشن بانك (دبي) ليمتد
كليمينتس (دبي) ليمتد
D
دلتا بارتنرز كابيتال ليمتد
دلتا بارتنرز كوربوريت فاينانس ليمتد
دوتشيه كابيتال ليمتد
E
الإمارات لإعادة التكافل المحدودة
ايكزوتيكس بارتنرز ال ال بيه (فرع دبي)
F
فورتريس (دبي) ترانسبورتيشن آند انفراستركتشر ادفايزرز ليمتد
G
جي سي ام بارتنرز ليمتد
جروب ميد ري انشورنس بروكرز ليمتد
I
آي سي ايه بيه انرجي ليمتد (فرع مركز دبي المالي العالمي)
آي سي دي-بروكفيلد مانيجمنت ليمتد
آي اف اكس (المملكة المتحدة) ليمتد
إندستريال أند كومرشال بانك أوف تشاينا ليمتد
J
جيه. سافرا ساراسين اسيت مانيجمنت ميدل ايست ليمتد
جدارة كابيتال بارتنرز ليمتد
K
كليي كابيتال ليمتد
L
لا كلوش ويلث مانيجمنت (دبي) ليمتد
لاجون كابيتال بارتنرز ليمتد
ال جي تي (الشرق الأوسط) ليمتد
ال جي تي كابيتال بارتنرز (دبي) ليمتد
M
ميركري كابيتال ادفايزرز ال ال بيه
مورا بنك جروب اس. ايه.
مورنينج ستار انفيستمنت مانيجمنت يوروب ليمتد
موشن ري (وكالة اكتتاب) ليمتد
N
نابيير بارك جلوبال كابيتال ليمتد
ان بي اف كابيتال ليمتد
نيو هورايزون كابيتال مانيجمنت ليمتد
O
اوكتري كابيتال مانيجمنت (دبي) ليمتد
اوك - زيف مانيجمنت يوروب ليمتد
P
بروتوريسك (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
بيه في ام اويل اسوسييتس ليمتد
Q
قطر كابيتال ليمتد
كيو كابيتال ليمتد
R
ريليجير كابيتال ماركيتس (هونج كونج) ليمتد
S
سيدرا كابيتال (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
T
تيسيسنابنك جوينت ستوك كومباني
توليت بريبون (دبي) ليمتد
U
يونيكابيتا ادفايزري كو ليمتد
يونيون بانك أوف إنديا
V
فارينجولد بنك ايه جي
فاي كابيتال مانيجمنت كومباني ليمتد

يرجى الرجوع إلى الموقع الالكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على السجل العام الكامل لكافة الشركات المرخصة

الأعمال والمهن غير المالية المحددة المسجلة في عام ٢٠١٣

الأعمال والمهن غير المالية المحددة المسجلة
سي سي ال ليمتد
كين ال بيه آي سوليوشنز (منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) ليمتد
ماتسون، دريسكول آند داميكو (دبي) ليمتد
ستيفنسون هاروود ميدل ايست ال ال بيه
توتال سوليوشنز ميدل ايست ليمتد

يرجى الرجوع إلى الموقع الالكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على السجل العام الكامل لكافة الأعمال والمهن غير المالية المحددة

المدققون المسجلون في عام ٢٠١٣

المدققون المسجلون في عام ٢٠١٣
كيه بيه آي أهلي للمحاسبين القانونيين

يرجى الرجوع إلى الموقع الالكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على السجل العام الكامل لكافة المدققين المسجلين

أعضاء مؤسسات السوق المرخصة المعترف بهم في عام ٢٠١٣

أعضاء مؤسسات السوق المرخصة المعترف بهم في عام ٢٠١٣
الإمارات الإسلامية للوساطة المالية ذ.م.م. (الإمارات العربية المتحدة)
بنك نور الإسلامي ش.م.ع. (الإمارات العربية المتحدة)
بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. (الإمارات العربية المتحدة)
آر بي اس سيكيوريتيز انك. (الولايات المتحدة)

يرجى الرجوع إلى الموقع الالكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على السجل العام الكامل لكافة مؤسسات السوق المرخصة

الإدراجات الجديدة في عام ٢٠١٣

المُصدِر	القطاع	الأوراق المالية	مكان الإدراج[٤]	المبلغ الذي تم جمعه (بالمليون دولار أمريكي)
رأس الخيمة كابيتال	الحكومي	صكوك	ND	٥٠٠
بي ال ام إي هولدينجز بيه ال سي	الخدمات المالية	أسهم	ND	٠
صكوك هيئة كهرباء ومياه دبي ٢٠١٣ المحدودة	المرافق	صكوك	ND	١,٠٠٠
مدجول المحدودة (الخطوط الجوية الإماراتية)	السفر والترفيه	صكوك	ND	١,٠٠٠
بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.	الخدمات المالية	سندات أوروبية متوسطة الأجل	ND + Lux SE	٧٥٠
صكوك بنك دبي الإسلامي الدرجة الأولى المحدودة	الخدمات المالية	صكوك – أوراق مالية دائمة	ND + ISE	١,٠٠٠
شركة صكوك اس آي بي ٣ ليمتد	الخدمات المالية	صكوك	ND + ISE	٥٠٠
بنك الإمارات دبي الوطني الدرجة الأولى ليمتد	الخدمات المالية	أوراق مالية دائمة	ND + Lux SE	١,٠٠٠
ام ايه اف صكوك ليمتد	البيع بالتجزئة	صكوك	ND + ISE	٤٠٠
ام ايه اف جلوبال سيكيوريتيز ليمتد	البيع بالتجزئة	سندات عالمية متوسطة الأجل	ND + ISE	٥٠٠
شركة صكوك بنك الإمارات الإسلامي المحدودة (٢٠١٧)	الخدمات المالية	صكوك	ND + LSE	٥٠٠
شركة صكوك بنك الإمارات الإسلامي المحدودة (٢٠١٨)	الخدمات المالية	صكوك	ND + LSE	٥٠٠
صكوك إعمار المحدودة	مطور عقاري	صكوك	ND + LSE	٥٠٠
جي إي ام اس منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا صكوك ليمتد	مزود خدمات تعليمية	صكوك	ND + ISE	٢٠٠

[٤] أماكن الإدراج: ND = ناسداك دبي؛ LSE = بورصة لندن؛ ISE = البورصة الإيرلندية؛ Lux SE = لوكسمبورغ
يرجى الرجوع إلى الموقع الالكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على كافة الإدراجات.

القوانين والقواعد التي تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على تنفيذها لعام ٢٠١٣

قوانين سلطة دبي للخدمات المالية

أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، بصفته حاكم دبي، قانون تعديل قوانين مركز دبي المالي العالمي، قانون مركز دبي المالي العالمي رقم ٢ لسنة ٢٠١٣، بتعديل القانون التنظيمي لسنة ٢٠٠٤ وقانون الأسواق لسنة ٢٠١٢.

أدخلت هذه التعديلات تطويرات على نظام مكافحة غسل الأموال لسلطة دبي للخدمات المالية بعد مراجعة ذلك النظام ليتماشى بشكل أفضل مع آخر توصيات قوة مهام الإجراءات المالية المعدلة وألغت نظام مزودو الخدمات المساعدة (وهي إحدى النتائج المترتبة على تعديل نظام مكافحة غسل الأموال). تمت تعديلات أخرى على قانون الأسواق لتوسيع نطاق الاستثناءات من تعريف الهيئة الملزمة بتقديم التقارير لتشمل أي شخص يقدم أية عروض معفاة

قواعد سلطة دبي للخدمات المالية

التعديلات على كتيب القواعد ومرجع سلطة دبي للخدمات المالية هي كما يلي:

- إشعار تعديل بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠١٣ وسندات وضع قواعد ١١٧-١٢٨:

أدخلت هذه التعديلات تطويرات هامة على نظام سلطة دبي للخدمات المالية لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وذلك بوضع نموذج بديل لمكافحة غسل الأموال ينطبق على جميع أنواع الشركات في مركز دبي المالي العالمي. يتماشى نظام سلطة دبي للخدمات المالية الآن مع التوصيات المعدلة لقوة مهام الإجراءات المالية التي تضع المعايير الدولية في هذه المنطقة.

أدت هذه التعديلات أيضاً إلى إعادة تحرير وحدة مكافحة غسل الأموال في كتيب القواعد لسلطة دبي للخدمات المالية بشكل كبير. وقد انبثقت التغييرات التي تمت على مؤسسات السوق المرخصة (البورصات وغرف المقاصة وغيرها من المشاركين في السوق) من المعايير التي طورتها المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية على المستوى الدولي، والتي يعكسها الآن إطار عمل سلطة دبي للخدمات المالية. نظرا للتطويرات التي تمت في الاتحاد الأوروبي – والتي نشأت عن وضع النظام الأوروبي للبنية التحتية للأسواق (EMIR) – كان لا بد من تعديل نظام سلطة دبي للخدمات المالية لتتمكن مؤسسات السوق المرخصة التي يقع مقرها في مركز دبي المالي العالمي من الاستمرار بتقديم خدماتها للشركات التي يقع مقرها في الاتحاد الأوروبي. وقد دخلت هذه التغييرات التي تمت على نظام سلطة دبي للخدمات المالية حيز التنفيذ في شهر يوليو.

ألغى سند وضع القواعد رقم ١٢٩ وحدة مزودي الخدمات المساعدة (ASP) ووحدة الأعمال والمهن غير المالية المحددة (DNF).

يرجى الرجوع إلى الموقع الالكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على كافة القوانين والقواعد التي تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على تنفيذها.

مذكرات التفاهم التي تم توقيعها في عام ٢٠١٣

مذكرات التفاهم الثنائية	
المملكة المتحدة	هيئة رقابة السلوكيات المالية
لبنان	بنك لبنان
إيطاليا	بنك إيطاليا
إيطاليا	هيئة الأوراق المالية والبورصات الإيطالية
مذكرات التفاهم الثنائية التي أبرمت مع هيئات تنظيمية أوروبية بموجب قانون توجيه مديري الصناديق الاستثمارية البديلة:	
النمسا	هيئة الأسواق المالية
بلجيكا	هيئة الخدمات المالية والأسواق
بلغاريا	هيئة الرقابة المالية
قبرص	هيئة الأوراق المالية والبورصات
جمهورية التشيك	البنك الوطني
الدنمارك	هيئة الرقابة المالية
استونيا	هيئة الرقابة المالية
فنلندا	هيئة الرقابة المالية
فرنسا	هيئة الأسواق المالية
اليونان	هيئة الأسواق المالية الهيلينية
هنغاريا	هيئة الرقابة المالية
أيسلندا	هيئة الرقابة المالية
إيطاليا	هيئة الأوراق المالية والبورصة
إيرلندا	البنك المركزي
لاتفيا	هيئة الأسواق المالية
ليختنشتاين	هيئة الأسواق المالية
ليتوانيا	بنك ليتوانيا
لوكسمبورغ	هيئة رقابة القطاع المالي
مالطا	هيئة الخدمات المالية
النرويج	هيئة الرقابة المالية
بولندا	هيئة الرقابة المالية
البرتغال	هيئة أسواق الأوراق المالية
رومانيا	هيئة الرقابة المالية
الجمهورية السلوفاكية	البنك الوطني السلوفاكي
إسبانيا	هيئة أسواق الأوراق المالية
السويد	هيئة الرقابة المالية
هولندا	هيئة الأسواق المالية
المملكة المتحدة	هيئة رقابة السلوكيات المالية

يرجى الرجوع إلى الموقع الالكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على قائمة كاملة بكافة مذكرات التفاهم التي وقعتها سلطة دبي للخدمات المالية.

المصطلحات

المصطلحات	
A	
AAIOFI	منظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية
AMERC	اللجنة الإقليمية لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط
AMI	مؤسسات السوق المرخصة
AML	مكافحة غسل الأموال
ASIC	اللجنة الأسترالية للأوراق المالية والاستثمارات
B	
BCBS	لجنة بازل للإشراف المصرفي
BCG	مجموعة بازل الاستشارية
C	
CBUAE	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CEO	الرئيس التنفيذي
Comm Frame	إطار العمل المشترك
CRAs	وكالات التصنيف الائتماني
CTF	مكافحة تمويل الإرهاب
D	
DFSA	سلطة دبي للخدمات المالية
DIFC	مركز دبي المالي العالمي
DIFCA	سلطة مركز دبي المالي العالمي
DME	بورصة دبي للطاقة
DNFBPs	الأعمال والمهن غير المالية المحددة
E	
EMIR	النظام الأوربي للبنية التحتية للأسواق
ESMA	هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية
EU	الإتحاد الأوروبي
F	
FATF	قوة مهام الإجراءات المالية
FDIC	المؤسسة الإتحادية للتأمين على الودائع
FMT	الهيئة القانونية للأسواق المالية
G	
GCC	مجلس التعاون الخليجي
GEM	لجنة النمو والأسواق الناشئة
H	
HK SFC	لجنة الأوراق المالية والاستثمارات المستقبلية في هونغ كونغ
HR	الموارد البشرية

I	
IAIG	مجموعات التأمين الناشطة دوليا
IAIS	الرابطة الدولية لمُراقبي التأمين
IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IFSB	مجلس الخدمات المالية الإسلامية
IFRS	المعايير الدولية لإعداد التقارير
IMF	صندوق النقد الدولي
IPO	الاكتتاب العام الأولي
IOSCO	المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية
IT	تقنية المعلومات
L	
LegCo	اللجنة التشريعية
M	
MENA	الشرق الأوسط و شمال إفريقيا
MoU	مذكرات التفاهم
N	
NY Fed	بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك
O	
OCC	رقابة العملات
OECD	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
OTC	التداول خارج السوق
P	
P&L	قسم السياسات والخدمات القانونية
R	
RAC	لجنة الطعون التنظيمية
RemCo	لجنة المكافآت
ROC	مسجل الشركات
S	
SCA	هيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع
SSB	مجلس رقابة الشريعة الإ سلامية
T	
TRL	قادة الغد التنظيميون
U	
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UK	المملكة المتحدة
UK FSA	سلطة الخدمات المالية – المملكة المتحدة
US	الولايات المتحدة الأمريكية

سلطة دبي
للخدمات المالية

للإستفسارات العامة
البريد الإلكتروني info@dfsa.ae هاتف +٩٧١ (٠) ٤ ٣٦٢ ١٥٠٠ الموقع الإلكتروني www.dfsa.ae